







بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ولي	الحمد	ومستحقه الذي لا يقوم	بجد	لهلحد فخلقته ونشركا
معبود الخلق الا الله	الله	ولا اله لهده سواء وصلي	الله	علي سيد البشر رسول
ربنا ما رفع منار	حق	فلمع واضاء نور علم وسطع	ا	علم ان العلم مصباح
تضييع به الامه قد	حمد	الله وانني عليه واشرف ما	ستفتح	من العلوم علم
الفقه من صام	وصلي	فضرو ربه اليه ومن عامل ونكح	و	خلق فهو كل عليه فلا بد
للعباد ما تحفظ	الله	به عليهم اركان اذ سلام كالج و	الصلوة	والصيام ونقول ومقول
يعسر تحصيله	علي	الانام الا يعلماء اعلام يدلونهم	علي	الحلول والحرام وكل
فضل يروي عن سنة	محمد	نبية المختار من البرية	رسول	المبعوث باكرم سجيته
هذا لغته وصفته واله		اهل الله وخلسته بهم تحفظ اشعة	محمد	وسنته الله جعلنا
اليك هادين للضالين	و	لامضلين وادخلنا في رحمتك لجميعين	وبعد	فهذا كتاب جليل
كتبته لم اسبق	بعد	اليه الفته مختصرا في الفقه	فا	ن اعان الله وتم حيشة
امره علي هذا	فهذه	نعمة من الله لا يوفي شكرها	قول	والاعمال وصنعه بعبادي
بدبعة بليغة منها	نبتة	من بارخ الدلالة لرسوله ونبي من	الكل	في معاني العربية بدع
والحرف معددة اذا	جمعها	من اويل سطوره انتظمت عروضا في	لواشياء	وعلم رابع يحصل
جمعه من لخر كل سطر	وطرف	في علم القواني فاتفقت هذه	وهي	خمسة علوم
من تأملها عجب	انعتها	لا على نوال ورسيت لها مرا	اسم	على غير مثال فجاء فقرها
صلا مؤدبا وجاء	مؤثرا	كتاب الطهارة الماء طهور وظاهر	و	بخس فاسم الطهور حاصل

لكل بار على صفته	دو	ن غيره ونعني بالطهر ما استعمل	فعل	الطهارة احي الطاهر
الفحش غيره وليس له	له	اليه طهارة فان تغير بالنجاسة نجس	وحر	م استعماله ولو كن في ان
ناله ولم يغيره فعند	ايمة	العلماء نجس ما دون العلين المعرف	ف	ان الشمس يكن للو شاة
الاستعمال له في جميع	الوزن	وقيل في المصنف خاصة بالنية	والا	سعمل الطاهر منها ليس بها
سواء كان محسبا	عظما	الامن المفذين وكبر القبيح ما الا بر	سم	لحاجة اخاف قل
لكنه وان كان	ملو	ما فطره بانه تصح وان نجس بعضا ولم	يعرف	نوصاء بما قدم
طهارة نظما باب السواك	ك	يسبق السواك لكل من هم	يدخل	في الصلوة ولا يغير في
الفم بما يؤدى	النشأ	والجليل ويساك عرضا	الا	راك او لي اذا كان باسابع
نذاوة وكل خشن	و	من يزل يجزي باب الوضوء لا الخا	لف	في استحباب التيمم قبل
الوضوء لما فيها من	الين	والبركة ثم ينوي رفع الحدة	واللا	دفع ان تقارن او لجزم
مغسول من وجهه ولو	بني	على نية قارن المضضة فاحي تدو	م	الي غسل الوجه ولو
لا دنها الي فراغ غسل	الو	جليس فهو حسن وليس غسل الكف	ولا	ستشاق والمضضة لمبا
كركت للصيام فذا بر	سول	الله صلى الله عليه وسلم ويجب	حافظ	الاستئذان اليهما مع قد
افقوا انه ينكر عروفا	اضل	ثم يغسل بعد ذلك وجهه والكفا	لا ينجأ	شاهدة بوجوبه بلو
لو كان في مناب اللحية	ملو	ها من الشعر لم يجب غسل ملحة وما نزل	عنه	من الشعر وباين
الوجه وحدوه فكذا	ك	يجب غسل ظاهره ثم يديه مع فقيه	وحر	بان الماء على اعضاء
شعر او بشر واجب	الا	الراس فغرضه المسح ولو شعر	ه	وليس مسح كل
رأسه ولا يجزي ما الخد	ر	عن خد من الشعر ثم جليده مع كعبه	والا	هذه ترتب العمل

ف	فنها كل ضر	ض	وليس المودة عدم الاستعانة	بد	والثنية وتكلم	ت
ا	اما التثنية فيه	الاولى	يكره قبل لا وقبل يكره بعد	خول	الحز لا البرد وفي	ي
س	سبيل الله قل	السلطان	لما رآه الوضوء باب	التا	مه للمقيم يوم وليلة	ه
م	مسافر ثلث ولا يشترط	الملك	بل يجزى حفة عضو واليخوذ	السا	تر للقدم ولا يجزى	ي
ع	على الخرق في القول	المفوض	حجته ولا يلبيس الا بعد تمام الطهارة	كنه	او تحب المدة حشا	ا
ي	يحدث لو مسح مسافر	نوف	ما او قامه او مسح مقيما	ولم	يقم بل ساخر لم يبق	فا
ل	له الا ملة مقيم وطهر	ص	الرجل من تحت مباشرتها الخفاصة	وكونه	انقضت ملة او جنبوا	و
ب	بدا بالمرأة المساحة	الدم	من حبض او نفاس كل ذلك	امر	يوجب الغسل ثم	م
ن	نفس مسحة خطوطا	ين	ما مسح من اعلا لحف اجزاءه	و	وقل وليس مسح على قدم	م
ال	الحفا واسفله قليل الماء	عمر	له فليعتقه بابا ينقض الوضوء	وهو	الخارج من السيلين لم يكن	ن
ع	عادة ولا من جلد او رقا	بن	وام ومنه صا سائر المحامد	قا	لواذ ذوال العقل الا ان جالس	س
ب	بمحال الحدث	على	الارض نام متمكنا مقعدا ولوذا	لت	احد السبب عن المكان	ن
ا	انتقض ومس فرج	الر	جل والمرأة بطن الكف	ولم يقل	احد بفرق فيه	ه
س	سواء الصغير والكبير	س	اللقبل والدبر من الحي والميت	واذا	فمن يقبل طاهر او نجس	م
ا	استراب نكاحه جرم	لي	القبيل الذي هو اصل ويقال للحدث	اترك	الصلوة والطواف مسح	ه
د	دقة المحض لا جازله	هو	سواء حمله في كيس او صندوق	اكتب	في مثل الدرهم	م
ا	ايح للحدث حملها	باب	الاستطاب يقدم دخل الحاء بساده	وما	حجبه من ذكر يتلعد	د
م	منه واعتماد اليسر	خير	واستقبال القبلة واستدراجها	عدها	حرام وهذا افضل	س

الله	الله به هذه الجردة	فحة	لنا وان استقبل القربى وتكلم	فرو	مكره ومن بال	ل
ا	او تعوط وفرغ فليحمد	الله	ولا يبولى في ثقبه سرير مريض	حرف	من الامكنة قوي	ي
ي	يرش عليه البول ولا	على	طريقه وباد ومساقط النمل	والد	استنجا واجبة الا لو ما	ا
ا	اننى الله به	اهل	فيا جمعوا في الاستنجا ببر الماء والجو	سم	الا استنجا يقع جكل	ل
م	منهما والماء افضل	الاد	حجا كافية او الخشخاش الحرام والطعوم	نكن	له الاستنجا باليمن فلسطين	ل
ه	هنا يساره والاربع	ص	وكل جامد قالع له حكم الحجر	ومعرفة	الا استنجا واجبة في الارض	ه
و	واكتفى بالحرق والغد	ض	الانفاء وليكن بنزلون مسحا	فما	فوقها وان اشترى وقع	ع
ب	باطن الا لية او	تواصل	البول ولم يجا او القوطع للخلق	صلح فيه	الحجر وان زاد عليه	له
ع	عاد الى الماء ولم يجزه	بعد	باب ما يوجب الغسل بحب بارون	ال	وباب يلج خشفة فرجاو	و
د	دبر انتم الا نزال و	الاد	يلج يوجب على المرأة والفروج كلها	مؤثره	من ادى وغيره في حوض	س
ف	فالونام وحده وجد	سلا	له في مرقه تشبه المني وتشبه المذي	فرو	فخيشه ما واجب من الزنا	ل
م	مجم على الحدث فزوحرا	م	على جنب مع المك في المسجد فراه القدر	نكن	له عبود مسجد او اذ ارام	م
د	ذلك لغرض ولو ذكر الغم	وتوار	ها فقال الحمد لله رب العالمين لم يضر	و	صف الغسل وهو	و
ا	امر شرطه النسيه فيجب	على	مريض نية الغسل او سباحة احدا	جملة	ما لا يتباح الا بعد	بعد
ا	الغسل ولا يصح الا من	المسلمين	في عبده الكافر اذا سلم والغسل	المعا	طف فينبغي	فينبغي
ل	لكل ان يتوضا قبل	الا	غسل ثم يغسل جسده ويتبع المناقب	رف	الشعر ويحجل	لل
ك	كتفها بفعله ثلوث	كرا	ت والغرض غسلة واحدة	خمس	غسل الا ذى ان	ن
ت	تلطخ به والخشوا ما	م	الغسل على الرأس الثنية والنبات	المضر	من الشعر ثم الغسل اذا	ا

الفئة في العوض وله بحر

التي هي في العوض

١	اجتمع مع الوضوء	خدا	والحيض والجناية يتدخلان واما	مثل	الجناية والحيض فلهما
٢	بدخول الاخر الا اذا	قته	معه بالنية باب التيمم	هو	عند الحاجة اليه واجب في
٣	الاحداث كلها باظهار	من	التراب الخالص من الخلق والطين	و	ان يكون بغير سائر المصنوع
٤	فصاعدا ما قلنا الى	سنة	وجهه ويديه والفعل ركن عند كل	العلم	وينوي استباحة الصلاة او
٥	تيممه وقرابض التيمم	ست	نية الاستباحة لان التيمم لا يرفع الحدث	مثل	الوضوء ثم الفعل كما تقدم
٦	هناك وضربان فصلا	و	مع الوجه وتقديمه في اليد	زبد	ت الموالاة ايضا
٧	في قول ومبجانه	عشر	عدم الماء وكونه محتاجا اليه مع	و	جوده لو طعن فخره وخلص
٨	التفقه او قضاء الد	ين	بيعه او وجده ولم يجد	ما	يشترط به او وجد النقص والبلوغ
٩	عنه غنى او كان قد	و	جده باكثر من ثمن المثل او خشي عا	دخل	اليه او خشي منه عرا
١٠	رعة او مضد بما قا	ست	نفسه من التلف او بردا نجس	عليه	منه التلف كذا زيادة مرض
١١	وجه صحيح ومضد	مائة	في الوقت يتيم ويقض فلو تيمم فذ	ال	العذر بطل تيممه الا
١٢	ضار في الاخر فله لم اذا	كانت	صلاته سقط بالتيمم ثم تبطله الوهم	مثل	روية الركبة في نظر الوقت
١٣	اراد التيمم لصلاة لم يجز	له	قبل وقراها لاقبل الطلوع او بصل	الاشارة	به اكثر من فريضة ويصل
١٤	وراهما وقبلها من النو	١	فلما شأ الكبر مع حجرة بالماء وتيمم	والرجل	لم يجز بغير ما عرف
١٥	له من الصحيح في تيمم في	لو	جه واليدين للرجل باب الحيض	واسم	لحيض تنبع على الدم المعقد
١٦	بصفات تذكرها	قا	لواقل سنة تسع وقله يوم ليلة	الا	كثر خمسة عشر الطهر وهو
١٧	حد فله وما لاكثر حدشا	يع	فان عبره كثر فقدم الحيض	شاة	تيمم فلنرجع اذا
١٨	رجعنا اليها في الصحيح	المشهور	التمييز مقدم على العادة فا	ذا	فقدت رجلي الصلاة او قبل

اول الدلالة الضرورية

الطويل وهو قول ابي عيسى

مسألة في الحيض

١	اما اذا لم تكن معتادة	ة	فانها تورد الى اقل الحيض	هذه	تسمى في مطلق
٢	لفظها المبتدأة	والثاني	المعول عليها كمن حيض ووقته	ونحوها	التمييز اذا تميزها ثم
٣	طلبت الحائض	١	حطت وغسلت لكل فرض وصلا	وما	للزواج ان يطاها
٤	ويحرم وطؤها في هذه الحالة	المذكورة	ويحرم بالحيض ما يحرم بالجناية	وضيف	ذلك عدم التحليل
٥	لعبورها في المسجد	ولما	تحت ازاره والصوم واذا انقطع	واحد	منها وهو الصوم
٦	وبني سائر ما يغسل	د	م النفاس يحرم به ما يحرم الحيض	من هذه	واقلة حجة والاكثر
٧	هو مستور وغالبه	١	ما يغسل في الحيض في الرطوبة	المعارف	من العادة والتمييز والرد
٨	في مرجح	ست	مبتدأة الى الاقل والاستباحة لا تمنع	والمر	وفيه التفتيح وتظهر الاثر
٩	عن الصلاة مبادرة	لصوت	باب الخامسة وهي الكراهة	ب	والحناء وبر وما لا بد منها
١٠	والدم والودي والنفث	الو	جميع والبول والقيح والحمر والبست	وهو	في لمعد السمك والبرد
١١	لا يجزى الا في كراهية	قا	لوا لا يظهر من الخواصة بارئ كماله	بيان	جلود المينة اذا
١٢	نعت بالدباغ كراهة الكراهة	ب	والحناء يرمم الحمر اذا خلطت	الاسم	عليه فيها مما يحلل
١٣	منع حكم بطهارتها	و	نجاسة الكلب والخنزير لا يطهرها الا	الممكن	لحد اهرق بالرغام
١٤	فاما ما سلف اذا	انقا	الفصل عنها ولو بواحدة كفي	والفصل	هذا حتم وليس هو
١٥	على بول غلام ما اغتا	دت	معدته الطعام ويجب له ان يغسل	المضاع	للفصل وليس
١٦	يجزي في بول الجارية بل لا بد	له	من الفصل باب الصلوة الصلاة	وما	بوجها والصلوة ليس
١٧	لها موجب سوى	الا	سلام والبلوغ من عاقل طهرها	عد	المرد والسكران ولو
١٨	نام لم تسقط عنه	رأب	الاخذ هذه او يفتح من الصلوة	٢	او البصير فانه يومر بها

تمانية اجزاء استعمل فيوض

العرض والارض والسموات والارض والسموات

ثم	ثم وقت الظهر	من	الزوال الى مصير ظل الشيء مثله	ذلك	سوي ظل الشئ ولو
ا	ولو اراد ان يذيادة	حضر	وقت العصر فاذا صار الظل مثلين	فهو	آخر الخبر وتنقل
ن	نحو الجواز بالعرض والمعرض	مو	سوقه بقدر ضوءه واذا انقضى	بينه	هذا على ما يروى
ي	يوم بين جبريل او وقتا	ف	والغناء دخل بغيره وبالشق الزجر	والغائب	تسمي العمدة والليل
هـ	هو آخر الخبر والجواز	الي	طلوع الفجر الثاني ثم يدخل الصبح	والغاية	الفجر والعشاء وخروج
ا	الوقت منه بطلوع الشمس	حرم	اخراج صلوة عن وقتها واقل الوقت	رفع	درجته وتقطيع الغاية ثم
ج	جملة القول انه ان عصه	الله	يتأخيرها وجب فوراً او على الترخي	و	يسحب ترتيب القضاء
ز	من المحاضر متعافان	استد	صنعة بداء بها باب الزكاة	نصب	المؤمن سنة وترتيب
ا	اذا كان شرط وليس	ذلك	للحاضر والارواح من الغائبين	و	لا تؤذن المراء في يوم ولو
استعمل	استعمل نفسه فيه فهو	عيل	الروح افضل من الامانة وثبتي وقود القادو	جر	والسنة بترتيله ولا يلزمها
م	مع تشبته لفظ الزكاة و	صاحب	الصحة الحسن لم يورى الى	وجزم	العلماء باشتراط ذكره قال
قا	قابل بارسله وبؤذن في	ديار	هـ ومجدد في مفرها ويستحب	الرفع	لا صوت به ولما يصح
ب	بالاقامة فان كان في	مصر	كبير نذب للمجدد مؤثافا لم يستعمل	بالضم	لا تيسر اليهما لم يفتقر
و	ولا يكون المؤذن تحت	الملك	بل يستحب فيه الحرية والعدالة	والنصب	له بصيرة فان ترك
ض	ضرب اجاز لكن	الكل	اولي لفظ تكبير الا اذا كان ساكراً	بالفتح	وبؤذن منظره لاجل
ا	اصبعه في صلابة فان ابا	فارسل	يديه لم يفتقر وبؤذن مستقبل	و	في الجملة يلتفت
ل	للميز والشمال واليمين	الى	تمامه ويشترط الوقوف ويصح في	ا	اصبح بعد ذلك
ع	عماد الليل وهو نصفه	البلد	اذا عدم المطوع عن نصف الزمان	الجو	بان رزق المؤذن وكل عمل

رذ

العرض والارض والسموات والارض والسموات

تمانية اجزاء استعمل فيفيض

ر	رذ لجه وقبل ذلك	لحام	باب من العورة لياخذ طرفه	بالكسر	عن نظرها بل
و	ولجب عليه سترها	سرا	وعارضة وقبل للجب في الحواش	والجزم	بوجوده اذا في موقف
ض	ضرورة اصح وليست	يا	في اليه الصلوة في ميص ورتاء وتور	بازالة	نياب لم يرد ويعني على
وال	والاطراف منه والراء	هـ	لبسه وعورة الرجل من البرة الى الركبة	الحركة	هـ ماعد الوضوء الكف
ع	عورة الزمة اذا كان الرجل	ومن	وجد حرقه ستر قبله ثم يردن	كدة	وستر غيره فان عوده
ر	رايش صلي عريانا والعاة	عليه	باب طهارة البدن ما يصل فيه	و	عليه بتطيل صلوته المصلي
و	وقفت عليه نجاسة و	العند	لا تسقط عن جبر عظمه بنجس البتة وان	نصب	في نزعة اذا حصل
ض	ضرب متلف ويعني عن	من	دم البر لغيت والفضة البتة اذا كان	الجمع	الروح وكره فيما يروي
هـ	هنا الصلوة في طهارة	ر	ج ابل لاغتم ويحرم في الغضب والارواح	الاول	ويعني في جميع الاحوال
وال	والاذا انجس ثوبه	جا	ذلك الاجتهاد باب الاستقبال	كسر	البست لما زمل للمصلي لا بعد
جز	جزءا الا بشدة الخوف ويباح	له	تركه في نافلة سفر سواء كان سفر	هـ	طويلا او قصيرا او استعمل
الخير	الخير في وجهه	فا	ن سهل الاستقبال على المستقل المشا	مثل	الماء منه ومن يعطف
م	مركوبه ويسترسح	رسل	لزمه الاستقبال بالارحام والركوع و	المجدد	والفرض اصابة العين
ن	ناتى عنها لزم ذلك بالظن	اهل مكة	يلزمهم ذلك ببقين	فا	لبعيدا اذا ختم علم قال
ع	عنه القبلة هنا قبل	الخبر	وان اخبر مجتهد فلا ومن صلي	بو	سط الكعبة اعلم بالحق
ص	صلوته اذا صلي و	الي يمين	سنة متصلة فان لم يكن هنا	ك	سنة فلا ومن بالخطا
ف	في استقباله اعاد	و	الله اعلم باب صفة الصلوة	وا	لمصلي بغير الفرض ثا
ا	الرمز لفظي تعين الزاينة	لما	فيها وكفى لغرضها بنية الصلوة لعدم	خو	فالبس في توازي

التي هي في الاصل للشيء يسمى

الضرب والقبض اسقاط الخامس

ل	لفظ التكبير بالنية وكذا	رفع	اليدين بالتكبير الى المنكبين وبعد ذلك	ك	بضعها تحت صدره ولا يأس	س
ب	بوضع اليدين على السبيل	ذلك	سنة ثم يأتي بدعاء الاستفتاح	و	يتعوذ ويقرأ الفاتحة	و
ي	يرتل وقرأتها فرض وخيرة	اليه	في السورة فانها سنة في المأمومين	حو	نه في الجهرية على قرأتها	ا
ت	تدفع الفاتحة فلو لم يقرأها	وجد	الذي يزيل عنه الفلك تعلمها	ك	الحب فان عجز عنها ابدل	ل
ث	والبدل ان يقرأ قد حان	سائر	لقرآن فان عجز فذكرها فان عجز	فو	فوقها على ان يردد	و
ج	جزء حفظه ثم يركع	الى ان	تبلغ يدها دكتيه مطبنا	ك	هو الفرض مائة رجل	ج
ل	لا كمال الا جرم مثل	ا	لتكبير ورفع اليدين وضعهما على الركبتين	و	يقول سبحان رب العظيم	و
ح	خير بكثر نوافذ	في	بذلك اعتدل حتى يطمين	ذ	لك فرض والوصل	و
ل	له بالحيمة والذكر العرف	الي	اخر سنة ثم يسجد بجملة واحدة	وال	على جانب كمره ولو	و
ل	لم يسجد الا على جهة كوف	الر	جل يستحب الجافا واول البطن	فرضا	عن الفخذ والنساء	ا
ب	بعكس ذلك ثم	يا	يأتي بالتسبيح المشهود في دعاء	مالو	لده والدخول للبلد	لرفع
ي	يحوز كل ذلك ثم يرفع	صدة	ان يجلس مطبنا ويبدأ بخرج النجى	انفسها	واقرأ من اليسرى واليمين	فا
ت	تلك الهيئة فلو	خرج	حيلة من تحت كرا في اخر الصلوة	بارا	ذكارا ثم يسجد ثانية وحل	ل
ي	يجلس لا شريطة	المصر	ح باستجبارها الا كثر ود والنجى	لف	ان الثانية في جمع ما	ري
س	سنة وفرضها كذا	يو	في فيها بارا استفتاح ثم يجلس للتشهد	وحر	السنة ان يتشهد	هو
م	مقبوض اصابع يمانية	ن	المسبحة على فخذ اليسرى مسبوحة	ها	عنا بالمسبحة عند	والتي
ي	يتم في كلمة التهاد	منه	التشهد الاول سنة يأتي فيه	با	الصلوة على النبي وزي	ي
ا	ان يزيد عليها	حزها	التي ايضا فلتك والتشهد الأخير وضو	ليا	ت بالصلوة على النبي	ب

الضرب والقبض اسقاط الخامس

التي هي في الاصل للشيء يسمى

ل	له ان يدعو اخرها والاول	حرفا	حتى يسلم فينوي الخروج ولا يحل	والثاني	سنة وفي وجهه كذا	نا
ض	ضعيف يجب اذ قل	وفرق	بين الركعتين باخصل الاولين	الرفع	للصوت زيادة على	عل
ر	ركعتي اخرها وانتهى الصبح	فيها	الفتوى بعد الاعتدال واذا نزلت	بالا	تام تاذلة استقبلها	ا
ب	بالفتوى سواء لصات	اموالا	او اذ يانا باب صلوة الطوع	لف	في اخر الصلوة من افضل	ل
و	وجوه القرب وانها	عظمة	الثواب والتهجد وسط الليل	والضرب	بقيام كل الليل اطلق	ق
ال	الكل القول بجرهته	طلب	التفضل في غفلات الناس	والحنق	به افضل ومنه ملخص	ص
ق	قيامه وشرعي	جماعة	افضل العبد ثم الكسوف ثم الاستسقاء	منها	كسوف الشمس والتاكيد	يد
ب	بعدها الرقاب فيأتي	من	قبل الصبح ركعتين بعد الظهر ركعتين	با	ربع قبل الظهر قبل العشاء	ه
ض	ضابق في انبائها بعض	ا	لعلاء وركعتين بعد المغرب	ليا	ت بالوتر وادنى الحال هو	و
ا	ان يأتي بتدو واكل	مرا	ن يصليه ركعة واكثر لحديث	كفها	ركعتان والفتوى بعد الاعتدال	ال
س	سنة فيه في النصف	الا	خير من رمضان في الضحى وهو من	ركعتين	الى ثمان وخمسة من ورد	ر
قا	قأدما المسجد ركعتان	ما	لم يجلس بسجدة التذوق وهي اربع عشرة	سجدة	في سجدة يعرف	ف
طا	طالبها انها للشكر	ن	سجد الحرم مكررا يغايده بسجدة	سجدة	وفي القول الرابع	ح
ل	لا يتشهد بسلم	منهم	من قال يتشهد من سجدة في الصلوة	والرفع	ولا يرفع يديه كما ذكر	ر
خا	خارجها ومن فليجأه نعمة	كبر	ة او اندفع عن ضره او عدو	للجميع	شكرا او يتوسط فيها ما سلف	ف
م	من الطهارة وجميع	الاورا	لشروط في الصلاة باب ما	ا	لصلاة حدث الساجد	مد
س	سواء في ابطائها وكذا	مبا	شر الحجاسة فان وقع باب	لها	منها وتبطل بكسوف الشمس	و
ا	اذا التهادج فستر لها	ن	على الفور لم تبطل وقطع النية	بالو	عد بقطرها الى	ل

التي هي عن وضو وضوءه

في الصلاة

و	والنكاح والمرأة في حدة	بن	والمختلحان بغير المغيبة كما إذا ألبس	الغيب	بالجوب في حوف	مرف
ال	الكاف من الماء	عا	والموت بهم بالاحتياط وفي الأولى وجه	الموت	السردي في	ي
د	ذلك إلى سواء علم الو	ما	م يجد نفسه لا باب يقف الذكر الو	ا	يمن الامام والفرق بين	ع
ي	يقف على يساره	و	كل منهما إلى خلفه وبسط فنان	لنو	ضخ الحكم اذا حضر	ر
ذ	ذكور وغيرهم فالركعة	ال	الامام صف الرجال ثم صف النساء	ن	ثم لخنا في ثم النساء	ف
هـ	هو الماء بموضع مقاس	ر	بالامام في الصلح يجب لا يكون	و	بنيه فوقه في الصلاة	ب
ب	بالسجدة غير لازم	ضا	واما تسع لكن يستتوي معرفة	الرفعة	وذلك حال بينهما حائل	ال
من	منع الاستراقاظ	ا	زكنا او لحدما في غير المسجد يجوز	ما	المسجد فكل بناء وكل	ل
ع	عقدته في حلم	لته	موضع الجماعة وان بعد من الف	ض	ان لا يتقدم المأمور	د
و	وجه انه لا يضرب وتقف	ما	مده النساء في سطحن باب صلاة المبرح	و	من عجز عن القيام	في
ض	ضد راحته جاز	ت	صلاته فاعدا فان عجز على تقط	استقل	القبلة ويؤتي لوال	ل
هـ	هذا به الى ان عجز	بو	ي براسه او ما بطرفه ونحوه	فا	ن قدر على القيام	و
و	وسط الصلاة قام	م	واما صلاته باب صلاة المسافر	لما فيه	في جليته له الرخص	س
ض	حزرة السفر	الت	م وهو ستة اربعون ميلا في مباح	مثل	سفر اربعين والمقولة	ل
به	بهذا السفر النساء	س	غير عجز فاذا قاروا بين البلد	صلي	الظهر والعشاء في المص	ها
ع	جميعا كعتين كعتين	من	احرم مسافرا ثم قام او عكسه	ونك	هل احرم مسافرا او نيا	او
ز	زعم مصليا غير	ذي	سفر ولا يعلم حاله فصلى خلفه	و	لم ينو العشاء ثم ولو	دا
د	ناو وهو مسافر	الفتاح	في الاربعه ايام صحاحي اتم و	التفعل	حاجة يتوقعها اذا لم ينو	و

في البيعة مستغفان قال ثمانية

في البيعة

تم	ثم اقامه يقصر ولو	سنة	فاكثر في القديم والمذهب انه يقصر	الى ثمانية عشر قبله	ا
ال	الصحيح والملة	سبع	عشرة في وجهه والمسافر للجمع	ويؤخر	ع
ب	بوقت احدهما ومغرب	و	عشاء كذلك والتقديم شروط	هو	ا
س	سابقة وان ينوي	اد	اده من الجمع قبل فخرنا ولا يفرق	ر	ا
ي	يلزمه ان ياتى	بعين	نية الجمع في وقت الاول قبل	فو	ا
ط	طرات وهو سائر	سنة	نا بذلك السنة باب صلاة الفجر	ع	ا
م	من القبلة خارجا	اقله	مباح ربهم الامام صليهم	تم	ا
س	سجد في الثانية بالركعة	حس	من السجدة ثم تجزى ولو طهر	له	ا
ت	تجاه القبلة احرم	و	صلى بفرقة ركعة ثم فارقة وامت	ا	ا
ق	في تسريده فيخرجون	ما	بقى عليهم ثم سلم بهم ثم في وقو	ف	ا
ع	على الصحيح لا يكون	لك	ركعة وفي الركعة ركعتين	نو	ا
لن	لنا قول نوجب فيها	له	مستند الكتاب اما اذا	ا	ا
لا	فاعلم انهم يصلون جاز	د	ركبا مستقبليين غير مستقبليين	ص	ا
ن	نعم لو طح بها شيء	كاستغيا	عنه العاه باب الجمعة	له	ا
تم	تم الذكورة وان لا يكون	بهم	روان كونوا مقيمين في البلد	فعل	ا
ا	الجماعة وبكون المعذور	مخشا	اذا صلوا هو مخبر ومن جالف	الامر	ا
ن	نفي من اذ عذر وفي	ظنه	ان الجمعة لم تقم لم يصح في قول	بحرهم	ا
ي	يومها السفر حتى تنوي	بهم	جماعة باربعين ذكر المكلف احدا	و	ا

في البيعة

أجزاء استعمال محو العروق والضرب

في غير محو العروق والضرب

هـ	هذا الذي يعتاده	باب	بالبادية ولا يكون قبلها ولا معها	الفاعل	لها يخطب قبلها	١
ا	ان كانا امخطبتين	شأ	مليتين للحد والصلوة على النبي والوصية	مفعول	بذلك صوته وقراءته في أحد	٢
جـ	جزيرها لينة والاشيا	رة	بالدعاء للمؤمنين في الثانية وثبت طأذ	ابداو	انها طراد في ستر والفتح	٣
ا	لحظة الا بالعد الذي	جا	في الجمعة ومن قيام والقعود	المفعول	بين خطبتين نزل طراد	٤
استعمل	استعملتها العرب و	هل	يجب الترتيب الصحيح للخطبة	نصب	منبر وان يقبل على الرجال	٥
م	مسلا ويجلب للذنان و	قد	نذب ان يعتمد على سيف أو قوس لا يتكلم	ابدا	وبفصلها والمد	٦
خ	خبر في الصلاة ولا	س	ياظها الغضيب الزجر وحجته كتمان	مثل	الصبح الا القوي على هو	٧
ب	بالجمعة والمنافقين و	الله	اعلم باب هيئة الجمعة يستعمل	عمل	لجسم لها حال	٨
و	وجهته للخروج وخبر	ر	ية الفخر والسنة ان تينظفها	الرجل	بسواك ونحوه ويزيل	٩
ن	نقنا وتطيب عند و	حد	ولتخذ منظره وشعره ولبس احسن	نبابه	ويكبر ويخشي	١٠
ال	البرابلسكنة ويقراء الكف	في	يومها ويكثر من الدعاء فيها ساعة	رفع	فيها الدعوات ليصلي	١١
ع	علي النبي فيه ويسال	لجنة	والمعطرة واذا حضر	الرجل	والامام يخطب فلا يكون	١٢
ر	راوعد المتجبة المجد	ثم	ليخففها ويسمع بذكر ان بعد واليقلم	لانه	ليستون القلوب	١٣
و	ولو اذ ركع جملة ركوع الثا	لحقا	به وانما الجمعة او اعتزلها اعتزلا	الفاعل	لذلك ظهر في جهاد	١٤
ض	ضعف جرم الظهر والذ	فنا	ببر العمل صحة انه يحرم بالجمعة انه	و	ان لم تقع له فقد	١٥
و	وافوا ما به في الحما	ل	باب صلوة العبد وهي من السنن التي	نصب	سغار للسلام يخلص	١٦
ال	الرجال الكساء والعبا	وبا	لغوا في اظهار الزينة وتطيف	النبا	وقتها اذا تكامل	١٧
ض	صوت الزناد يطوع الشمر	يعوا	ومعند الى الزوال يستب تقديم الرضي	لها	مراحمه للرضية ولاء	١٨

بعض

والتحسين استقام الثاني السكن

في غير محو العروق والضرب

ر	ركعتي الفطر وقراء	١١	الضحى والكل قبل الصلوة بخبر ما هو	مفعول	في الرضحي فاذا	١
ب	بان الصبح لم يزل يقرأ	بابا	البرها وهو كعتان الرضحي بكبر	بها	سبع تكبير	٢
و	وفي الثانية حمسا	و	بوقع اليد ويصل بعاف واقرب	و	يتبعها بخطبتين كل جمعة	٣
خ	لحوا طريفها باب	لد	عالي التوبة وبإخراج الغطره الى الحما	حز	عنها واما	٤
ب	بارة ضخمة في عيدا	ا	ن يستفتح الرضحي بسبع تكبيرات وقد	ب	في الثانية سبع وكذا	٥
ن	نذب التكبير ليلتي العيد	جـ	في وقته يكبر في الساذل ولا يقرأ	الز	حام والحركات	٦
ا	الى الزوام بعد الفجر	لحسن	الصبح والحاج لا يكبر ليلته الرضحي بل	يد	من التكبير في	٧
س	سبيله الى ظهر الخي	وحا	ج وعنه يكبر من ظهر الخي الى الصبح الكا	بن	اخر التفسير وحلف مخلصا	٨
ف	فصا كانت اذاء ارحا	مر	لذلك بل المقل وغيره سوء وقصر	الحز	كله وقت للقضاء قابل	٩
اطال	اطاله الله في ملو	د	مه طاعة باب صلوة الكسوف واذا فضل	ان	تصلي جماعة وهي في الظلم	١٠
ث	ثنا بة يحرم بها كعتين	بيد	انه ثابتي في كل كعة بقايا من ركعتين	اذا	قراء العائنة فلا بأس	١١
ا	ان يقرأ في القيام	بعدك	قدرا ليقرة بل يستحب في الثاني	قد	ما لعماد في الثاني	١٢
ي	يكون اول الثانية	ثم	في الرابع قدرا لمباينة والركوع كما قد	ت	اربعة يسبح في الاولى منها	١٣
ال	الى قدر مائة	٥	ية وقد ثابتي في الثاني وسجود حنون	المفعول	في الثالث والرابع اصل	١٤
س	سنة المنسوف	ن	يجزى بالخز والكسوف ثم يخطب خطبة	لغو	ي بعد ما يخبرهم ويصلح	١٥
ا	اكثر الدعاء والقصد من	الملك	ينسئ فان لم يصل حتى يحل الكسوف	ت	وان غلب احد الجانبين	١٦
ن	نقول فان صلوة الكسوف	ا	ما صلوة لحوق فتبقي الى المرفق	ان	يتعمد للبعض وكسوف	١٧
ث	ثابت وان صلواتها	المطهر	بالصبي يوم الخوف من فوفان استولجنا	عل	لجنازة قبل الكسوف هو	١٨

والدعاء في الصلاة

م	مصيب الجمع الكسوف قدم	الكسوف ما ب الاستسقا	وا	ذا انقطع ماء المطر وما
ط	الماوية والازهاد من	الناس امروا بالوبة والخروج للصلاة وا	نما	تخل الفضلة بالوجبة
ل	لهم الى المصل بعد سرد	صوم ثلثة ايام ويخرجون في الرابع كما	يقبل	صاعين يتخضعون
وا	والنيوح والصبيا والابر	اهل الذمة ويميزون فاذا اتموا فلو	ضر	رو يخرجون الى ايام فاذا
ر	فرغوا من الاجتماع كانت	الصلاة صلحها كمين كالعبدة ند	ب	حطبان كالعبدة الا
م	ما كان من التكبير فبد له	استغفارا ويرفع يديه بالدعاء المأثور	ولم نزل	به لشهرته فيجب ان يسبح
ف	في العا بسطة الرحمة في	الاخرى يستقبل في الخطبة ويحمد الله والحا	ضر	ون يحولون ثم تركوا
ا	ارديتهم للجدون لها	ولامع نياهم فان سقوا قبل الصلاة تقو	بوا	بها تنكروا فيفطر بحري
ع	عين الماء اول المطر و	يفضل فيه باب الحنايز وا	لا	وله للكل ان يستعدوا
ر	للوت ويرد وزمنا لما	ويجدون توبة وذلك للبر بغيرهم فا	ن	حضرته الوفاة فالمسبح
ت	تلفاء القبلة و	عليه بعضهم ولفته الشراة وليكن	الفعل	من الملقن برفق فان
ث	ترعت روحه وهذا	موته غمر عيناه وشده لجاه وكين	اذا	فصل هذا واكفى
س	سجاء وفصل ما يبري	من ديونه وشرع في تجهيزه و	تقدم	في غسله وحنيذ
ث	ترتب الولاية فاذا	قدم الاب ثم ابوة ثم ابن ثم ابنه	وحد	ترتيب الولاية كالخاخ
ة	هذا ثم الرجال الاجانب	ثم الزوجة بعدهم ثم النساء المحام	ولذا	كانت امراء جعل
ا	الفصل للنساء اوقار و	اكالرجال ثم النساء الاجانب و	تأخر	الزوج بعدهم وتأخر
ن	جنس المحارم بعد	عن عدم المذكور بن يتم الميت ثم يترتب	نن	طوفه ويد عن النظر للنس
ز	روحا كان ام لا غسله و	ح شعروا بما وسد رشفة الابن ثم البسر	ومع	بنينا بغسله وسبح

اختاره وعصرها هكذا	١	ثلاث مرات بفعل في كل غسلة كما في	الزبد	فان لم يطهر	ر
استدعي بالماء	واو	م غسلة حتى يطهر ويكورتا ويحصل	كل	غسلة كافورا وذلك	ك
عمل مسح افعى التكرار	ر	ونحوه والرجب منه ما يقع عليه	اسم	الفضل وهو يحصل بغسله	هـ
مرة ولا يجب استئناف العمل	العمل	بحر وجناسة بل يجري غسلها بالغير	١	لميت طيبا اذا ماتت حيا	ما
قطا واذا نهر لميت	حتى	شق غسلة يتم باب الكفن يجب الا	بتدا	بتكفينه وتحضر من قبل	قبل
وصية ودين وان امرأة	لزم	زوجها والفقير بجمرة اذا ما	ت	من تلزم نفقة ولا بد له	٢
فلا فضل ثلثة التواضع	با	الا خمسة جاز والثلاثة لفافه واذ	نه	فغير صريح عامة والفضل	ل
ان يكفر بالماء في خمسة	بكر	الكاتب او ثوبا او ارضا في حق لعافين	ولم	يختاروا الا بالغير طيب	ت
لان الحنوط والكافور	وقا	يد يعوى البدن فيذره فيها و	يعمل	حنوطا في قبطته ويصنها	٢
على المنافذ والموضع التي	تا	مواضع سجوده والقرض ثوب واحد	فيه	ذكر صلوة الجنازة ليس	س
رجل المني بالصلوة عليه من	ايه	ثم جبر ثم ابنه على ترتيب العصبان	عا	دلجل حرام في	ي
وجوه القرب	و	تنا غافا لاولي ويقوم على الامام الكا	مل	فضلا وهذا في مجلس	س
ضم جنابها وقدموا	د	فعة ثم نوي وكبر وقرا الفاتحة ثم تكبر وقيل	من	بعد على النبي والتم بكبر وقيل	و
والمانود اولى فان	خل	به لم يفر تم كبر ويعد ثم يسلم تسليمه	المعو	د الى الثانية ستة اما	١
الذي هو فيها لا	ز	م فائنة والتكبيرات الاربعة والصلوة على	١	لبنين وفي الدنيا لميت اولى	لح
له كل موضع من	بيد	او مسجد غيرها والمسبوح الذي لم يتكبا	مل	له برادر الكليبات	دو
ضرورة حذوا امامه	ثم	اذ اسلم اتى بابن ثوبيا ورفائنة	هو	من يلزم فرضها ايج	ح
بان يصلي عليه ابدا	في	قبره واذا وجد بعض الميت	رفع	وحجته ولم يحجز تركه	رك

سنة ثمانية وعشرين

سنة ثمانية وعشرين

سنة ثمانية وعشرين

سنة ثمانية وعشرين

هـ	عاشرة ثلث فان جاوز ذلك	ففي كل مائة سنة ولا يؤخذ من الرض	وإذا	أكبر ولا يعيب ويحل في	خلف
س	سليمة فان حصل التقدر	في الواجب بان كانت كلها معيبة او كذا	و	ان كانت كلها أصغارا	ا
ا	لخذ صغيره واذا اشترى في	نصاب ولم يشتركا الا انهما	مذ	دخول الحول ان المال	ل
ك	كله مستوفى في المرح و	لمسح والمزق والفحل والراعي والحمل	فاللا	دم لها حكم ملك مطلق	ط
ن	نكح نكاحا لهما با او جوا	لو كان مبتدأ ملكا ثم خلط في حق	م	خلطة لا يحدث	ث
ت	بنوتها او في البعام النكح	ما بعده ويترجعا فيما اخذ الساعي	وب	المال لان لونه منسليما	م
م	خيارا له فان سمح و	ج كرامة قبل باب ذكوة النبا	هذه	الزروع ما اذخر منها او	ل
ال	اذا قتي به وجبت الزكوة	فيه اذا كان مما يشبه الاويمون و	كلها	سواء في الحكم	م
كا	كالخطة والغير ونحوها	لحقا بذلك العظيمة او اما الما فسيح	قر	ي وهذا الحكم ويجزج	ج
م	منها الزكوة لكن لا يكثر	او في الرطب والعنب فقط وللجج لغير	ما	لم يبلغ نصابا والقدر	ص
ل	له بعد تنقية الحب	بخالط وجفاف الماء خمسة او من و	بعدها	اذا ما يدخر	ي
د	وعابه وقشره كالأردن	نصابه عشرة وكل النصاب ثم عام ودرعيا	تقول	العلماء انه لا صح	ج
م	هذا اذا حصده فيه و	لوجب الغنم فيما سبق بالمطر ونحوه	ظهر	لتفصيل السقي اثر	ص
و	ومونة مثل السقي	فمنع الدواب ونحوها فصف الغنم ان سقي	من	هذا وهذا اخرج ذلك	ك
م	مقسط على ما سقي	او غيره باب ذكوة	الهد	لهم والذباين المذقة	م
ن	تجب فيها الزكاة	ذلك اذا بلغ نصابا فاما اذا د	ار	لحول وفي بلكه اما	ا
ف	قصة ما يتادهم	وذهب غنم من ثقل الزم بالغنم واليها	الي	يكل لهما بالآخر بل	ل
ن	الردى بالانواع يكل با	منها ولا ذكوة في حلي بلح باب ذكوة	المر	وض من اشترى للتجو	د

ع	عرضا بنصاب	من	الزمان بنحوه على حوله المشي	سنة	في الزمان وروي	وي
ل	الارض طري وجه مصر	ح	بانه لو اشترى بنصاب بسلامة نبي عليه	و	لو كان معه عرض للقبنة او	و
ن	نفذ دون النصاب	فا	نحوه ينفذ من وقت الشراء	كذلك	لورد الى النفقة في اثنا	ا
س	سنته وهو دون النصف	دار	للتجارة واشترى بسلامة نفقته	سايها	نقوم برأس المال ان حصل	ل
ت	تملكه بنقد والافسقد	ا	لبلد والبرج تابع الاصل ما لم ينقص	واذا	ملك ماله او باع من	ن
ة	هذه السائمة نصابا	لجيلة	كره وانقطع الحول ولو اشترى بعض	اضيف	الى التجارة اصنافا	فا
ا	اخرى لها ما لم ينقطع الحول	و	الله اعلم باب ذكوة	ا	لمعدن والركاز من اخذ	د
م	جز من المفقدين وكان ما	يقضي	نصابا ينفذ في ارض بملكها او لم يبع	سم	الملك عليها للحدا الا صح	ع
ا	انه يلزمه في حال البيع	على	القول الاخر لحسنه ويضم بعضه	الى	بعض لكال النفا ان استمر	ص
و	ولم ينقطع العمل وان كان	ايد	ي العمل لغير عذر لم يضر وان كان	ا	لله بعد ضم فانه لم يترك	ك
بعد	بعد ومثله الركاز وسوا	يها	في اشترط النفا عدم الحول لحكم	سم	الركاز يقع على ما دونه	ه
ه	هناك الجاهلية ويجوز	وا	ن كان من غير السلام فهو لقطه	فا	ن كان جاهليا او جبا	ا
الو	الرجل ارض ملكها	د	خل الركاز في ملكه فان باعها لم يملك	النكح	وواجبه لحسن هذا القول	ل
جز	جزم به العلماء بلود فا	ع	ومصر مصر الزكوة باب ذكوة	بجر	ي وجوبها على من هو	و
مس	سلم ح فضل عن قن	الكل	من يلزم نفقة قن او بعضه عن نفقة	هـ	اس المال النصوص	ص
ت	يتقضى له يساع	ع	الفطرة والبلزمة لغيرها الا عن سلم	بالاوخا	للقوب قبل	ل
ف	في الفطرة على المؤ	دا	عنه ثم يتجمله المودي ثم انا	تقول	الصحيح انه لو	و
ع	عجز ولم يقصد	مرا	على البعض بداء بنفسه ثم بزوجته ثم	ابن	صغير ثم اب وقالوا	ا

سنة اخراج من الخبز وهو غلب

سنة اخراج من الخبز وهو غلب

ل	لا يلزم دفعه معروا الكلام	دب	لها ان يخرج عن غنمها وما فطره الناس	قلا	تجب على الزوج مع	ع
ن	نستوفى ثمنه وقت الوجوب	وهو	عروب التمسيلة الجعد والاضل	ن	يباد دباخر لها حق	ل
س	سابعاً للصلاة ويجوز	في	سبا ومضان وان لم يمسك يوم عظيم	ودار	لك الامر بالبقاء والاصح	م
ت	تقديره بالوزن	حصن	ولم يمسك يوم عظيم	زيد	خمسة اسباع فقلة كان	ان
ث	هذا من قوت البلد فان	تقر	روعد دفعه لولا ان يمسك من القوت	ح	فيها وجوب الزكاة لغيره	ا
ج	اخراج ويجوز الاقطار	الحرق	حطباً بانه ما يصاع قفا ولو تصو	رث	ذكوته من قوت فقل	ل
ح	جود الى اعلى منه جاز	وفي	ما دونه لا يجوز ولكن حبساً الى	فلونا	اختصاصاً من حبس وان	ن
ز	زاد الحكم	سنة	على الوجوب باب قسم الصدقات من غير	وذي	دبا في قول مغلط	ط
ا	اخراج ونصف ماله من	حبس	دينار او خمس عشرة ديناراً	بالا	كن الزم	م
ثم	ثم ان ادعاه عدم	و	جوبها عليه وذكر ذلك سبباً	ضاف	الى مخالفت الظاهر	م
ا	احلوه في وجهه وان تات	ست	نفسه بالسلف واخرجها بالبر	و	انما قدمت على الدين	مطلق
ل	لعلها بالغير	والا	م اذا تسلفنا من غير مسئلة	لها	ح عليه ان لم يفرم وكو	و
هو	هزة الفقراء للسما	نه	في اوقافهم من غير ضمانهم	وف	انها من ضمانه او هم	م
ج	جميعاً سألوا منه	اخذ	ها في ضمان الفقراء والنجاة الصد	التي	عجلها الا اذا اتفق	ف
و	وجود استحقاق الفقراء	الد	خول في الجول فان باقيل الجول او	ترفع	واستغنى عنها بنسبة	ي
هو	هو من غيرهما فالعلم انما	ملو	ه يقولون للجزية وله ان يستخرج	الا	اذا لم يبين عند	د
م	ما سلم انما ذكو	ه	بجدة وصرها الى افضل اذا انشتر	سما	عائنه فعل المعروف	ف
فا	فان كان جازاً فالفضل	في	ذلك ان يفرق بنفسه ويحكم فقلها	و	العين ببلد المال ولو	ا

عذر

سنة اخراج استعمل محوفا

سنة اخراج استعمل محوفا

ع	عذر له من البينة	التا	خبر البينة عن وقت دفع الجزية وان	انتقب	وكيلاً ونوباً ولم	ل
ي	ينوه جازاً لها ثالوثاً	سح	لهم العمل ولا يجوز الا الحرف فيه	الا	مير يكون من جملته المتفق	ف
ل	له واحد كان او	عشر	على قدر الحاجة وله الجزية عمل	جاء	في الفقير ومخنيا في	ي
ن	نفته انه من ليس له	من	المال والكسب ما يقع موقعاً كفايته	ان	يعطى كفايته المسكين عند	د
س	سائر اصحابنا من البينة	الغنى	المترية بل يجد بعض كفايته	وان	ادعي عيلاً او فقيراً يكون	يكون
ت	تقول البينة كذا فلو	و	لو ادعي انه غير كسب	كان	قوتاً قبل منه مجرد	جحد
م	هذه الدعوى بل بين	فيها	ثم المؤلفة وهو كل مسلم خفيف البينة	وليت	اليه خبر الحسن لومه	او
ا	اصيل في الرقي يرحى اسوا	اخوة	ونظرايه بل عطائه تقوم اذا اخطوا	والعمل	في اصحاب من هو موقوف	مرف
جو	جزاهم بل جعل الصلاح	وفي	الصحيح انهم يعطون من الرزق	والكن	قال الشافعي هذا	ا
ا	الصف جمع بين	سنة	القراءة والمؤلفة فيعطى ما زاد	تقول	المراة ان القوم	م
س	ساو والطائفتين	احد	العطيتين امام القراءة او المؤلفة	ان	شاء ثم المكاتبون ليس	س
ت	تقبل الدعوى من	و	لحد للكاتبه البينة او اذ ايسر	ريدا	على ما يودي فلو لمسا	سا
ع	عليه مائة ووحيد	حين	زدناه مثلها فقط ثم الغارم	فاثم	في كل من عليه دين ثم	ثم
م	من غرم ما اصابه او	ادم	بين الناس اعطى مع الغني لا الصلابة	انتقب	لها الغنم والعوم الجرحا	الجرح
ل	لصلحة نفسه لا يزداد	على	ما عجز عنه وشيئ الله القراءة	زيد	هم صفها بانهم الذين لا	لا
م	ربناهم من الدين	ا	لغنى وغيره وابن السبل المسافر	بان	يسافر لغنى المعايير	ي
ج	جاز ان يعطى من الفقر	سد	ادخلته ذهاباً واياباً او انبت	وهو	بها البينة والتحل	ل
ذ	ذكوه لمخالفة في	الدين	والهاشمي ومطلي باب صد	فا	ت القطوع المصدق للجزية	ز

في شهر رمضان وهو من اشهر شهور السنة

من شهر رمضان وهو من اشهر شهور السنة

و	وهو من اشهر شهور السنة	ن	وعينه من جنة	با	من الصبر على ازمة
ا	انما اذا انعم الله به	عد	بالصدق في قضاء الدين	لانه	لازم فان فضل من
ا	الكفاية شيء فالوجه	لحسن	ان يقصد به باب الصيام	لحسن	كون صوم رمضان ركنا
ل	لما دام من اركان الاسلام	ور	وبه الهدى الى اشكال	لان	يجعل الرجل يفتنه
ر	له فان قامت عن القفا	في	بينة في يوم الشك	ومثله	في او ساكن مظهر رابع
م	مسافر الى بلد بعيد	عنه	في سفينة فوجد صبا	لعل	بصادفه الشراء في شهر
ل	لا يكون قبله فنجبره	و	اضاها قبله لم يجز	بكم	ليها يجب التيسير
و	والنفل من نواه قبل الزا	اعطا	حقه ويجب تعيين فرض	قا	للبيلة الشك في الصوم
ه	هجم عدو وصحى لصيام	ما	لم يجز ويطلب بغيره	دم	الجنة بريقه من
و	ووصل الجوف افطره	لا	مسالك عن الحجاج	واما	ان غلب فلو جناح
فا	فان كل اقرب	كثرا	او قيدا ناسيا لم يضر	ا	ستمنه فكذا يخرج من
ع	عناق ولمس وقيله	وفي	خروجه بالنظر	لحر	كه مكروه الا من عرف
ل	لنفه ما ملكه بيرة	السنة	الذي عن الحجامه	وف	لجواز وان اكل نكالا
ا	افطره خادوا فلما له	البحر	لا يضر فيها ان ياكل	لانه	بفطرها ان ياكل ولم يضر
ت	بشكله في الفرق فان كل	بعد	الاجتهاد جاز فان	بر	حج عنده الفخر او شاهد
ن	نوره وبقيه لقمة فرد	ها	من فيه او كان قد وقع	في	نفسه عنها لم يضر ولو
س	سافر فله الافطار	لخذ	ابا لرحضة ان حال	او	ان صوم الحائض والمرأة
ت	يجنب الصوم وجوبا	مد	في الحيض والنفس	سم	لجنون عليه الحظا او

هذه

انما استعماله في العروضة من الشهر

في شهر رمضان وهو من اشهر شهور السنة

ه	هذه اذ عا الكا	ينه	في جميع النهار فاذا افان	د	لحظة صبح وسقط على
ا	افا والجنون او	صعد	الجنة الى سن البلوغ	تصعب	لصوم رمضان مستكمل
ج	جميع شرائط الوجوب	ا	لجماع عامد الزمنة	لحسن	وهي غيرة كل يوم
ز	زايد عليها وهي غفوة	ثم	ان عجز صام شهر	وهي	اطعام ستين مسكنا
است	استقر وجوبها	في	دنته الى الجهد	كان	عاجرا عن
عل	عمل الصوم فقد خول	سنة	رسول الله صلى الله	دصاد	فرضه ان يطعم مدا
م	من الطعام لكل يوم	وسع	القول في ذلك فاجوب	و	المرضع اذا افطره
حد	حذرهما على وليهما	و	تقضا وكذلك من	نفل	رمضان لخر وارضح
و	وجوب التكرار في	خمس	عالمه عن كل يوم	و	بكره للصيام السلك
ف	في الصبح ومن صام	ماهب	له بالسجود والخبر	ايه	وتحق العزوب لا يترك
ال	المباداة الى	لا	فطار ويكره الوصال	و	يسن الصوم لخير وما
عر	عرفة وعاشور	دا	منه مسجدة واليام	اصبح	منطوقا بضم واو
و	وقطع ذلك عاز	فريض	الصوم او الصاوة	و	يقبل جود ذلك وهذا
ض	ضعيف ومن دخل	لحج	والعرة لزمه تمام	اصحى	وابام تشريق لا يحل
ثم	ثم ان صامها لم يصح	و	بكره صوم يوم	وابان	وبسبب كل وقت الا
ا	انه في العشر	خو	رمضان افضل	وازال	الشافعي يرى لها
ل	لبيلة الحادي	ج	منها وفي ليلة	وما	كان منه بصوم
س	سواء كان في	في	نذر من نذر	بر	عليها فانه او حب

مستغفر

کتابخانه عمومی

وهو مستفاد من مستفصلين
مفعولات من اجزاء مكشوف الودع

وہابیہ کی اصلاح و ترقی

ر	رواحه عن المعتكف	شوا	غل كالمرض والركل والرب والركو	ح	الى البراءة او خرج وهو
ي	يجب عليه الخروج كحضر اليك	ل	الوعك وان عنه اعداء وان شراة تعينت	وما	استبغ ذلك فلا حرج
ع	عليه ان يطردون وان خرج	و	امر له منه بد كالزيارة وصلاة الجمعة	انفك	حكم المتابع ويحل فيه
و	ولو خرج من المسجد الى	البو	اجامع ائمة عامدا بطل اعتكافه	وما	كان في حجة الجبل انصرف ذلك
هو	هو المناذعة الخارجة	والما	في علي بابيه ونحوها في اعتكاف امرأه ولا	فنه	ملوك بغير قول
م	موجب وزوج والمكاتب	كب	ذلك براءة من باب الحج هو فرض	و	الصحيح ان العزم كذلك
س	سبيلها الوجوب وهي	تساو	في كثير من الاحكام وسنذكرها و	مادام	ان انسان لم يأت بما
ت	توجه عليه اذا وقع	في	فرضها او يجوز له يحرم بغيره ولا	نقول	ان احرامه بغيره بالحل
ف	في الحكم بل ينصرف	ا	حرمة الى الفرض والحيان اذا بعل	من	هو نفي مسلم بالغ مستطيع
ع	عاقل ويجب فيه ركوب	الحج	على الاظهر ان المجدد طريقا و	ذلك	اذ اغلبت فيه السلامة والحج
ل	لازم للمرد ويأتي اليه	با	يستطيعه وبنو به التولية في الحج عنه	كان	غير مميز فلوليه ان يحرم
ن	نيابة عنه والصحيح انما	يحتاج اليه	من مؤتة الحج وكفارة ونفقة	ربد	اعلى نفقة المحرم ويصرف
م	من مال الوالي	ثم	او استطاعه نوعا احدها من	قابلا	بنفسه صحيحا واجدا
س	سائر ما يحتاج اليه من	د	ونحو ذلك با و اياها بن من مثل فان	رفع	قيمته عن من المثل
ت	تعد الوجوب لو مد	خل	للو جوب عليه حتى يكون ما يصرف	ديدا	عن دين ونفقة يلزم
فعل	فعلها فان كانت	مكة	منه على مسافة القصير فلا بد من حل	لونه	يستوعب عليه الشئ والسيقم
ن	تسترد الراحلة وكذا	في	طرف الحرم وكذا العاجز عن المشي والركن	اسم	الطرف امانة من غير
م	متخلف والنوع الثاني شئ	ع	وكذا ما يفرض من لا يستطيع الركوب	كان	له مال يستاجر به او

ف	فغير الله ولو امر ما	كوه	فيجب عليه ايضا ويجوز اليأس في الطمع	و	يجوز كل يوم ان ينشئ
ع	عمره ومن كان	محما	بالج في عينه لم يصح حجة وقد	نصب	له شهود وشوا قالوا
و	والنقطة في الحجة من الحرم	بليا	حجة في غزو قهرها انقصد عمره والفضل	قا	لوا الا فراد ثم القنع ثم القول
ل	لا بل التمتع افضل وفتح	هو	افاني فالحرم عمره في الشهر الح ولس	يما	طل بل حج من عام ولم يرج
ا	الي الميقا لرزدم فلو	عا	د الي الميقا والحرم به اكل محاضر المونة	لونه	لم يوجب شي غير
ت	نزل الميقا والقارن الط	ري	على ارم بلوزدم حرم حظيرة كالمتمنع وا	خبر	وان احظن به مكان بمكة
س	ساكنها وكذلك فيرى	ابيد	والتم دون مسافة المقصر من الحرم جعلوا	ها	كحكمة فان لم يجد صام قبل
ت	تمام الحج واستكا	ن حجة	يرجع الى ايجله ثم يصوم سبعة ايام	وكذلك	بغير اذا فاته الثلاثة
هـ	هذه في القضاء بين ما	اخي	به من السبعة باب الوقت ميقا	سائر	اهل مكة مكية وميقات
ا	المدني ذوالحليفة والثاني	با	الحجة والمصري مثله البيهقي لم يجز ما لا	ها	قرن والمروزيان عرفا وكرو
ج	جاء على غير ميقا يريد	النسك	الحرم محاذة ابعدا ومن ذوالميقا في	الحرم	م ميقاته موضع من خرج
ذ	ذابر البلب ناسكنا	و	ذالميقا والحرم ومن لم يردم والمعر	وف	انه يسقط عنه ان عاد الى
ا	الميقا قبل النسك والحرم	ثم	وقيل من دبره لعله باب الحرم ومن	التي	بتقدمه الفضل ثم حرم هو
مكث	مكثوا في الواش بعمره او	حجة	ويستحب ان يكون لحدا منه حين	نصب	به راحله لانه حال
ال	الي قصده بعد ان تطيب	ثم	بعد ان يلبس ازارا او رداء ابيضين	الو	الى ان يصل ركعتين في الحرم مفيد
ع	عزوا في وهو الاحرا	ا	م معين وان الحرم يطفق منه الى ما شاء من	فقال	الحج والعمرة ولو نفا
ومن	ومن الحرم مجا وعمره	جمع	له ذلك يستحب التلبية لا ولو لم يكن بكبرها	المضا	يقه وتفاير احوال
م	من صعد وهو طوع عن ذنبا	الناس	يرفع يده ويحجب له بعده المسا	رعة	بالصلوة على النبي ثم

ط	طوبى من الله ما شامد في	خطب	وجلب خبز ولا يلبس في الطواف ويحرم عليه	ان	يلبس الخطم ما لم يضطر
و	ويحرم لبس الحف	علم	ستر الرأس ويجوز بذلك التقيد للنساء	ومن	ذلك القفا من اليد
ها	هاذا حكم اللباس	الرجاء	انه يحرم عليه ستر الوجه ثم الطيب	وا	استعماله في بدني وفي
م	ملبس حرام على	المناء	وكذا دهن شعر الرأس والحجبة لا شعرا	ون	وبدون والغلبة فيه تارة
وق	وقطع الشعر ونقعه من	سك	بيوتهم لظفر عرا من حب البغية والجماع	و	مقدانه والتزويج في
و	ويطلى ان عقده والنساء	ودخل	يحرم عليه الصيد البري ما دام معها الزوجة	يحي	لغيره ولم يعن الذبح
ف	فيه نهي فان اصطاد	ا	عليه بيع لم يملكه ولا تخلفه فان الكفة	وما	ت فيه من لونه جزاء
ال	الى اليسر او الطيب او	لبيت	الحلق او الى ذبح صيد لجموع وعده	قدرة	على غير مجاز فان
ض	ضرب الصلابة فيها	لبت	او غيره فافترس ثم ادا في طرية فوطية	فيه	جاز ولا كفارة ومن اذا
ب	ينبات في عينه	حمل	نفسه على نقعه جاز ولا كفارة و	ان	لبس تطيبه ناسا وجاهل
م	منعه لم يلزم كفارة بخلاف	الفر	ظلاله والبقية للظفر والنعل الصيد فان	فعل	فيه وجوب الكفارة بحرم
ط	طرايان افضل سواء كان	بد	ام لا وللماء لبس المحيط وستر الرأس	اما	دست السراسل ونحوها
و	ولا يقع منه شيء	علي	بشرة الوجه باب كفارة الا اذا علم	ان	من يستره والفرج من
ي	او يستره رأسه او يلبس	يديه	او جلبه لا تلبس الا في حاله شعرا او	تطب	او لبس فعلية ومعه
و	هو مخير بين الدم	وا	ن يطعم ثلاثة مساكين لكل مسكين نصف صاع	و	يصوم ثلاثة ايام من
و	وجود التحلل الاول	فا	ن سنكه يفسد ويلزمه اقامته مع	هذا	يجب القضاء حيث حرم
و	الوجه ان القضاء بغير	من	على الفور واذا قضى والمائة معه	لن	يجوز ان يجتمع مع
و	كان حلفه قبل التحلل	الما	في نه او لا فكفارة بدنة وما	يكون	بعد التحلل الاول كفارة

ش	شاة ولا يفسخ	و	الصيد المثلث اذا قلته مثله من الغنم	كذلك	سحب القيمة بما لبس
ف	فجاء النعامة بدنة و	جوا	ما وفي الغنم عزرا او غنما او غنما	وما	كان من جفيرا او كبرا او صحح
ا	او مكسور او ذكر او	بخا	نفي وجب مثل صفة من جفيرا او كبرا	اشبهه	او قيمته مضافا او يصوم
عد	عدا امداد وفي حاشاة و	نبه	العلماء على العلم وهي العجيد ورواها	له	منه نعم كل ما شارك
ا	الحكمة فيها وسائر الطيور	غا	ية ما فيها القيمة فان كسر بعض صيد	وف	فيه وجوب قيمته وسواء
م	ما كولا كان الصيد او منا	سلا	من ما كولا وغيره ويحرم الصيد	لها	الحكم وكما ذكرنا من طيبا
ساب	سابقة في الحرم فري	له	ويحرم قطع نحر الحرم وفي الكبرة لا	دعه	وفي الصغيرة شاة و
ع	عقر غنما منها وقطعه	تقر	وعليه ضمان ما نقص من خيشم لم يمس	لله	نسان قطعه فان نسا
م	متساو لا من قطع ولا يوم	با	لم يمس الصيد ولا يمس من قصه	فقال	ولزمه دم فحل الذبح
ح	حرم الله ووجب صرفة	اليه	فقرء لحم باب صفة الج	لم	الحرم بمكة اغتسل حينئذ
ك	كفصل الاحرام وحمل	الله	ثم دخل من ارجاء الحرم فخرج من	و	اذا راي البسب ومثل
ثم	ثم بان انه اضطبع وكما	وكما	عاقبة الا يضطر في ثيابه طاف من	لا	سوق واستل وقبلة وحاذ
ال	الحج وجعل البيت	البيت	على بيادة فاذا بلغ الركن الثاني فالاستلا	م	له سنة فيطوف سبعا
م	منها في الثلاثة الاولى	ثم	يتمتع في الاربعة والحاج الذي الركنين كان	الامر	في التقبيل والامساك
ن	نحو ما كان ويأتي بالد	عا	والذكر المأثور في الطواف ولا تمل المرأة	ولا	تضطبع واذا فارق
س	سترة او طهارة اطاف	د	ابر اعلى شاد وان الكعبة او على الجدران	في	وسط الحرم ثم يصلي بالمقام
ر	ركعتين ثم يخرج	سا	برا الى الصفا ثم يديه ويسعى فداء به	النهي	عن البدانة بالمرقة و
ح	حاشا لمبند بها بالسنن	لما	في بدو ولا حاشا ياتي الصفا فيبداه	و	الوجه ان يري على الرجل

و هو سنة ما نورة و	غا	نه ما برح قلته ثم غلبه فان بلغ موضع السعي	ح	ك دابة وسعي ثم برح	خ
منه الى المروة و	غا	يسعى الرجل في سنة المرأة ثم يسحب الذكر المهر	وف	في السعي ويسعى بنسجها	ا
سبعاء في سابع الحجة و	و	في الظهر خطب الامام بكه ويا للساقد	الحا	ورب العبد والي منى ثم	م
تقدم المهر في الثامن	لم يزل	بها حتى صلى العيصر والعشاير والصبح و	زا	في اللبث كما قالوا	و
فاذا راي على نبيو	مبا	دي ضو الشمس الى الموقد عام بغيره	كا	واغتسل فاذا دخل	ل
عليه الظهر خطب وخوف	ركا	الى طينين وصلى الظهر والعصر ثم راح	نحو	الموقف وجعل للوامام	م
نزل عند الفجر وكذا غيره	انما كان	واقف من عرفه كفي و	لم يبد	احدا الى انه يتقيد	قيد
منها بكان واستقبل الفجر	واقف	عرفة الى الغروب داعيا معلنا	ما	لهليل ويقول اذا	ا
فرغ من التقليل له	الملك	وله الحمد وهو على كل شئ قدير ومن كان	سكا	حصل بغيره بعد الزوال	ل
عاقلا وقبل في الخرافة	قد	ادرك الحج والافاقة ومن دفع دو	ن	الغروب استحب له ارقم	م
وبسبب المرافقة	ر	لخصائرها ويجوز غيرها ويصل	الما	يت بها الصبح مغسلا ثم بعد	و
لخرج فيقف يذكر الله	ست	اسماؤه ويدعو الى الاسفار ثم يدفع	فاذا	بلغ واى تحسرا فلا بأس	س
ان يسرع رمية حجر	وا	لا سراع هذا سنة ثم يري جمع العقبة	كلا	يكبر مع كل حصا وليس	س
تلبيه بعد ذلك وركبها	ربيع	الحج ثم لا يجزي غيره ثم يخلو ويصلي الاقل	في	الحلو من لا يشعر بالارزق	بلونه
ما فوقها ثم يفيض الناس	عاما	الى مكة لطواف الزيارة يوم الفري فحوز ذلك	خو	اول وقتة بعد نصف مكة	و
سوى رما فان	كان	قد سعي بعد طواف القدوم مكفاه ذلك	الفعل	وباشين منزلة يحصل لك	ك
تخلل اول وهي الربى و	ا	الحلق والطواف يحصل انشا بالثا والباقي	ح	ام بعد التخلل الى التخلل	ن
فعل الخطر وعنده فا	نحو	الحج فيها نابت الى التخلل انما يفر	ف	الى معنى للمرى الميت	و ث

فائدة في معاني مستعمل

نارهم ان يري فيها الحرام و	و	هن ثلث سبعا سبعا وفيه ثلث الليالي	عله	فعله قبله ويجوز غيرها	ا
سائر اليوم ويخرج وقتة	لد	في الغروب لما التقى في اليوم الثاني	فجز	م العلماء بجوازه لراج	ع
تجعله بعد ربي زهارة	ه	وقبل الغروب والجز وترتيب الربى	مه	فيذ بالربى وهي تعرف	خ
هناك ثم الوسطى و	الا	خير جنة العقبة ومن ترك الربى ولو	باستقا	لخصصا وزدوم وخر	ف
ان ترك حصا مدا و	خرف	الرماس الى يستحب ان يكون	احر	عركا لظفر اليه اذا	ا
جز منتهى فوج وذلك	سنة	بعد طواف الوداع وطواف الوداع	ه	ويجب بحبس بالدم ان يخل	ل
ام الحاضر فلا يجب	ا	لوداع عليها فاذا خلفت فربو فخرج	نقول	بمنعه مطلقا لو تحرك	حرك
او وقف في	ربيع	مكة لطلب زادة وخو من اسباب السفر	لم	بضوان كان لغيره لودع	ا
سوي اسبابه فلا تقف	وتعين	في تحصيله باب المرأة اذا اراد	يكف	ان يحرم من الحرم بل من	ن
تلقا لجل وفضله لجماعة	و	الرفاق في حرم من البقاء في طواف يسجد	ولم يبق	عليه شئ والمكي اذا	ا
عملها في مكة قد	ست	ولم يخرج لزدوم فصل وادان الحج	و	هي الوقوف الاحرام قبل	ل
مع الطواف السعي ملو	ما	السادس للترتيب لجماعة الاحرام من البقاء	كذلك	يجب في الزمهر	ر
طواف الوداع وفيه ميسا	نه	بالمر ذلقة الى البضف لليل والليل	جزم	الركن من وجوبه ليس	س
يعدون ما بعد هذا	في	المناسك السنة والركن والركن	يفعل	حصل الزم لكن يحصل	ل
الحجر في الوجع بالدم وال	جما	ع منعقدات الركن لا بد من	ن	يفعل باب البقاء كل خاش	ن
ضرا لا يجب عليه ان يثو	ذي	الحج فان ضاف بعد الاحرام فهو محصر	و	بجمل يذبح شاة من	ب
بدل النساء عن حي	الو	طعام بعتية النساء فان فقد صام	يفعلون	عن كل مد يوما	ا
ثم العبد الاحرام لادان	ولي	مولاه تحليلة للزوج تحليل امراته	باستقا	الفضا عن حصص منطوع	ع

المخيف وهو فاعل من يستعمل

أو من جعله مستعمل

أ	أما الغريم فحين انقضت	دونه	أحد ومن فائدة الوقوف تحلل بالطوف	أ	لبيع وكحلون كما قالوا	أ
ل	كفريلون القضاء فوراً	ع	أصبح ودم أيضاً بالأنفحة حتى سنة	ل	ضخ وقهرها فمضى لا ع	لوح
خ	خارجاً فرض التمس قد	ر	ركعتين محطبتين فحل قهرها بقي إلى	ن	تخرج أيام التبرق وتوجب التبرق	ن
ف	فان قام وقهرها	مضا	قدرا المندورة دون الطوع فانقضت	ف	غير اضحية وليكف	ف
ي	يده عن أن لا شعر يظفر	ن	أرد أن يصحى من أول العشر فتم	الذي	يجزى أن كان ضأناً	الذي
ف	فلجذع وان كان	من	الأبل والبقر والغرفاثنى و	لم	يجزى وادونه فحل الأبل	ل
و	والبقر تجزى عن سبعه	السنة	والنساء عن واحد ثم أه فضل فما	يذكر	والبدنة ثم البقرة والبقرة	ب
هو	هو إذا كانت البدنة	المذكورة	عز واحد ثم الضأن ثم الغنم أما المصبة	فا	وكان عيبها ينقص لحمها	ا
فا	فإنها لا تجزى وليأكل	قد	من لحمها وتصيد مثلها ويحرم ذلك	عله	بصيب السنة وليس	س
عل	عليه إلا التصيد وحرمها إلا	س	بشرب فاضل المندورة ولا	يرفع	من لحمها شيء	ي
ا	إلى غير الفقراء والله	ا	أعلم باب الصيد الذابح لا يحل	أبدا	بغير ذك أسوأ	سوأ
ن	تناول السمك والجراد لما	ن	ي في الجند بشرط كون الذابح من	يقول	بالسلام أو كما باب التحل	ل
منا	منا كنه كل واحد كجرا	حه	إذا الظفر والسن والعظم ولو	ضرب	الصيد فحل فاما الجمل	د
س	سن في ذبح المقد	و	عليه أو استقبال التيمم والصلوة على	الر	سواء قطع الذابح فحل الجمل	جمل
ت	تذبح مضجعة كذا البقر	نو	اع الغنم إذا أبل فإنها تعقل ثم ينحرها	جل	قائمة والذبيح أو حبوا	أ
فعل	فعله من ذلك قطع جفا	ر	في الطعام والنفس هو الحلقوم والمري	يض	الجهذا مما نفعل	ل
ن	نغارة سنة وان	ن	ي جاحدة بصيد فقتله نظرت	أول	أز من فاجاجة حل كره	ر
ف	في طلب الصيد سبعها	ي	وغاربه حتى تمل بحيث تؤمن فتفعل	المفعل	فتترك المفعل ولو	و

أو من جعله مستعمل

أو من جعله مستعمل

أ	أدركه جابعا لم يأكله	أقام	بمسكه فاذا أرسله تيجل ذكوة فقتل	وكس	ما يستغ بكحلون وقوام	ق
ع	أعدنا الفتل ذكوة	الملك	له في المكسور أو قبله بظفر أو ناب	ما	بالقتل فقتله فلولان فقتل	ل
ل	له صيد فرماه حل	ألو	كل منه أن حركه السهم وإن مره فوق	قبل	أن يموت في موضع عال	عل
ا	أما مثل أن يقع على	شرف	فيتردى منه في ياد لم يحل ولو شاك جاد	أخر	في الجوسى أو كل الجاجة أو	و
ت	تسنة النعم أو استرسل	في	طلب الصيد بنفسه لم يحل أكله	فان	جرحه جرحا غير قاتل	قتل
ت	تفك معه وغاب في	الحل	هأربا فوجده ميتا بعد ذلك	كان	أكله حراما وأما	أما
ه	هذه الجوارح والمراعى كما	فة	إذا أرسلت على غير صيد أو قصدت في	الفعل	بأربا لها عرضا فصادقت	صيدا
ا	أعرض لم يحل وإن صيد	و	هو بظنه غرضا أو رمي صيدا فجاوزه	متعيا	إلى غيره فقتل	ل
ج	جاء أكله ولو نصب سكينا	لما	رغم الصيد فوقع عليها فمات لم يحل	ا	أطعمه للحيوان لم يحل	م
ز	زاد على لحم النعم فيما	علم	الآلحم للحمل والحمل في الوحشة لم ينح	لي	والأرباب مطلقا	طوقا
ثم	ثم البرقع ويدخل في	الملك	والطبيعي الضبع وما تولد بين	انين	ما كولي من ذكول فيما كان	ن
م	من السنان سير	المو	لدة في البراري حروف وكذا في ابن	أوا	والصبيح الحريم وتحل كذا	ق
ج	جذب وقفد ولا	يد	خلف معه الولد لم يحل إن عرض له	كث	هم وحمل بقرو حش وحاش	س
ا	الحشرات ما كولة	و	أحبل أكل ما يتفوق ببناء كالبيع	فا	ما الطود فيقول كل من اللحم	م
ر	رأى ودجل و	فا	خنة وحمام وعصفور ونحوها ورمي الطير	ر	ذوات الجمل وما يقع على	علي
ع	عروض الجيف بالكل أو بكر	ه	أكل الجمل له وحل من جوارحه السمك	فع	وكذا أعينه في الأصح ليس	س
م	مباحا منه السرطان	وأن	والتي تعين رؤا جوارحه لا تحل	أول	لي بالحواد نهها	ن
ن	نزعها عن مكاتب ذوى الدنا	ه	كل الجائنة ونحوها وكل طير لا يصح حله	ل	سواء كان ذلك من ضرب	هزب

ورقة في بيع ما يباع بالنون

في بيع ما يباع بالنون

ورقة في بيع ما يباع بالنون

ورقة في بيع ما يباع بالنون

ا	ان نعلق العقد في الحائط	ا	على شرط ولو باع عبده عبد الغنم	ا	بطلناه فيها على قول	ل
و	والصحيح من هذا الباب	جمله	انه ينع في عبده بتسطه وان جمع	بفعله	واحدة بين بيعتين مثل	ل
ر	رجل عقد البيع	في	سلعة بعشرة نقدا او غير ذلك	و	للجوز التقريب بين الادبيات	ت
و	واولاهن بالبيع والاد	شهر	انه اذا بلغ الولد سبع سنين	رفع	تحريره وجاز بيع احداهما	ا
ق	قبل المأخوذ وبطل على الخنا	ربيع	مسلم الكافر وشرط فيه مصلح للعقد	البائع	او المشتري لا باس	س
ف	فيه وذلك مثل الجار	الا	جل والرهن الضمن ولو شرط في العبد	لا	عما وضح العقد وكس	س
ب	بجائز او متناع من عقده	و	للبيع طالبت بالعتق والشك	نه	اذا شرط شرط وهو	و
ي	ينا في مقتضى العقد لنا	ل	العاقبة فيه مصلح للجوز و اذا	نعت	العقد بالبطون فلو	ا
ي	يجوز للبياع قبضه	ولجمع	العلماء على انه اذا قبضه فالولد له	له	وبضمنه اهل ذلك قبل	ل
ا	ان يردده بقيمة هي	كبر	لقيم من يوم القبض الى التلف	و	ان كان ثمنه لجزء فخرج	خروج
م	من المطالبة او تسليمها	ا	ن كانت جارية فوطها واهلها فالولد	حرو	بلزمه المهر بقيمة يوم الولد	ثم
ف	في موتها من خروج الو	لدو	جوب قيمتها عليه يختص بالهر	ف	والماكول والمشرى للخنا	ا
ا	ان الحر يم في البقدين	له	علة واحدة وهو انما قيم لا ينال في	ا	لماكول والمشرى بحريم الليل	ل
ع	علة واحدة وهي الطم	على	الصحيح وفي هذا قول اقدم بوجبا	لعطف	على الطم الكيل والوزن	مطلقا
ي	يرى انه لا ربا	ا	لا في مطعوم يكال وبوزن وان باعنا	الوا	حدهما بمثله لم يحل	ل
ن	لنا المفضل والنساء	خراج	الابدان عن جيل الجار قبل التقاضي	و	ان كان بغير حصة نظرت	فانهم
و	وجود الرابا فيها العلة	ا	حدة كالذهب والفضة جاز التقاضي وحرم	ل	التقاضي قبل التقاضي	خروج
ال	التمز والممن من العلة	لو	حبة للحريم كالذهب والفضة والفضة	لغا	لوزن جار جمع واجبا	ي

اولا دولة الموقف

ن	نوعين او انواع	يد	خل الجميع منها تحت اسم واحد	و	الحكم المعقلى والبرنى يلزم	لزم
ن	نوعين اسم المتمر	و	ان لم يجمعها اسم كالحنطة والشم	ثم	اللحم والنعم واولية	ه
و	والكبد فيها جنسا	تعليد	المعرف للغة والصحيح ان اللحم	وا	لا لبان الخناس ولا يصح	ح
م	مما له فيما يكال في عداد	ه	لجواز الا بالكيل ولا فيما يوزن الا بالوزن	و	ما بالكيل ولا يوزن كتمر	ر
را	رايح وسفد حل في بيع	الملك	فيه بيع بعضه ببعض على اظهر	ولا	تعتبر المماثلة الزجافا	فا
ق	قبل تغييره فلم يجز	و	ابيع دقيق بدقيق والخبث لا يطبخ	و	لا يباي بالالمرايا وكان	ن
ه	هذا خصه لما شكوا	الامر	ولا يباع جنس بشئ من جنسه غير	بل	لا يباع نوعا بجنسهما	ها
ب	بقية متفقة او مختلفة	و	احد منه مثال الاول ان يبيع تمر	و	دهرم بمدي عجو ومما	ا
ي	تمثل للنوعين ان يبيع	لما	لك دينار او اسنانا وسابو با نقاسا	ا	وسابو ربيع وسبع بغير الكيل	ل
ن	نما كان ام غيره والله	ولي	التوفيق باب بيع اوصوله	ما	يتبعها اذا باع اضاها ونحوها	ل
ا	او بناء دخلا في	الملك	بمعالد عرض وحمل ان كان ثمنه كالحل	و	نورا ينفق كالولد وظهر فهو	و
ل	للبياع وان لم يظهر ثمن	جعل	للمشترى ولما مثل الغنم البتر فحاده	ام	حمله لم يزد فليس شري	ي
ح	حمله فان يرد منه شئ كان	الو	جه في ذلك الى البياع وتناز ورت	و	المفاح كالتابور ولو	و
س	رام ببيع او مروي	فامر	عه فان كانت تجزئة فهي للبياع	حتى	انه لا يلزمه قطعها	ا
ف	في الجال وان كانت تجزئة	ه	بعد مرة كانت اوصول للمشتري	وكي	الجزء الاول للبياع ولو	لو
ن	نسب البياع ترمت	الي	ان حدث ثمة اخرى للمشتري فخلط	هذه	بتلك فاظهر المنصور	ص
ان	انه ان سمح احداهما لغير	العا	او فر على قوله وان شلحافه قالو	الو	للجوز بيع التما قبل	ل
ي	يبدا واصلها او اذا الز	مو	القطع ويبدو الصلح اذا احر	حرف	الحية او اصغراو	و

نوعين

بعضها من الخبز والبسطة

انما يجرى في البيع

ما لا يشترطه المقتض

كذلك في البيع

سقط اول الخلق فيها	ق	ذلك بعض الجنس البشري	ب	كانت قد اُصلح	ع
لجميع والخبز سبع الزرع	ا	لاحضرا بشرط القطع فكل الخبز	بها	زرع لرجل اخر	ح
حل له شرأوه بل بشرط	د	خوله مع ارضه	النا	بت بالبيع من دخل عياله	هـ
دابة صرة بعوض فلخير	و	فيها على الفور في بيع الخبز	في	عند الي ثلث فلو	و
هم بوجها فليس كذلك	هـ	ع تمر بها بل للخبز كما انما الخبز	كا	ن ليرد مع واحدة	ط
منها يشترط بالبيع لصاحب	م	الخبز بخيار بين اخذ اللبن	لا	خذ للبديل ولو انه	ل
اشترى بخرابه جده شعرا	ي	سود ثم بان انها بسطة شعرا	عرو	بضاق وتب الخبز الخبز	ا
ويثبت اذا بان	س	فه او زانية او بقة او حرة او	ل	في القماش ويثبت ايضا	ب
الخيار بالجماع والعض	ن	الدابة ثم كما ينقص العين والقيمة	في	المعرف بغيره غرض	ج
اذا غلب في	ا	ذلك الجنس عدمه سواء كان ذلك	او	مقارنا للعقد	د
خرج به العيب	خ	ذلك العقد وقبل القبض	ع	قوب الخردة حتى خرج	هـ
وقته بل وعذر فليس	و	المرتبيل ووقته على الفور فلو علم	ا	وفي الصلوة او الكفا	و
للبيع الفراغ من المأكول	ل	وبله يفر ثم رده عليه او فرغ الى الحاكم	ب	فليس فراديه	ز
حاكم واعلم الحق	ا	في الفوائد المنفصلة لحدثة ملك الشري	ع	انه اذا افتتح الملك	ح
يردها بل تبقى له	ي	ان اشترى عبدا فجعله عينا	عاد	هـ وحده وفي قول	د
سقط عند اكثر من	ط	بلا يجوز وان عد عند الشري	ز	داد فحقة من الرضا	هـ
هذا وله الاثر وان كان	و	ل المعرفة بالبيع لا يبيع الا بعيته	بد	الطبيعة لا يعرف	و
منقوضا لم يضره	م	كسر قد راجحة وان باع المبيع	د	نظر البراءة من	ز

العيب

العيب باظهار القول	ا	انه براء من كل عيب باظهاره	ع	باب اذا	ا
ملك شيئا بعوض	م	اراد بيعه من جهة جازا اذا بين	نم	اس المال ودر البرج واذا	ا
عمل او استاجر من	ع	المبيع اخبره فيقول اشتريت بكذا	فت	اجرة كذا او عملت مع	ع
التميزك او لا يجريان	ا	منه ذلك فمن ولا احد شيئا من	ز	وايه الموجود حال	ل
وقوع العقد وجب	و	به وان اشترى عبدا من صفقة جازة	بد	عاطية المراجعة بالقبض ثم	م
لو قال اوله الثمن	ل	عشرة ثم قال بل عشرة فالتقول	او	ظاهرة بصدقه في قول ضعيف	ف
ان المشتري بالخيار	ا	ان قال اشتريت بمائة او قية ثم	نه	او بعد ذلك شروها	ا
يشترى شرا بمائة و	ب	لم يسمع دعوه ولا يثبت	فعل	المخند ثم فاعلم	م
هذا وهو ان يكون	هـ	متدا فيساوم لكها فيها بكثر	و	عرضه ان يرى	ي
من يطلبه لك فيغير	م	الامر وانتم من يبيع على بيع	عبر	وهو ان يقول لامر	م
اشترى شيئا بشرط	ا	الخيار اذ اشترى البيع وبيعك	لا	يدخل على سوم لخبذه	و
من يجي الى مساوم ما	م	السلعة بل قد انعم له فزيد عليه	نه	ما يتم وبيع الحاضر للباي	ي
عند الحرام وهو ان يقد	ع	ليدوي بسلعة يحتاج اليها واناس	معطو	هـ الثمن فيقول الحاضر	و
الي وياومه بالوقت	ا	ليبيع له قبله قبله والبدل يجرم	فعل	ويجرم ان يتلها	ا
الركبان ويخبرهم كبا	ا	وايه ويشترى منهم فلو قدوا	و	بان لهم العيب بتلو	و
مقدمهم فانه يجوز	م	يفسخ باب اذا اختلف المتبايعان	مثل	او جمل ووزن او	و
قدرا الثمن وصفة نظر	ق	ن لم يكن لها بينة بخلاف	ذلك	على نفي اصل	ص
تملك الدعوى التي	ت	بها صلحة على انبات قوله	ما	او غير بخلاف ايضا	ا

استعملت

استعملت

صديقه صاحب	ك	واحدة ثم لا ينفخ العقد حتى يفسخ	اختلاف عيني المبيع وتقول
بالتخالف وان اختلف	ا	مرصد للعقد كالشر الفاسد ما	صدق من يدعي مطلقا
الصحة على الصحيح عند	لعلم	فان قال البائع لا اسلمه الا بعد	فيه وقال المشتري ما انا
موفد حتى قبض المبيع	فا	انه جبر البائع ثم يجبر المشتري على	ابايب السلم
بيع يثبت فيه حبا	و	لمجلس او يثبت فيه خيار الشرط	يشترط فيه امور
نفذ المال في المجلس وان ار	سل	العقد في الدنة وتفرقا قبل قبض	س المال لم يجز وقد
ينفذ البعض في بطلان	بعد	المجلس قبضه او يفسخ السلم او يما	ز بالوصف فلو اسلف
على مثل الدائر والدر	هم	ولجوب اذ دقة والعط وانما	ولجوان واللعاز ويزنه
في السلم ان ياتي بجميع	او	وصا الى غير المقصود وما كان	من اجناس كمضوح
عمل من اطباء ندو	تر	باو لا يبيع السلم فيه الا فيما يضطر في	بالصفة كالمحار
واما ما دخل النار	ا	لخز والنوا ويجوز في الجبر وظل المثل	مخلفا يضطر كمن كان
تكون تحت ابريم او كذا	ك	عكسه للجوز السلم الذي قد عدا	الامور التي يضطر بها
معاير او اشيا اربعة الكيل	وا	لوزن والحد والوزن ويصح في كل	لموزون كيكه والاصح
سلم تجوز في موضع	لا	يصلح للتسليم حتى يثبت موضع	مثله او كان لوطي
تقدر خصله فلو	ما	في بطلان السلم فيه وان سلم فباع	انقطع عند الخلف
فيه بالخيار بين البصر	الي	وجوده او الفسخ فان احضر على	وصف او لوجود وهو
عين جنبه لزم القبول و	ا	لحضر قبل الحل لزم قبوله الا اذا	مقبضه وقال
له بعد قبضه	لو	جاء غلط على لم يقبل بما قبضه	مقدرا

تقبل

استعملت

استعملت

تقبل منه قوله	كان قبضه جزافا باب الرهن	عول	انه مندوب اليه بجري
مجري القرب ويجوز	في كل ما كان السلم فيه	جا	يزا الا في شئ وهو
سلف جارية تخل للرهن	انه لا يجوز وبملكه بالتبضع على الصحيح	في	بالقرب فما كان له مثل
توجه على المقرض	اطول بقبضه مثله وان كان متوقفا	ز	م مثله في الصور والجنة
في الرهن ولا يحرم	في شرط الرهن والقبض	يد	فقه المستقرض زائدا
على ما اقترض لم يحرم	ذلك هذا اذا دفعه المقرض من	نفسه	ولم يشترط ولو اخرف
لحونه بسله او قرض	ناه هناك طالبا نظرت فان كان لا	يرفع	الزبونة فلو
سبل الى مطالبة بالاد	ابل طالبا بقبضه في بلاد الرهن	ر	مطالبة بمائة في النقل
تلقه اذا نقضه	لله لعلم باب الرهن جاز ان يقرض	يدا	صح رهنه ولا يرد
هذا الرهن الرب على	لدين للدين كمن المبيع او يؤول الى	لا	لزام كمن في الجاه والخذ
انه لا يصح	لسيه الا بالرجاء والقبول ولا بعد	له	اودما الا بالتبضع ولو
جر العقد وضما بابل	عند غيرهما جاز وان تسلمها كان	اعل	ذلك واما
زوايد الموهون التي لم	جد حال العقد فهي فارغة عن الرهن	و	ما بطل بيعه بطل
الرهن فيه والايح	المبيع قبل القبض ولا يثبت فيه الجوز	بر	هن الخلف وهو غير مؤثر
استأثر به الراهن	احد القولي وادخال الشرط المتأخر	فع	صحة في بطل في القبول
عقد البيع المشروط في	الرهن الفاسد ولا ينفك من الرهن	نفسه	شئ قبل قضاء الدين
ملكه الراهن غيره	وتصرف فيه تصرفا ينفك فيه لم يجز	لا	باب استعماله فيما
تحصل منه مضره في	درة كالركوب او استعماله بغيره	نه	يشترط في اجل

المعجزات التي لا يحصى

التي لا يحصى

والفب ووقب في بيتا

والفب ووقب في بيتا

هـ	هذه الزجاجة المايه	م	اليه من باب التفسير لا	ق	فقه لم يحز ولو	و
ا	اعققه وهو من عرق	الش	ع يازر فتمه في جملها ودر عليها	كيد	ه على الرهن هذا خاص	ص
ع	لحق المور في قول من	يف	يتقدعتو المصير ولو جني فقص منه	ك	لوا تلف مال	ل
ر	رجل او جني جنايته يوجب	ا	لما بيع في جنايته وان جني عليه كان	ما	يؤخذ في ذلك	ك
ب	بطاير او رث رهنا او	بو	ان يكون الرهن مضمونا فان اختلفا	ا	لرد فاقول قول	ق
م	من ينكر ما	في	اليه منه باب التفسير لا	شبهه	الموئل لبس المطايرة	ه
ج	جائزة حتى يحل ولا يمنع	صلب	الدين الموئل من السفر وان كان حال	وا	مكنه الوفا لزم الوفا	ا
ز	زما المكان واليوم منصرف	مكة	وعينها ويا ميره لحاكم بالوفاء في	البد	اية فان لم تقبل	بل
و	واستع باع ماله	و	ففي دينه فان ادعى الرعا فقه في	ل	حبس حتى يثبت بتبراع	غ
ا	اليد من المالك ولا يقبل	في	ذلك اذ جبر به وان لم يعرف حلقه	يتبع	وظفر بالسلو	س
م	من حبس وقد جرت	السنه	بالجر على المديون اذا كان	ما	له يجزعا	ا
ط	طوب به وسأل	ا	لغراما من الجاهل ذلك فحينئذ تصرفه فيما	قبله	من المالك لا ينفذ الى ان	ك
ي	ينفك عنه الجحد	لشا	بت فاذا اراد الحاكم بيع شئ	من	ماله استجب له الصبر	البصر
ال	الى ان يحضره كان له	نية	في الجصور او ويكمله ولباع شئ	الا	في سوقه مملوفا فاده	م
ع	عرضه للبيع و	امر	بقسمته بينهم على قدر الدين ومن	ع	في غير ماله وهو فاع	غ
و	ولم يستغله بالحق فخير	ان	بفتح او يضارب الجناد على القود في	ا	اربع وفي قول	ل
س	ضعيف يدوم نورا ثم	نفي	على ذلك انه لو تصرف في ماله فخره واد	ب	بالباية ولو	و
د	وجوه ويزيادة تيمم كالحل	المو	بزجر فيه ووزا الزيادة لم يغرم المور	و	لحل فاكتر الاصحاب	ب

الحارو

ا	لخار ورجوعه فيه وان	بد	خل تبعا والمذهب انه لا	يجوز	للفرء ان يحلوا	وا
ل	لليبتو للمفسر بنا او	ية	وانه لعلم باب الح	ابدا	تصرف صبي ومجنون في	ل
ض	ضرة والنجها ويقر	ج	مالها الاب ثم الجدي ثم الوصي وقا	ل	بعضهم ان	م
ب	بعد الجدي والصحيح انه	نمر	ي اليها والباية ان يصب يفرق الى	معر	وفي الصلحة بفعل باو غبطا	ط
و	ويبنى له بالاجرد	د	ن اللين والابيع عقاره الحلحة	فد	او غبطة ظاهرة وحل	ل
ر	هر ماله اذا اقرض له	في	حاجته وله بيع ماله للصلحة نية	من	المتدري توثقا	قا
و	ويشهد عليه ويذكر كل	سنة	ماله وينفق عليه بالمعروف فاذا بلغ	نكر	دعواه او نفاق الذي	لله
قا	قدرة وقال ما اتقت	نوش	ذلك او نصفه فان كان با او حواصدا	ه	بيمينه ولم يغفرها	ب
ب	بعضهم الى انه يصدق	تو	خذي يمينه وقبل لا يصدق وبلوغ الصبي	و	هو رشيد بوجوب خروج	خروج
في	فيه من الحجر والبايع	في	الغلام بالاجرد او لم يمسسه سنة	معر	بلوغ الجارية بما في	ي
ب	بلوغ الغلام بلحيض	د	لحل والوند صلح الدين والمال والابد	من	الا احتيا د وحل	ل
ي	يجز قبل بلوغ الو	لد	او بعد وجها ايصح قبله وحل	معر	حاله بان يساو ثم يلزم	م
ن	نظ الوند ولا يقع عقوده	الملك	بل يعقد الولي والابيع بيع لم يفرقه	في	طلاقه خلعه	ه
قا	فانها يصحان وياذن	ا	لوي يصح منه عقد انكاح دون البيع	يقول	انه يصح باب الصلح	ج
م	من جئ الى الصلح فهو	لظفر	وهو بيع ولحاكمه احكامه فان	جرا	الصلح بعد الاقرار	ر
ف	فهو صحيح فان كان عليه دين	و	صلح عنه بعين وانقضا في عمله	بو	ية ان شرط في ذلك	ك
ع	عليها القبض فلو ارا	د	ان يصلح عنه ليجني وكان المديون	ك	دينا صح وثبت	ت
و	وان كان عينا	فد	جب ان يقول هو مفرق وقد كني	زيد	في مصلحتك فلو كان	دا

لا	للانسان دارا احد	هـ	طريق نافذ فان شرع اليه جبا	و	كان عاليا في الجوار	ن
ت	تم تحتها المحامل	في	ظهور الجبال جاز وليس ذلك	جا	يزا في غير النافذة من حيث	ي
و	وقوع الملك عليها فان	ا	ذن اهل الله جاز ولا صلح على	ا	شرعه بنسب لم يحل	ع
و	وبجوز الصلح	لو	صنع على وضع الجذوع على جبهه	خو	صا او غير الغرض من النجس	م
ا	انه يقع على ملكه او	يد	خل هو داره ولم يطره الملك قطه	ك	داره في ذر من المنفذ له	س
و	وبابه في اخر	هـ	الدرب فارد قد يه الى اهل الجازون	ر	ادان يؤخره فلا	ت
هـ	هذا اذا كان بنيه	مد	خل في الدرب فان كان ظهر بسبب	جل	اليه الدرب فانه ان يفتح	فعل
ا	اليه بابا للمرو	ر	فيه لم يجز باب المحال المحل المحال	صا	جبا الحق فلا يفقر	ت
ل	لرضا المحال عليه وفا	سه	بعضهم عليها ويصح بطلان	لح	لبيع والتميز الموقوف	فا
م	مدرة الجناد عليه	و	يحل المطالب بالنجوم والمحال بها عليه	و	ليست الحاله تجوز غير موقوف	ع
ج	جائزة وقيل يصح في ابل	الد	يه وان كانت تجوز ويجوز ان يحل بالدين	كالح	على موطن ولا عكسه وكذا	ا
ت	تجبي عندنا المساوا	هـ	في جميع الصفات حينما يذرا وصفة هذا	منصو	صا وتبرأ ذم الحيل	ت
ث	ثم يصير الحق	و	اجبا في ذمة المحال عليه فان تعدد الظاهر	ب	له فرج على المحل لم يصح	ن
و	ولو خرج المبيع الذي	كان	الحال بتمتة مستحقة بطلت الحاله وكذا	ا	خارذ بعينه اذ ظهر	ف
هـ	هذا الحال المستوي فلو	ا	حال البايع عليه لم يطل وقيل يبطل	براد	ضعيف لقول المحل كلتك	ا
و	وقال المحال بل احلته فا	لك	للمحل والقول قوله باب الضمان	كل	من صح عنه تصرفات	ع
م	ماله صح ضمانه	لو	انع من التصرف في المال بغير منعه	ا	لجوز بالفسق فلا	ل
ب	بطلون في ضمانه فلو	يد	المضمون لم يطل بنيه لم يجز ما دام في	سم	لجوز وضمان العبد لنا	ا

ن	بخبر بل اذ ولا يشترط	ر	ضحي المضمون له لكن يشترط ان لا يكون	نكره	وفي المضمون عنه لم	م
ي	يشترط ذلك بل لا يشترط	جلا	او سمع به ضمير عنده بغير معرفة والضمان	جا	ر والضان اذ اجوب	جوي
ع	على دين لا ذم	كا	لتميز الا شر ودين السلم او ثل	بعد	اليه اللزوم وهو	و
م	مثل كتم في الجازون	ملا	يهم الصبح ان مال الجمل لا يثبت ضما	ا	لجبول لا يصح بحال	ال
س	سوي ضمان بل اذنه	و	لا ضمانا لم يجز وجوز وضمان الله	سم	الحلجة ولا يثبت كتمان	ن
ت	تخيار وكذلك بضمير	اقا	اوله غرض الوقت لا كتمان الجمل ولا يشترط	معرفة	المال وذا راو وصفا	فا
فعل	فعل هذا القول اعني المخلو	م	وعلى ما ينة فاعتقه لزمته وذا	قد	صحت الضمانة عند جند	ذ
ت	تقع المطالبة	في	المال المضامين مع المضمون عنه فان ابرأ	ثم الكلام	وبرئ الكفيل كما قالوا	وا
فا	فان ابراء الكفيل بقوله	الملك	في مطالبة الرصيل والضامن الجوع	د	فع ان ضمانه واذنوا	لا
ع	عليه رجوع فاذ دفع	فمستثنى	توبا قيمته عشرة رجب بغير	و	ان قضاءه وسامح	ج
ا	اليه بزيادة لم يعدها	عا	د بار صل ونصح الكفالة بالدين	نه	اذا تكفل بدين مقف	ف
ت	تغير عليه لم يجرؤا	ما	الكفالة ببدن من عليه ضامن	مقول	بصحتها واذ	ا
ن	نبه على مكان التسليم	وا	لانعين مكان الكفالة فان تكفل به	من	غير اذنه فقد قيل	ل
ف	فيه انه يصح وال	شهر	خارذ فان سلم نفسه عنها برئ الكفيل	ذلك	وان امهل غاب قدر	ر
ا	المضد اذنا واما	ا	تقطع خبره لم يطل باب الشرك وهي	جا	بزة ولا يشترط الشا	وي
ع	عندنا الا في الجس	و	الصفة دون القدر يصح كل مني	ز	او قضا فيما عفا	وا
ل	لشركة على لفظ الشركة	كانت	شركي بل يشترط الا اذنه في البقرة	بد	خلون في حكمه قبل	ل
ا	لخالط فان كان المال	و	ضابا عفا نصفه بغيره فلو	ر	مخلط اذن بينه	و

ف	مساوبا او فاضلا	ف	لرج على قدر الما ليس في عهد الشراكمهم	ج	وقالوا الرج على اصل	ل
ن	نفسيك اكثر لم تجرعد	ن	وبطل العقدان شرطه ذلك و	ن	لكل واحد لجرته قالوا	و
و	والمنع يقسم على المال اذا	و	ن شركتها بطله وكذا المنع مضى	و	نم الوجوه ومنى عزل	ل
ا	احد صاحبها انزل و	ا	اح الاخر باقيا على اخره ومن شاك	ج	واوي عليه حذوح	خ
ج	جز من المال بفريطه انما	ج	ان يقيم بينه فان الشريك امين	ع	المال باب الكالة اعلم	م
ا	ان الكالة تصح	ا	كل ما يملك الوكيل والموكل مباشره في	ل	و ذلك مثل	ن
و	وكالة في المعالات	و	والخصومات والعقود والفسوخ	و	تملك المباح في قول	ق
ه	هو الصحيح وتوكل الما	ه	والحرم في النكاح باطل وحقوقه	ا	منها ينشئ النيابة	ه
س	سلكت مسلك غيره	س	لجواز كالح والزكوة واستيفاء الحقة	ز	او يلجأ به بقول فلو	و
ت	تاخر المبتول لم يفريل	ت	على ما وكل فيه بالفعل كالموكل في	ي	ها ان يعلقها بشرط	ع
د	هذا لو عقدت بشرط	د	يائنه فوجد الشرط نفذ تصرفه	ض	هو لونه ولو جرها ولو	ق
س	استعماله فيها لم يضر	س	م ان يوكله في امر يتولاه مثله فيجعل	ح	مد الى غيره ان فعل ذلك	ك
ل	لغير عذر وان	ل	كله في البيع جاز ان يبيع من ابه وابنه	ج	للكيد اما الصغير فليجبه	ج
و	وجه صحة كنفه با	و	بالبيع من مكانته وليس للوكيل	ا	ان يبيع بدو من المنزل لا يجوز	ل
ه	هكذا قالوا ولا يغير	ه	لبدا ان ياذن ولا يبيع فممن المنزل	ب	يع باكثر ولو قال بكذا	خ
م	موجب فباعه بلحا	م	حاز جاز ان ان نهاه عن	ك	او كان له عرض ومنه ما	ما
ج	جريا اذن بالبيع في	ج	معينه ويوم امكان معينين	م	ولو امره بالبيع لخصه	و
ز	زيتند فباع	ز	عمرو لم يجز ومنه خالفه في بيع مالا	و	الشراعيه فصرفه بال	ث

و	وجد الشراعي الذي يبيع	و	الخالفه وقع للوكيل ولو قال اشتر	ل	يناد شاة ووصفها حق	ق
ا	الوصف فاشترى شاتين	ا	او اذا سويت احدهما دينار او	ا	لا فالعقد غير ثابت	ت
ن	نم لو امره ان يطلق	ن	في البيوع الفاسدة لم يجز ان يصد	م	صحيحا ولا فاسدا ولا عيب	ب
ا	اذا اشتراه لموكله	ا	ولم يعلم جازله ولموكله الرقيق	ز	للوكيل في البيع قطعي	ن
ل	لموكله وان وكله ان يشتري	ل	عبد اقله كمنوعه وسفنه وقدرها	ي	فقد في بيته والوكيل ليس	س
ت	تقبل عليه دعاء	ت	ي لحبانه الابنيه والقول قوله	ق	لا بعته باليمن الذي	ي
ق	قد اذنت فيه	ق	وقال اذنت بثلثين فاقول قول الوكيل	ب	ربه في دعوى الرقيق	ن
ا	الموكل بدعواه صدق الوكيل	ا	لكن مع يمينه وان ادعى انه سلم اليه	و	كبله لم يقبل ولو سلم	م
ب	رب المال اليه مشاء	ب	ليقتضيه فمقتضا في غيبته ولم يشهد	ع	العقضاء او منه من غيره	ع
و	وانكر ضمن لفريطه	و	سواء صدق الموكل ام لا ولو فعل ذلك	ك	بحضرة لم يضر وان كان	و
هو	هو لاء ذكر انه لو قال	هو	السلیم بحضرة فانك وتعلق قبل الكافة	ع	ان ريدا وكل في قبض مال	ال
م	مع شريكه فصدقه	م	كذ جاز السلیم اليه لا يوجب لانه اذا	ج	ريدوا وكروا الوكيل	ط
ب	بزايد يعزل نفسه متى	ب	ن له عرض فاذا غرل الموكل ولم يعلم بذلك	س	عه فالعقد الذي	ل
ن	نفذه بعد الغرل للنفذ	ن	الاصح وينزل الوكيل ان جن احدا	و	كل بنية	ي
ي	يجزها عند اهل	ي	عن اهلينة القرف باب الوديعه	ع	انه لا يحل لرجل	ل
ع	عاجز عن حفظها بقولها	ع	متى قد رستج ونحو المودع والمودع	و	بكونا ممن يجوز	ز
ل	له القرف فان	ل	الوديع من صبي ضمنه الوديع والابن	ا	لا اذا سلمه	ه
ي	يؤمئذ الى وليه	ي	الوديعه فخر منهلها من المكة	ط	والوديعه لمانه فان	ا

فصل في ما ينبغي ان يعرفه كل مسلم

بعض من المتعارفين في الدين

ف	وطا صنفها وحب عليه	قد	رته من حفظ وان عينه لم ينحرف	عل	منه او مثله فان حصل
ع	عليها التلف بسبب اقرا	مه	على الخافعة ضمنه او فله مثاله لو اخطى	و	قال لا رقد عليها فكابر
د	ورقد فان كسر فالتلف	ط	ربطه وان سرق لم يضمن له خفي	ج	وان اراد سفر ابعث
ل	لما لكها فان لم يكن ط	هر	اسلمها للاحكام لم يضمن الربط بل يضمن ختم	ل	الوديعة وهو
ن	نا وان تاخذها	و	لم يضمن ختم ولو لم يضمن له الوديعة	م	حفظ حتى هلك ضمنها
تم	ثم ان نهاده عن علمها و	كفاية	امها لم يضمن طاعته كمن لا يضمن لغيره	و	وديعة بما لا يضمن للرجوع
ا	احكامها للرجوع ويتردد	ا	لبناب الحطب بالنشر والبس الخ	ط	الوديعة كل ذلك يلزم
في	نيابة للمالك كما يفعل	المتخذ	لنفسه ومتى منع من تسليمها عند	م	ضمن وللحد ما فيها واذا
د	هلك احدهما او جرحا	و	اغنى عليه الفسخ المدينه وادعى ردها	فا	لقول قوله يمينه وان ذكر
ا	انه سلمها لرسوله فقطع	الس	انه يلزم البينة وان ادعى تلفها صدق	لز	تمه اليمين ان لم يكن كسب
ج	جليا وان ذكر	ع	هلكا ما سببا ظاهر كالحرق والنهب	ما	اشبه ما لم يسمع
ز	دعوه او بيئته موا	فقه	لدعواه ويجوز بعد الطلب مضمنا قال	في	ملجأه زابل انسيته
اد	او غلظت لم يبرأ	الو	ان يصدق المالك باب العارية	مثل	غيرها اذ يفتح او من يفتح
ا	المقرض منه ويصح في كل	ما	ينتفع به مع بقاء عينه ولم	يو	جهو وجه الجواز لمن يعبر
خ	خادمة من اجل عجزه	م	ولا مسلمان كافرا ولا صيدا امرا	م	نعم اذا كانت لا يخاف
ر	راها فقتله قال شبه	النشأ	جوازها واذا استعاد شيئا فله	د	فصل مثله ودونه فلو
ج	جرت العارية للفرار	و	زرع جاز اذا ان ينهها ولو استعاد	س	استعار الزرع قبل
ب	برهته ثم يرجع قبل	اخذ	الزرع نظرت فان كان الزرع يؤخذ	و	هو قبيل حصده واذا

عليه

بعض من المتعارفين في الدين

بعض من المتعارفين في الدين

ع	عليه تركه الى ان يبلغ	حد	الذي يحتاج اليه لا يتكفينا بابل	بكر	اول الجوز الرجوع في الجوز
ض	ضرورة والدفن حد	س	حتى يبي الميت وان عاده لبناء الغرير	و	احدث بعد انبا ابيع
ه	هدم واما ما بين	من	تلك المدفون فان نثره انه يطلع بجنا	حي	يرجع لونه واذا فاختار
م	مستقيها القلع قطع	ا	لا انه يلزم نسوية او من ذلك	و	اختاره المسالك
م	منه قلنا له اخبر	نشا	من اثنين اما ان يبيع بجره او يقطع	نشا	وقبل او يسلّم قيمته البناء
ن	نعم لو نشت اخافشو	خ العلم	بخارون للعوام عن اخي خا انشا	و	للمعير دخولها وبيع
ا	اذا شاء بها سواء	نشا	المستعير ام لا والمستعير قبل انه يبيع	عام	الدخول واذا جازع الزرع
لم	للمنافعه كالسقي وخرق	الله	اعلم وجوز ان يستعير شئ بالرهنة	و	هو في قول عادية اذا
ت	تلف او بيعت	عنه	ضمنها بالقيمة واذا طرأ له كالتلف	وقت	العادية ان لا يحمل
قا	قد رالدين وصفته	و	جنسه وغيره فان تلف مع المهرن لم يضمن	و	ان يبيع في الدين جمع بما
ا	استاع به ولو	كان	له حايطة فاعاده لوضع الجذوع ثم يرجع	قبل	الزهد ام جاز على الوضوح
ر	رجوع ولا يهدم بجنا	و	لكن يجزى ان يبيع ويضمن النقص	و	بين اذ جرة ويضمن التسا
ب	بقيمة يوم التلف فان	لد	ومعه فالولد امانة وان استعادها	بعد	ها الولد والمالك واقف
ج	جاز قبضه وكان عقد	ه	امانة ولو خلفا فقال المالك اجرتك	وما	اعزتك وقال راكها
ن	نعم لغيره صدق صاحب	الملك	على المذهب ولو قال غصني صدق	ا	لالمالك ايضا للخت في الولد
س	سبيله ان يصدق	ا	لالمالك باب الغصب الا	نشا	فيما وصفوا
ا	ان حد على الحقيقة لا	لجا	ذ وهو لا يستلزم على حق الجورع نا فا	نا	غضب مستحقا لم يحمل
ا	امساكه الا اذا ذ	هد	فيه ماله والخطا جرح محرم بمقتضى	لك	نزع ان لم يكن اثر

اولا في الدين

بسم الله الرحمن الرحيم
في المخرج والخب

في المخرج والخب

ع	خرجه مرضا ولو قبل	في	سفينة لو حامغصوبا وفيها محتوم	فاما	ن لجة البحر فهو
ي	يمنع جنيته من	قلعه	وان بني سباح مغصوب في سفينة	في	لم ينزع وما بقي
س	سوى تسليم الكثر فتمه	نحو	ي اليه وان تلف المغصوب او تلف له	مثل	ضمنه بمثله فلو عذر
م	مثله او وجدوه	ولم	يرضوا به بل يرضون بالقيمة التي اتخذ	حيث	عصب ما ليس له مثل
ي	نقصه بقيته ولا	ينكر	له زيادة بل بالكثرة ما بين العصب	و	التلف واذا وصل
الم	المالك وطالبه	و	المغصوب يغاب ضمن له بدله فاذا	اما	عاد اليه يراو ولو
خ	خرج به عيب	لد	به ضمن الاثر ولو عصبين فخير العصب	م	احد ما فصار قيمة ما
ت	تبقى درهمين لومه	ا	ن بغير ثمانية وان قطع بد عبد	و	جبا اكثر من نصف قيمته
ر	رقبته او اثر النقص	سوا	عصب ام لا وان احدث نقصا يرب	وقا	ذلك الى تلف الاخر
ع	عدونه انما والرضا	ه	الضمان كما اذا بل الخطئة ا	و	خط الماء بالزيت ولو
و	وقع مع الغصب بالجر	فا	لجره لادمة له مدة اقامته	حت	يده ولو اوج
ال	الغاصب الجارية كرها	ستقر	عليه المروا وظ وعنه لم يجب	عند	بعضهم يجب ولو
خ	خط المغصوب بالتبذ	له	منه لومه بدله وماله على الصبيح	و	فيل لا ولو خط برا
ب	بذرة لم يقبل منه	الا	التميز وان سمن ثم هزل ثم سمن ثم	حل	هزل ثم سمن ثم قيل
ب	بل بضم كثر الا	مر	بنهما وان احدث فيه عيبا كالصنع	ها	اشبهه وامكن ان يبرج
و	ويفضل اجبر عليه	بعد	فضله ولم يرد قيمة الثوب فلو ثبته	ا	ن نقصت قيمته جبر
ر	رعايته له وان دون	ه	يتركه فيها وان نقص اصفه	نظركم	ولا يحول في ذلك
ك	كا اذا صاع الفضة	وان	حشا فعله بابا وان اشترى في الذمة	و	نقد الدرهم للمضيق فلو

خام

في المخرج والخب

في المخرج والخب

ض	ضمان في البرج والحب	فيه	رد مثل الدرهم وان اشترى في الف	هو	بعلم وتلفت
ال	العين عنده فهو ضا	من	والقار عليه وان لم يعلم فكل	يكون	ملزم ما ضا به بالبيع فلا
خ	خلاف انه لا يرجع به	ا	لشترى كقيمة العين نعم في الاخر اخرج	منصو	حصيله اذا تلفت لا يفعل
ي	يكون منه والصح ليس له	لو	جوع وما لم يكثر من ضا به بالبيع قد	با	نقصه كالمهر فالصنع
ل	لا يرجع به ايضا وان لم	با	نه فيه نفع كقيمة الولد يرجع به و	انما الى	الغاصب بالطعام المأخوذ
و	واكله النصف لو لم را	يه	ولا يرجع به على الغلب فكذلك في	به	لما لكة فاك ولو
ه	هيج طرا بعد ان حل	و	ناقه ضمنه وان لم يبرج فكل	طرا	او قضا فان توا
و	وقف فليد لم يرض	الا	ضمن انطد عقب الفتح وان فتح ذقا	في	او رضى وطو حاشا ل
ف	فيها او مضى باسقط الاله	قدام	على الفتح ضمن وان سقط	موضع	بعارض لخر فلو ثم
ا	الحا لا يضمن غصبه	ما	فيه من المنافع الا اذا استوفى لها	يقول	ان يجري الصليب يجري
ع	عود الله هو وكل ما	لا	يحل الا تنقاع به وحده لا اثنى على	من	يكسر باب الشفعة والنفاء
ل	لها مخصوص لا	بلكنها	الا في جزء مناع عباد اذا احتمل	ذلك	الجزء القيمة فاما ملك
ن	نأجز قد قسم	فا	نه لا منفعة وفي الفرائض البناء	بيع	مع اذ وحى بل وقول قول
ثم	ثم لا شفعة الا فيما	قام	الملك فيه معاوضة اما ما انتقل	عنده	بوصية او هبة
ا	الطوع فلا شفعة	هنا	لك وليس لشريك الوقف شفعة	ا	لاخذ يكون بمن البيع
ن	نعم اذا كان الثمر في ذ	لك	غيره مثلي لخذ بقيمة الثمر ذلك	ليوم	المفقود فيه ولو اذ فتا
ي	يشتري بغيره فالا	شهر	من خلاف ان يخرجه من العمل الذي	نصب	واخذ في الحال
م	منه او يصير لحلول الد	بن	ولا يخذ ثم الشفعة على الفور فان	عد	البيع ولا يجيد

ما تامل عمل من هذا

بغير التبرين بل وترا

بغير التبرين بل وترا

بغير التبرين بل وترا

ب	بغير التبرين بل وترا	ح	لا انه يصح في غشوش ولا يجل و	فت	الصحة فيه على يقين ما
ج	حصل عليه القراض	لد	في العقد بشرطهما الاختصاص والاشراك	اما	لوقال على انه يصير
ر	رجبه لك او بيع ببيع بد	ن	لك فهو قراض فاسد اذا تصرف فيه ل	م	نصفه ولجن التل ببيع
ال	العمل فان باع بما يقا	س	الناس مثله لم ينفذ تصرفه ولا يجوز	ز	الا على جزء معلوم كربعه
ش	شطره وفي وجه صحيح	منو	صوقا في البيع بيننا وبيننا بانه	يد	نصفين طابعا او فاما
ع	عرفانه يعم ولا يند	ر	وجوده ولا على معامله شخصه	و	تقليقه بشرط اربع
ب	بل لو قدر منه وقال	فا	ذا خرجت لا تتبع لم يصح وان قال اذا	خرجت	لا تشتر وان شرط تصرف
ا	المالك معه فلو	غ	وانه لا يصح وله شرط عمل غلومه	يو	مرا باجتناب وهو
س	سلامة البيع من الغش	اه	كالبيع بنسبه فلا يوجبه ولو يبر	م	باذن ولا بشر المصحب
ر	راي في شرايه عبثه	خ	ان المصحب الذمي فيه عبثه لا يجوز له	حد	حارجه حتى يتقوا ولا
ه	ها على رده وما	قبو	للقراض لا يبر بغيره فان اذن	وما	فر جاز وجبت
ا	انفق العامل من المال	على	لنفسه في الجضر عنم وكذا في الاسفا	ر	على القول الصحيح
نم	ثم يصيب العمل فيما	عه	بعضهم بملكه من حين بغيره ل	ج	والاصح انه لا يملكه بغير
ا	القسمه والصحيح ان	المك	في غير مال القراض يفوز به المالك	بعد	نصيبه من الرجز وكذلك
ن	ساج رقيقه وكسبه	النا	من يقول هو مال القراض ولا ينفذ	هذا	المال كان قبل تصرفا
ا	العمل فاراد صح فيما	صر	حوا به انه من مال المال وما انفصل	وه	ومنه بعد التصرف
ن	نجبره من الرجز	وا	ان اشتري للقراض في الذم هكذا	ت	قبل ان يعلم العامل ما
ذكر	ذكر من الذين فاقوا	و	فيه يلزم العمل وفي البوطي يلزم	فر	وبعضهم وقال ان العمل

بغير الرجز

قوله حافظ

ابو صالح

ال	الشرا فالعمال مطالب	به	اما بعده فبطلان اليد كذا	عج	له متى اراد او لهما متى
ز	زال عقل لهما او مرض	الى	ان اغنى عليه انفسح العقد	واذا	اختلفا في قدر ربح
خ	حصل او قدر المال	عد	نالا قول العمال بيمينه وكذا	ع	م فيما اشترى وانكر
ا	المالك كونه لغيره	ن	القول قول العمال كذا اذا قال	يت	ايك المال ولم يعترف
ف	فان عينه لغيره	ه	المنازعة في قدره كذا	بنه	غيره العبد فكان كذا
في	في التجارة فما يلزم	من	ديرو التجارة تفضي من مال التجارة	او	من كسبه فان لم يقابل
ح	حتى يعتق ولا يطالب	هذا	سيده ولا يجزى اذ اذن له وان	حدر	من شئ بيمينه واما
ر	مهم له التجارة لم يجز له	او	جادة ويلزمه الاحتياط والتجمل	ت	ولا يتصدق على النعال
و	ولا يبيع بنيه وليس له	مير	ان يبيع وان ملك ما لا يملك	منه	يشاء وان خرج شئ
ف	فما باعه مستحقا	ا	لعبه وسيد ولا يشتري بغير	فا	ليبيع باطل وليس
ه	هنا الا بغيره ولا يلزم	مو	اوه ان كان قد كف ولا رقبه	نفسه	لذلك نعم بطالب لو
فا	فارق الرقاب	مر	حر باب المساقاة بنفقة	و	بما يودي معناه واما
ال	الخل والكرم لا	غير	وان ساقاه على ودي	العر	في تفضي بانه يحصل
ح	حمله او كانا لهما	ت	متعارضة لم يصح في شرط	ب	مغروسة وان يكون
ر	رسم مدته بعلم	الناس	المعقود عليه بغيره	لا	على حزن من غرض
ف	في نفسه معلوم كالمثل	و	لو عبر له ثم فخلو لم يجز	بر	بر او تفرق بالعقد
ال	العمال كل ما	حصل	به الزيادة في الثمرة	ي	بحتاج الى اصلاح
ال	الشركاء السواقي وما	بين	الاجابين وعلى رب المال	او	صل مثل الخيطان

و	والرشا وحفر الزرو	المضو	صانه لو شرط ان يستعين	لونه	او افضل او كثر اذا
ل	لرب المال جازو	ر	ب المال يترك له اليد	ا	دعي عليه من خيانة
ي	يشت ان له خبايا ضم	ا	لبه من ينفق عليه فان لم	حر	استوجب من يحصل
د	دفع الضرر به و	يو	خذ الزجر من العمال كذا	ف	فستربى لغيره
خ	خرج فقير الفقور	ب	المال باذن الحاكم فان	وي	لا تلزم العمال فاذا
ل	لم يجد من يقضه	ا	ن يبيع وللعمال الزجر	عند	ذلك طاهرة فحصل
ه	هناك الشركة مع	خ	العقد فيبيع المالك او	ك	او يصبر وان مات
ال	الوفاة بما يملكه	الك	منعه ولا استوجب عليه	و	بملك العامل حصته
خ	خرج حال الخروج	المو	جود منها باب الزكاة	عليك	اذا اعطيتك ارضك
ر	رجل يلزم رعاها و	يد	خل معك فيما يخرج منها	و	اراد على ارض فيها
م	مغار من نخل او كرم	وبين	تلك المغارس بباقي	دو	ن المساقاة اذ ساقية
و	وانت الزكاة	ا	ذا كان البذر منك	تك	تحكم حين تامل احوال
ه	هذه الاجارة بغير	لما لك	هي المنافع وينفق	كقولك	اجرتك واكرتتك
و	ونحوه سنة بكذا	و	نقول قبله نحو	عليك	فلو يبيع في الواس
ح	حمولة حمو وخرز و	الوا	ذا كانت على منفعة	ديدا	الحج او الدابة لا
ذ	ذكر وافته الجواز	ما	في صحتها على منفعة	تضرب	لها ذمتها فتشغل
ف	فارس يركب او	سله	يخلف فيها فاذا استاجر	ز	راعة فيمكن ساقية
ه	هناك ماء عدو او	و	نقول الجادة على	يد	ها لو كوب او حمل

وخرج من زيادة حروف

لا تقرأ الا بفتح الجيم

منه اذ هو في فقه

بسم الله الرحمن الرحيم

الح	والجواب بوضعه لا يكتفى	لها	معرفة قدر المنفعة وهي تقدر	ا	ما بال عمل كج وركوب	ب
ز	ذاتة واما بالزمان	ا	لكنه فان تعدد بها معا كالتساقط	با	حدهما والصح انه اذا اجزا	ا
م	مدة تنفي فيها صح	وا	في المنفعة تنفي للتاجر واليشت با	لا	جادة لجار وقد كانت كالبيع	ع
و	وانما هي بيع بحكم	لها	زوالها من معرفة جنس الجرة او قدر	ع	رفله بدلها من اثنائها	وا
م	هذه المعرفة فلو شا	هد	لجرا فاقعد به جاز في تعليقها على	ا	لشرط لا يجوز ويجزى	ج
و	وجوب الجرة جري في	في	البيع يجب بالعقد ويستقر بانه يستفاد	و	فاذا سلمها اليك	ك
ز	زمان الجارة استحق	جا	ع لجرته وان لم يستوف فان كان فاسدا	الزم	اجرة المثل ونقول	قول
ي	يجب على المكي ان	وي	ما يحتاج للملكين كمحتاج المداوز	ا	لجمل وجرته وقتبه	ه
ا	اما يحتاج كمال	الو	تنقاع كالحمل والغطاء على التاجر	و	الحسن والبالغة في ال	وا
د	دخلها المالك في الز	خري	اذا ملوها المستاجر فانه ثو	خذ	تفريقه على ارضه وعلى	ي
ه	هذا المكوي ما جرت به	سنة	المكارة من الرفع والحظ والمانعة	ز	لوا الركب ويركركن ليس	س
ح	حركة قوية وان كرى على	اثنين	جاز ان يركبا مثلها ودفعها لائمن	يد	عليهما وان اكثري الى وضع	ع
س	فجاوزه لزمه اليس	و	اجرة المثل للزائد لو حملها فوق	ا	لما لا حلقة من ملكك قبل	ل
ي	بضم البسط فاذا شرط	عشر	منه فحملها لزمه ثلث القيمة	و	هذا هو الصحيح وفي	ي
ن	نصف الجزع النصف	وا	ن لم يحضر الكل وتلف الشجرة لم	منه	بل ينسخ في ايام	الام
ا	الباقية ورسالة	خلوع	في العقد صحيحا فقيبا او بان به	ع	عيب قديم فصح جاز	و
و	وقعت العير المشجرة	حصن	غالب منها حتى انقضت المدة لم يلزم	بكر	كما لا يكون ملتزما	ا
ث	من بيع تلف قبل ان يفسد	تغر	ي اليه واذا مات الاجير فخرج	و	لحصر قبل ان يلزم	ل

ل	لا يشئ او بعد الزمان	تقر	سدا لوجه واراد ما لم يتوكل	دو	ن تمام الزمان المعقود	ده
ث	ثبت له لجزء عمله	امر	نا المستاجر ان يشاف من تج غدا	نك	لجمال فزرب عنها فالتظ	د
ه	هناك للقاضي شفعها	ا	ما من مال لجمال او يفسد له ويبيعها	بشا	الي المكثري وبسال	سالي
ا	ان كان نفعه جملة	المضو	ب عليها بنفعها او لا نصب نفعه	اي	العاقدين متفقين	م
ح	حكم الجارة باق	سر	سموان المستاجر من كذا الاجير لثا	خذ	العير وتلف لا يضر والو	وا
ر	رد العير المستاجر	وا	جب على المستاجر ان يخلع في الزمان	ف	ان القول مطلقا	الطلق
ف	في الرد قول الجور	خرج	بعضهم وجهان ان القول قول التاجر	في	ما اذا باع العير قبل	ل
ا	انقضاء الجارة قول	ا	لاصح لجواز الانقضاء لكن اذا لم يبيع	الحقة	لمستزها ثم علم	م
وا	واراد الفسخ جاز	انا	اعتاق الجور ولا يشئ له قبل على	الا	مري من لجرته او	و
ر	را بشفقة له	صر	حوا منع تجوز لجارة العير المستاجر	سد	يداعقها المستاجر	س
ب	به وعليه القبا	من	عقدها على عمل في الذمة لزم تسليم	الا	جرة قبل الفرق المجلس	س
ع	على الصحيح وان	عد	مت المعينة في الجارة الذمة لغصب	سد	غيرها سدا ولم يحكم	ا
ه	هنا بضمها والمكوي فيها	ن	هرب اكثري عليه فان تعد ذلك	وا	عيا عمل المكثري بالث	لدي
ف	في شهوته ان شاف	وقف	حتى يجده ولو خاط له بقاء فقا	ياك	امرت ان تحبها فمضا فاذ	ب
ق	قوله وقال امرني ان	قدر	بقاء فاذ ظهر قصد توالي المالك لا يستحق	الا	جرة بالجمالة وخروج	خروج
ط	طريقها كقولك من	ثلاثة	من عبيدك او بعين او بني لخطا	مل	غلمانا بالمتاع فله كذا فلو	يلوند
وا	وانما لزمه اذا عمل	اشهر	الوجهين او اذ اعلم على ما لم يعلم	يزيد	علاجهما ولو انشركه فم	ف
م	منه في العمل جاز	حصل	الشركة بينهما في العمل ونظر العمل	ا	ن يكون معلوما	ا

ا	الا انهما اذا اختلفا	مر	بينهما في قدره خالفوا ولو لم يفسل ثوب	حد	فذكر البقرة لم يصح	ع
ا	ازبطا اليه بالجرة والله	ا	باب المسابقة هي بموضع كالأرجاء	ر	ة في الأحكام حرفا	ف
ل	لازمة بالعقد وقبل	س	لا تلامزم بالعقد كالمحالة والرجوع	الا	ولا يجوز على الرعي قبل	و
ح	حراج على الله حرب كلها	بين	خيل وابل وبغل وحمار وقيل والكا	مل	لا يسابق ناقصا	ا
س	رتبة ايسر من ان يسبق	احد	امنهم ويشترط تغيير العرس والفا	واعلم	انه يجب التساوي في القرب	ب
ف	في الابداء والتمتاع	غالب	يركبوها لا يشترط ويجوز لغيرها	ان	يخرج العوض فيندفع	ع
ال	المال على انه يكون	الملك	فيه للسابق ويجوز من لغيره ما خرج	كل	منهما اشترط كصح	ح
نا	ثالث عرسه كغيرها	الجا	راة ولا يخرج نيسافان سقما	نخ	له وان سبق هو واخر	ر
ن	نقطه السبق وان	حد	اخر الاما الى السابقة ويخرج من قبل الجاذ	ذكر	ان المسوق شريك	ك
ي	بأخذ مثل السابق فسد	بعض	ما يأخذ جاز في الرجوع والسبق اعتبار	ته	العلماء بالاعتناق هذا	ا
ف	في الخيل وفي ابل بالكو	اهل	وموت لحد الموكب يبطل العقد	ما	ت الرابحين فان كانت	ت
ي	بومئذ المسابقة على	ا	لوي فلا بد من تعيين الرهات	يحمل	من الخيل من الحسن فاعرف	ف
ج	جعلناه عوضا وبأدنا	اعلم	وسقط من الحرب الا في حد وثبت	ا	لجناد للمواة لاجلها	ا
و	ويشترط معرفة عدو الخي	و	الاحبابه وصفه العوض ومناه	نواعا	من الرعي فليبين اولها	لا
ز	زعمهم ان الرعي الذي	دخلوا	عليه محاطة او مبادرة او انضلة	نم	يتوط على الرجوع	ع
في	فيهم بيان المبادي	لك	بقع الشجار والرعي قرع غير	مستوفى	منه جاز فليعرف	ف
و	هناك انه قرع ا	و	حرق او حصف او مرق او حرم ولا	نكوه	احدا منهم ا لا	ا
ا	اذا شرط شرط او	لم	يف فان شرط في الاحبابه لحصف	كان	بالشخص حصاة النبل	ل

ل	لما حرق سقط حسب الله	يعلم	انه لو اوصاه لحصف ولو عرض	المميز	انه عذر كرجح هبت	ت
خ	خطاته او نفلت العرض	الخصم	با ولف القوس والوتر فخطا	منصوبا	لم يحجب مخطبا	ا
بن	بنقوع نعم لو اصاب	مر	محسوبا بل لو اصاب موضع المنقوع	نقل	يحب له وليس	س
و	وقوع بصدقة تضمن	حتى	لو اصاب الاخر فان دلف فلتضمن	من ذلك	حب ولو ان اهل الرعي	ي
ه	هؤلاء الذين عقدوا	دخلوا	ما تو ابطال ولم يقيم الوث لا يفر	لك	باب الموات لا باس	س
و	والاخر ميتة ان يحيى	ولم	ان يحيى مواتا لا يجب عليه اخراج	خمس	والكا فليحي ما هو	و
8	حوز المسلم حر موع عليه	و	له ان يحيى ذار الشرك وكذا المسلم	عشا	هم المسلمون او كان لما	ا
ذ	ذاب عنها الميراث	ظهر	انز العمادة في ذار الشرك	دارا	الشرك اذ يصل	ل
ف	فالظهر انه ينبت فيه	الملك	بالحياء والحياء يختلف فان طلب الزرع	نصب	التراب حيا والزرع	د
ال	لخضرة حوط ونصب على	الجا	ذالبا او دارا فبان يبنى ويسقف	الدار	او بستانا البخر او الخجل	خيل
ث	ثم المعوية للزراعة اذا كانت	هد	ها المطر لم يحج الى ترابها ولا ابيها	على	ما فيها من المرافق	و
ا	المعادن والشجر وغيرها	وتد	وتعرفها ويجب بذل فضل المالدو	ا	ب لا للزروع واذا	ا
ن	نزل عيون ونجسه	وكان	قد شرع في لجانه او اعلم عليه استحقا	لتمز	به منتقل الى ارضه	ل
ي	يوشه به لكن	الظاهر	ان المتجر لا يملك البيع لما يجده	والملك	او يوجره فلو اخر	ر
ال	العمادة وطال المنة	و	لم يعر قبله اما ان يحيى او ترك	عند	ذلك يرسل لو	د
سا	سأل مهلة قليلة	لد	وام والار قطع كالبحر ثم الشروع	ي	والوطاب وماوي	ر
ك	كماع وابلو الاماكن	لمضو	به للنافع لا يحيى ومن سبق الى شئ	اس	او الجاوس لمعامله او	و
ن	نوم فهو لغو بالقر	ر	ما سبق اليه ان لم يضر بالمادة وان	حال	مقامه فلو شاء ان يخال	ال

ويجوز فيه الاضمار وهو سكتان

ويجوز فيه اللفظ واللفظ هو

اللفظ في النسخ ويجوز فيه

ويجوز فيه اللفظ واللفظ هو

د	ونقل متاع جاز	الد	خول مكانه ان لم يرد رجوعا ولو	د	عم انه يعود وما وصل	و
ج	يجب امرها له حتى ينقطع	س	عنه ومن جزمه باطنها وهو مال	سا	تا الوصول الى ما هو	و
و	وسطه او بالعمل	فا	لصحيح انه لا يملكه او اذا الجا ارضه	سو	لي عليها ولا يزول عن مكانها	ا
ز	زالت او مرفقون	ر	الاراد ان يشتري منه العبد	ن	الارض لم يصح وقيل	ل
ف	فيه انه يصح	وا	لاول اصح والعبد الظاهر هو الذي يكون	الفا	يد من سهله الخروج	فخرج
ا	اذا طلبت كالبلود	لد	رواها قوت واللفظ والموسيا	و	الحل فمن اخذ شيئا من اهلها	و
ل	له وان ضاق وتنازعا	ه	فالسابق اخذ بلخذ قد رجله	فلا	يعطى كمنزها	ا
ا	اصله وكذا الحكم	ان	كان الموجود مبلحا كالماء والحطب	ن	كان ما لا يحصل	ل
ض	ضرورة الا بمؤنة	يسلها	كالوضع التي يصير لها من اهلها	اكثر الناس	يجبها فذتق	ح
م	منها تملكها بالاجتناب	و	ان حرم ارضها لغيرها ابل العبد	مالا	يطبق اهل سفر	ر
ا	الجمعة جاز ذلك اذا	لم	يضر باب اللفظ الا التعلق بها	لحسن	ما يكون لمن زكا	كا
س	رايه في دينه فيجب ان	يفعل	ذلك ثم يعرف قد رها وصغرها ولا يشترط	الناس	يعرف جنس اللفظ	ت
و	وعفا صها ووكاها	ودعا	بتغيرها في السوق والى الجسد	وجها	ت مكنها	ا
ه	هكذا سنة في	النار	كل يوم مرتين ثم اسبوع ثم شهر مرة	واعلم	ان من اللفظ اللفظ	ال
و	وسيله عند الوجود	الي	ماله لا يلزم التعريف بل يستحب	ان	كان مما يحتقر	ر
ا	او جينا بغيرها ما دام	نفسه	معلقة بدنه كما اذا اظن	كل	انه قد عرض ونش	س
سك	سكت وتلك فاذناوي	واجابه	صاحبها قبل التملك لغيرها واخذ	ما	حد من زواجرها سواء	وا
ا	المفضلة والمفضلة	ا	بعض السنة ولم تطلب غيرها او غيرها	تعجب	منه لحكم باناء	لا

نفسه

ن	نفسه قبل التملك له	الما	داه حتى تملك فان تملك في صلحها	منه	زيادة متصلة والفت	ث
ال	الصانع في محرم ليس	ليك	المقاطعة اللفظ لا للملك	بما	قبل جوازه وما العبد	ا
ث	بنت حمة المقاطعة	وعنه	هذا قول مجيز فان القطا	فهو	متعد بذلك فلينع	ع
ا	اما باذ السيد فيصح	هم	يرون جنينها ان الملقط هو كذا	منصو	صعده والمكاتب قالوا	وا
ن	يجوز لقطه	ظهر	من القولين قولين غيرهما ان يلقط	بقول	الجارية التي لم	لم
ي	محرم وطهرها اذا وجد	ت	او يجوز ان يلقطها للملك بل للقط	من	وجد ضالة لها بالجر	مري
ا	استناع كالطبي او	له	قوة كالبيع والقر او وجد رافق	ذلك	لا يلقط للملك ولو	و
ل	لقطه للقط من له	شركة	القضاء جاز وكذا غيره في البيع	ما	لا يمنع من ذلك كالقنم	ا
م	من صغار اربل	وتو	ابن البقر من اهلها للملك	احسن	من ذلك الفعل	ل
خ	تخطفها لما كها	في	يدك وتتبع بانفاقها وان يلقط	ن	لكي يبعها في حال ونقاد	نقاد
ر	رسم البيع منوط على	المصو	صراة من الحاكم ان كان موجودا فلذا	بد	او على اليدين جاز ذلك	ك
ك	كاتبون فيها فلكل	ر	دون في جها او كها جاز ونضمن	انقب	لها مال كحق	ف
و	واذا ردت عقرها	في	يدك تملكها وتنقبون لهماك والكل	ن	في جواث تاكل	فلا
ي	يوجد في البلدة	شهر	الوجهين باب اللفظ اللفظ	يد	ان في وجوبه لحومة	ه
ج	جنابه فان وجد	صف	اليده ففقتة من بيت المال فان	لا	وكان على	ي
د	وجه بنسب اليقال	عا	منه الرصاير هو للقط بنقو عليه	نه	يجتاج اليه اذن	ن
ر	رغم الحكم وحكم بالو	م	اللفظ بدله لانه كان بهلا	متعجب	ش لا يصح	ح
ف	فيه رولان كان	ثلا	للقنم وينزع من الفاسق والعبد	واذا	اخذ كافر قد فني	ي

انه مسلم فلا لبس	ث	مع الحصري اذا التقطه بدوي	ثبت	يد عنه او حصره يرجع	ع
لبس غير بلد	د	البلد من مائة جاز والبلد	تقول	يجوز له التقليل	ل
وان النقطه اثنان	و	يقف اذ صح انه يقدم غني ومقيم على	ما	سواءا عند الساق	ي
فأرعتا بينهما	ق	مسود العدالة والعدل يقدم	احسن	فيجب ان ادعى مسلم منه	ب
صح الانتساب	س	جمع اليه وادعاء كافر قبل منه	الز	منه نفقته بذلك	ك
ولا يتبعه كفو وزوجه	و	فكنايس او بينه بنسبه ولو	يد	عني بنسبه عبد ومثل	ل
هذا سببه صح وكذا	د	غيره في الزم ولو نسب الولد	ين	او صح بدعي مرة الزم	ن
وراء بيته يقيم ما قبل	و	دومة للزوج بلعنا دور المتزوج	واذا	ادعاء اثنان وكل	كل
اقام بيته او ما اقام	ا	واحد بيته عرض على القافة فان	جفت	انه ولد احدهما	ا
سلم اليه دون	س	وان نفقته عنها او نفقته لها او لم ينفق	تقول	او لم يكن هنالك	ك
قافة ترك فان بلغ	قا	الي احدهما وانتساب اليه قبل	ما	اذا ادعى قد جعل	ل
طاب لبناء بيته او ملك	ط	امته او شراؤه ونحوه فان قبل اللقيط	اشرف	فما يراه من دية	ه
او قصاص او فدية	ا	هجهو لون فادعى الحرية وحصل	القاذ	الونكاد بالقول	القول
للقاذية على الحد	ل	علما للحكم الى اصل برأيه دمه	و	لو بلغ اللقيط الموصوف	ف
تأنيبا عن عا كان عليه	ت	من ابلوم الى الكفر فانا	نق	ان حكم باسلا منه	ي
الصغر تبعا لاربيه فان	ا	انه لو بقى على الكفر وان كان قو	ل	باسلا منه تبعا	ا
للدار سد دماء عليه	ل	ناه فان صح عليه تركناه ان اقر بالوق	ما اقر	وتصرفه باع ونحو	ع
منه فان كان مثل اقر	م	قد اقر بالحرية لم يقبل واذا ابطل انما	عا	الى انساب لحكام	كام

تضر بغيره في الزمن	ت	ورد في المستقبل باب الوقف	ما	ان الوقف الصحيح	ح
حق وقرابة فمن ذ	ح	الله في عين ماله وقرنها صح	وما	يصح ان فيها يستمر	مر
رسم او تنفاع به	ر	مع بقائه عنه كعقار وجوز وان	اغدا	ل وشرطه بروم وقر	وف
كالوقف على القنطر	ك	لا يجوز على خزي وفي البذل على الذي	ثم	اب فيصح عليه وقفنا	ا
والوقف على نفسه لو	و	اده باطل ولا يصح على مجهول وحسن	به	العبد لا يصح ولو	لو
الطهارة ولم تقصد	ا	الى سيد والوقف المعاق بشرط	وما	كان منقطع للبدن فذلك	صل
لا يصح وهو كالوقف على	ل	المرء على الفقراء او المفقعة للزمن	ا	لوقف على من يعلم	علم
حل الوقف عليه ثم على	ح	او قرارا لنفسهم او على مجهول وما	نفسك	صح على اذ صح وكان	ان
رجوعه جلالا الى من	ر	ن للواقف وان وقف على زيد	ثم	على الفقراء فردة	ه
فهذا وقف مصر	ف	منقطع او بداء فيبطل ولو	انه	وقف وسكت اذ	اد
انتاه عن صرفه	ا	حد لم يصح في اصح القولين	اذا	اراده استوطنا	ا
له الفاظ صريحة ثبت	ل	كوقف وجبت سبب ما تقصد	نا	وباله صح وكذا اذا وضعت	ت
رسمه ما تقصد نه دا	ر	كهدية موبدة ونحوه صح واذا	دس	سل حرمه او بدت فليس	ح
الا انه كناية فيه	ا	اذا شرط الحيا او ان يبيعه	ا	ذا شا او يرجع او قد	ر
ب سنة بطل واذا	ب	الوقف انشا فالملك فيه بدت	سا	وه في بعضهم يصير الملك	ك
عنه للوقوف عليه لانه	ع	في الغلة يملكها ملكا تاما	معرفة	صعفة ذلك كونه ما	ما
عكس وطى الوقوف عليه	ي	جامع لكن اذا وطئت كان يملكها	منفردا	وكذلك لو جاء من قبل	قبل
جارية الوقف لذكرها	ج	وه منه وقيل لا يكون ملكه	فانه	ولد موقوفه فيكون مثلها	ا

و	واذا تلف الموقوف	و	ذا لظاهر الغرم واستتري به مثله	يكون	وقفا مكانه فان فضل
ر	زيادة شئ وشقق	رب	الوقف النظر لوجوبه والوقف	مرفوعا	الى القاضى بحسب ما
ف	فيه كما يحسب في	المالك	المسوبة اليه وينفق من حيث شرط	بلو	اسراف وان لم يعينها
ال	الوقف جعلناها	في	العلة ويصرف العلة على شرط الواقف	تنو	يع مصادرها فلو
ط	طراء من الوقف اشاروا	في	منه تقديم وتأخير جاز فان لم يعين الناظر	ين	ولو ما ترك
ي	يستحق الوقف ثم	جاءا	الى البطل الثاني فوجوده من جرافا	مثل	القولين لنفسهما بالوقوف
و	وقبل لا تنفخ بل	سها	البطل الثاني يتعلق بالارحمة	يا	خذفها من ماله من
هـ	هذه لثمة المستقلة ولو	وطر	الوقف على عمرو وحسرة و	زيد	ثم الفقراء فعد من ماله
و	وحسرة اخذ زيد	الكل	وبعد الفقراء باب الهبة	و	الهبة قرينة واصل
ذ	ذلك انها تجلب المودة	وا	لاخر وهي لولا فان افضل يستحب لذوي العطايا	ما	مساوي اولادها
فا	فاذا وهب لمحتاج	سر	افضل ويسمى صدقة وما بها	بها	دي من النخل وحيل
ل	لحم فهو هدية وتطعم ما	و	هب ان يجوز بيعه فان قال اعمرك	الد	هذه اجعلتها لك
ر	رفقي سواء قال	اهلك	بعد لم الكلفك بجمع وكمن لا يخل	خل	الموجب ملكة او بركة
ا	الايحيا والقبول والقبض	من	بعد اذن فيه ولو كان تحجب الميراث	واد	ن له قبضة فانما ملك
ب	بعض زمان يتاخر قبض	المالك	الموهوبة فيه وان ما ناقض قبضه	انا	ت الوارث فيه وان
ع	عن لولا لد فوجب	طائفة	ماله لولا لم جاز ولك ان يرجع فيما	ديت	منها لولا وكذا اذا
و	وساير اوصول	وكان	الزيادة المفضلة للولد والتصل	نكر	ان يرجع او اذا روي
ال	النظر وراي في	ذلك	مصلحة فميراثه بقاءه في سلطنته	فا	ن كاتبه او هبة فلو

ح	حضر بغيره في الفرض	في	وويقبل في البسبيل والرجوع	نصب	للغرماء وحاول
✓	رجوعا فله الميراث فان باعها	ذي	الموهوبة او وهبها ثم عاد لم يرجع	و	رجوعا الرجوع في الميراث ثم
ف	في وجهه ضعيف	الحجة	لا يرجع ووطى الاب للميراث لا يكون	مثل	الرجوع في اصح ما فلت
ال	العلماء وقيل يكون رجوعا	عا	ومن وهب لمن هو اعلى منه نسيان	يا	خدمته وينتبه ولم يكن
خ	خروج الثواب بلزوم	م	له على الرجوع فلو ان رجلا وهب	بأن	شيئا ونظر عليه هو
ا	ان يعطيه ثوبا معلوما	ع	او قبضة من الفضة بخلافها	اقبل	صح وكان لمحصل
م	منها ما يباع وان شرطه	و	هو مجهول لم يرجع باب الوصية	و	يصح من حر يكون مكلفا
س	سواء المسلم والكافر	في	السفينة خذف الميراث من ماله	يا	تم ان مكلفا او برتاب
ا	احد بعد اليه خروجه	العا	دم للبعض خذف الميراث يجوز ان يكون	فلهما	بالوصية اليه ويصح
ج	جعلها الى اثنين فليتوزع	م	احدهما بالعرف دون الاخر اذا	ادخل	لا تعين شرعا واذا
ا	اراد ان يوزع كل في	الذ	لا يتولى مثله جاز له ذلك ولو	يريد	وصي ان يرثي لم يجز بل
ذ	دعوا ان له ذلك	بعد	الاذن والائتمار بالقبول قلان	يا	في به لفظا كقولك
و	وقدمت الدخيل	هـ	قبل وكذا فعل في الرجوع ولدان	رجل	قبل الوصية في بقاء
ا	الموصي لم يكف ولو	ادعى	القول انزل ومن اوصى الى بعد	من اجل	فله غزاة اخبر
فيه	فيه فسق او لا	الن	س مجموع على ان شرط الموصي لا ينافي	فكل	او وصي لم حر فذلك
ال	الوصية بطله ولو	صر	ح بالوصية لو ان وصي في الظاهر	اجا	ذا الودعة واكثرهم
ف	فان يصرها لغيره	ولد	اخذ في الكفر بعد الاسلام والكفر محرم	ب	ويبقى الوصية عندنا
ب	بالموت اذا لم يتعين	الذ	هل لها كالفقراء فان كانوا معينين	فهو	موقوف على شئ لهم فان

ض	ضرب الموصي له في الرق	نصف	القاضي عليها حتى يعود فان قبلها الخ	الذي	حدث من ذواها في	ي
و	وفاته بعد الموصي	الملك	في القول الى دارنه اذا اوصى بالثمن	نا	ها الودنة اذا	ا
ه	هم فقرا فاقصرو	وقف	دور الثلث فهو لابي اما اكثر من اثم	د	الوصية به امر و	م
و	وليس له وارث بطل	ا	لوصية في الرق بطلان له وانما	يت	ان لجبرها فاشبه	اشبه
ا	الموصي لم يترك الط	يا	وصى بها فهو من الثلث	واذا	جعل من الثلث ولجبا	ا
س	سلم من فلو لطلق و	ترك	الواجب في الوصية جعل من ارض المالك	نا	متى ما نخل	ل
ف	قوة المرض فبرعائه	الملك	الذي له موقوفه على الثلث ان اتصل	ها	وه بالموت وكذلك	ك
ا	العرف من الحار جال	الحا	ة والمقام القفال يكون	مضافا	الى الثلث وكذا القرف	م
ط	طالب دمه مقبل	الى	قله اكان في سفينة والبحر متوج	انتصب	للوصية وهو	و
خا	خائف خوفه ولا رجاء	ر	هم حكمه وتعتبر الثلث قيمة العبد في	منقول	اوصيت لغلان بخراج	ح
م	مملوكي وانما عجزت ما	بيد	ه عن ملجزة في المرض قدم الاول اما	يا	انفق وقسمه فخره	ده
س	سواء فيقسط على الجميع	فرض	كل نصيبه فان اعتق الموصي فيها	عبد	ثم عجزت لم يقدم	م
ال	العتق بل يعتق بقطعه	على	ارواح اكان كالمعتق جازوا لثلاثة	ويا	مر بالبرعة فهي من اذله	وله
س	سنة رسول الله و	ان	ولسنة بعده وانه لا يفرق و	ابا	ها بعض العلماء واذا	واذا
ا	اوصى له بعبد جاحض	و	هي ثلث ماله وباقية غايبا او موطا	بكر	ه عذله واما العا ليس	س
ك	كذلك بل ما استطاع	ظلم	من التمر وجضع ملك منها قد نكته	و	توقف العير وكذا العا	كن
ن	نصيبه المتجز منها اذها	نقض	ي اليهم فلو نص في بعضها دونهم حتى	يا	خذوا منيها وما	ما
و	وصى برعين ستملكها	فأبث	منه ولا يجاز وكذا الجبرل كاحد	غلا	وبالابق قبل	قل

ي	يعود وبالطير الطائر وما	وما	اشبهه وما ينتفع به من الخجاسا	ويا	ثم الشرح باقراره عليها	ا
ج	جازا الوصية بالكالون	ت	النجسة والسجيرة والكرب بطلان	صاحب	لها انتفاع بها كالثمن	ل
و	والنزير واذا كانت	و	صينة لا فاد بطلان او سوي بر الفلج	الد	في فان قال للورين منها	ها
ز	زخرنا الوبدين	جعل	الكل للورين ويقدم ابن علي ابيا	دو	ي واخ علي جده وكانت	كانت
ف	في القرب الام كالات	في	البنات والارز الحكم سواء وتجب	يا	خذ كل من حضر	ر
ه	هناك من الفقراء اذا كان	الا	بصالحهم فان اقصرو على ثلاثة جازوا	لها	لظمن الفقراء وعمر	و
ا	الوصية فهو واحد منهم	شر	ع في الحكم لو يعطى اقل شيء لجز	نا	ه واذا اوصى بنته	بي
ل	لحل امرأة والحكم فيه	فيه	ان يعطى حلها الموجود حال الوصية	وما	اوصى به للعبد حكما	ا
ع	عليه بانه لسيد فلو	مد	في عمر الموصي حتى يعتق العبد فله وان	ا	وصى لرجل من فقير براس	س
ص	صرف فان لم يكن له	ر	قبول وان كان فلفقوا بالموت	اشبه	وبقي واحد فلو	وا
ب	بقوله بآخذة بوا	مسه	ان قال اعطوه شأنا والنجبة	واعلم	انه اذا اوصى بدابة كانت	كانت
و	واقعة من بين	الد	واب على العرس البغل والحمار	ان	قال اعطوه من حاصل	هل
ه	هذه الكلاب كلها	ه	له الباقية وانما يحلف او كلبا لم ينقل	الحمد	ولجميع ولعطيناه ثلاثة وفي	ي
و	وصيته نفوس يستعمل	الظاهر	لنظفه فيعطى ثلثه او ربعه وان كان	المذ	كود قد اقترنت به	ه
ا	الدلالة على احكامه	في	ذلك بمقتضا اذا اوصى بالرجل وسوء	كر	راس المالك ام	ام
س	سلوك بسلوك الثلث فان	الد	خول فيه من الميثاق وقبل ان جعله	ثلاثة	كان من بطله بفساد	و
كان	كانا وفرضا الصحيح فيما	ملو	هو الاول وان قال او صلوه	الى	جزء او سهم فذاك	ك
ا	اسم يقع لكل ما	مد	به مما يقول لليخص بدرهم واه	غرفة	ولو كان قوله	قوله

المعنى ويجوز فيه

في معنى من باب ما ومنه

العقل وهو سقاط الخاسر المعنى

في معنى من باب ما ومنه

ل	لم يعطوه مثل ابني	لم يكن له وارث غير حكمة	با	لنصفه صفة وان كان	ل
خ	خزائنه او صبي له	او ثمانية من كساء ولا لزوم	لها	الالبوت الوصي وتطل	ل
ا	اذا رجع بقوله فصح	منها ونحوه وكذا اذا عيى بالواردته	ت	هامة او كانت ه	ت
م	مطلقة فتعلمها بارتها	باقباض وكذا بغير اقباض في	و	او صح وكذا لو جها او حكم	ي
س	سائر المقرقا كذلك	المعرض للبيع منزلة البيع وتزوج الرقيق	ا	والمذكر وتلخيص للبعد	د
ال	الفعل له رجوعا ولوطن	ليراد بوجوه او اوصي منه	لكن	الديون ففتح جعلنا	ا
م	منه ذلك رجوعا واصل	فيها بعد الموت للوارث وان جعل له	س	من طعام معروف	ف
ت	تعيين له واذا غلط كان	جما باب العتق قد نيب	ال	العتق وصريح عندنا	ا
ح	حرية وعتق واملا	ذوالكنايا فكيف كوناات سائبة وال	عشر	ة بيننا وانت برئ	م
ك	كذلك وكل طلوق	م النكاح صريح او كتابة فكتابة العتق	بغير	النسبة لا نفذه	ه
و	واما الصريح فينفذ مع	مها واذا علق بصفة حصل عذ وجود	ها	منزل قدوم سفر	ف
ي	ينتظر ومطوبكو	والعلق بصفة ورجع بالقول لم يبطل	تقول	انك اذا وهبت	ت
ج	جارية قد علق عتقها و	المزب بطل الصفة وكذلك البيع وحرة	في	ابطالها فلو باعها	ها
و	واستعادها البائع	ملكها ووجد الصفة لم يعتق بالعتق	المد	كود يبطل الموت فلو	و
ز	زنت او تزوج وولدت	ان الولد لا يلحق حكم العاين الذي	ك	ولو اعتق بعض عم	عم
ف	في جميعه ولو كان	تدونه ملك عبد فاعتق واحد منهم	لكنه	فان كان في	ي
ه	هذه الحال معسرا	جزاعن الغرم غنم نصيب فقط وذو البيا	رها	النص بانه يعين	ي
ال	العتق في جميعه ويعتق	عليه الباني فان اختلفا في قيمة القوت	ل	قول العتق والعتق	ل

عليه

ع	عليه ان كانت مثله	وايسر بربعة قوم منه بقدها	و	لوان حبلوا	و
ق	قال له اعتقني فصح	اعاقه عنه ولم يذكر له	غنة	فاعتقه عتق ويات	ات
ل	للسائل رزقه ولو كان	فنان بعض عبده فجاءه فله تفصيل	احال	عتقه فاذا ارادة	ه
و	وهبه فبرئنا فان	ت غير الوارث ولو اعتق واحد	وغنة	من عبده معينا	ا
وا	واذ عي ان شكال الدنيا	ترك الى ان يذكروا من ملك احد	اصو	له او فروعه عتق عليه ولو	و
س	سقط في ملكه	هو بخا د بعض احد من الفروع	ل	هو موهر فقوم	م
ا	الذي يتركه عليه لا يلزم	ان كان مصر او ملك بارت او نزل	في المو	لودير والو الذي انما	ما
ط	طلبه يستحق للعتق	نه اجر وصلة باب التبرير	بث	ومذكرا او ما جاء	جا
ال	النصر بمنعه مثل	رته مستولر وهو مندكي ويعتبر من	لث	ماله وصريح عندنا	ت
ح	حلف موتى حرقه	ما ابشبهه وكذلك بتركه واثبت	سا	ويجب به ذلك في	ه
ا	الزح وجوز تعليقه	وجوصفه كقول ان دخل الدار مرة	فاحس	مرات فانت حرة	ه
م	من بعد موتى ويجوز	في بعض العبد ولا يسري ولو بتر	جواد	ي وتعرف فيمن بطل بتره	ه
س	سواء البيع والوهن فلو	معهم ولجملهم بطل ايضا	و	لا تبطله الكفاية ولو	ا
ال	المد برب يبطلها بالكون	بحكمها وان ولدت المدبرة من	عشر	ة زوج او غيره ولدا	ا
م	منعناه ان يستقل	حكمها وان كانت عند البتر	بنا	حلمها مد بتر ولو	لو
نح	نحلى المدبر باره سلم في	بلم السيد فغنا برة الى ايج	ت	او سلم ويوجو فان حصل	صل
ر	رجوع منه في	دربيع عليه باب الصكابة	وانا	اردها فقد روي	دوي
ك	كلهم انهما من القربا	لمرض تعتبر من الثلث والبيح للمرض	جا	بزال صرف ولو بصره	ا

وا	والعبد المكاتب بالغ	عا	قل رشيد ولا يستحب المكاتب	وز	امانة وهي غير	خ
ما	ماضيه او بعوض معلو	مه	صفته موزع بنجمن فاكثر الي	الغرم	فاوقرها ولا	ا
ا	اقل من نجمن ولا بد في	ذلك	نرفع ربح النجوم واذا امرت بالعقد	قلت	كاتبك وتفصل	صل
ل	له العوض فقول على كذا	و	بنجوم كذا فاذا اديت فانت حر والقول	في	ذلك شرط وليس في	ي
ح	حكمها حين اراء ذاك	يم	ولا يجوز تعليق عقد الكتابة	المذ	كثرة على صفة وليس	ه
ر	رسمها في بعض عبد	له	ولا مشتركة اذا كانتا معا واذ	كر	وان تلكا كاتب	قوا
ف	في بيع الكتاب في	الامر	فيه ويلزم في جواز البيع حتى يعجز	ا	لمكاتب ولو هو	هو
ا	اما اذا مات السيد فانه	بعدك	يقوم الوارث مقامه واذا قارب	حد	ما عليه او جنتا	ا
ا	له حظ شئ مما ثبت	استقر	من المال ويكون ما قل لا يتعين	عشر	ولسادس وله طلب	ب
س	سيده ولا يعتق في	الحال	وعليه رهم ولو كاتبه اثنان ثم ان	جرو	منهما ابراه سرى	ي
ا	العتوان كان موهرا	وفي	التقويم كما سبق ولكل المكاتب	فائه	الموصوب وتجارة فان	ن
ب	بايع سيده ففوق على	سنة	عشره معه ينفع عليه وبما شرم	عشر	والجائز ان لا يكون قابلا	لا
ع	عقد كخ للعقدانية	ست	محابا او باذن سيده واليقار	جرو	ولما يكاتب ولا شك	ا
في	في انه لو باع بلحد	ولتين	ما قيمته او ثمنه ولو كان هذا	حد	وهو وله من امته واكو	اشك
ح	جار في حكمه ويعتق مع	ظهر	القول بان المكاتب اذا اذ	فتا	ايضا بولد منها	ا
و	وجب له حكمها و	الدهم	التي في ذمة المكاتب لو استحا	لها من	السيد او اشترها رجل	ا
ز	زيفناه ولو تركه في	الربا	لم يجوسا عشره بام مثل او لخرجه	للعشر	او يام وقبل الخاوص	ص
في	فيه ان يملكه نا	صه	امر بعد تلك المدة ولا يملك الوط	من	امته المكاتبه ويجب	ب

ا	اذا وطئها المهر	لجوي	يجري عنه الا انها اذا ولدت من	ذلك	ثبت حكم الاستبداد ايضا	ا
ل	لها وان جنت	الملك	على المكاتب لومر ارش الجبابة	وفي	بجانبه على سيده او غير	ب
ك	كال او ارش ما لم تقع	الحجا	وزة ليعتمه ولا وجب القيمة في الارش	ضد	بقول او ارش يتعين عليه	ه
ف	فان لم يشأ	هد	له مال جاز في نجمن وبيعه ولو	يقول	السيد وقبلا انا اريد فعل	ل
و	ويبيع مكاتبه ويجب	لرعا	ايه لقوله وبم يفديه فيه القول	احد	هما باقل الارب واذ يقول	ول
ه	هو باذ ارش مطلقا ولا	يا	يبيها على عوض محرم ونشر فاسد	ب	كتابة تكون هذا	ا
و	وصفها في فاسد	ه	انعم لكتابة من على عشرة اذ قال	عشر	عتق لوجود الصفة	ه
ع	عتق ام الولد وهذا	النو	ع من اسباب العتق فمن اتى منه بولد	جاء	له في ام ولد وما	وما
ح	حدث بعد من ولد الفاتنة	اضد	له بصفة امه وكذا لجارية وكو	فا	ما جارية لجنتي قدر	قد
ذ	ذلك منها بنكاح او زنا	فاد	تغامر ما يحكم الاستبداد ويصح	نبت	الملاط حتما	ما
ف	في الولد لما لم يمت	تفقوا	على انه اذا ملكها او يصير في لحي	الحا	ام ولد ولو وطئ	ي
س	سهوا وبشبهة امه غير	بذلك	ام ولد ولكن الولد حر والمستور	في	ما وضعته ان يخرج	ج
ا	لجنت بعد الخط والصور	كثيرا	لعلم يجوز ان يزوجه او اخالف بعض	ذلك	وليس له التقدي	ذ
ب	بيع المستورة وهرها	و	الوصية بها وله وطئها	فبين	سائر الكفا اذا	ا
ع	عادت الى الاسلام	فر	وتبينها باب الولاء	واعلم ان	للمك في المراء	لم
س	سائر اذا اعتق مما لو	ح	او لله او عتق عليه فولد له وولد	الحمر	من المقتنة ثبت بذكر	شك
و	كونه له ولو اعيل في	ذلك	وولد العبد من المقتنة حر ولو	وف	لوا له الام فلو	و
ن	نحو عتق الاب امقل	عزم	ولاؤه الى عتق الاب وهذه المزية	لله	للارب للجد ايضا	ا

و	و بنجر الى معتقه	ثم	اذا اعتق الاب بعد جلدان الى لا يخرج	لست	من مو الجدة	ه
ي	يو مبدل الى مولى ابية	امر	الولاء بعد العتق للعصبة بخصون	بها	فاذوت الولد اذا	وا
جا	جا واما فاد بن	با	لتقديم الى ثم الاب ثم الابن ثم	ا	انح من الاب ثم الجدة	س
وز	وزعم بعضهم ا	ن	لجد وابن الاب يستويان ثم لا تزاد	لا	م الى مولى فان لم يكن	كن
ع	ع فينقل الى عصبة ثم	بني	على الترتيب المذكور ولا يرت احد	غير	ه اقرب حتى يكون	ما
ه	هذه في الرجال و	مدر	لذ القول في النساء انهن لا يرثن بالولاء	وسوي	بينهن الا من قبل	قل
ال	الاعتصاف من و	سنة	بنة امرأة وورثة وورث وورث	وها	شبه المعتق وان	ا
ك	كان لها الولاء في عذر	م	فانت صار لعصبة كتاب الغاي لا	شئ	يخرج من خلفه	له
ش	شئ للغير قبل بها ذل	الشر	وع بعد ذلك في ابراه من	جرو	ص منته منها	ا
فو	فوزا ثم ياقى الوط	يف	فتفقد وصيته وقسم تركته	وما	له بيرة وورثته وهي	هي
ه	هذه عشرة حال	و	لحم الابن وابنه وان سفل وبعد	عدا	لاب وابو وان	ا
وا	والاخ وابنه وما	جلها	فانت اذ كان من الام	واظرو	هؤلاء فالعلم اصيل	ص
س	سابعهم الى الاب لامة	وقفا	بعد ذلك ابنة والزوج المعق	و	لنساء سبع بقته	ه
قا	قالوا وبنت ابنة	وا	ن سفلت والام والجدة والاب	بل	الزوجة والعقة وكف	ف
ط	طراف فعل القاتل في	فرا	غ روح مودته لبحق ام ليل لا يرث	ليس	ترث اهل ملة	ه
ا	الا عن اهل ملته هذه	سنة	المسلمين مع الكفار وما الكفار	ولا	يكون للغير فيهم	ي
ل	لعب الكفر انزولا	ار	ن لم يث من ذمي والعبد مبدل	يكون	بين ميتين لم يرو	ه
س	سبوا لهما او لم يحكم	بعين	السابق منها توارث باب اهل	والا	صل في ميراث ذوي	ي

ا	الفروض كتاب الله	وجبة	وحي نصف فديع وعن ثلثان ثلث	ان	اعلمها الذين بمثل	بمثل
لع	بعد دهم هو عشرة الزوج	بعد	ه الزوجة والام والجدة والبنت ذلت الابن	يكون	للزوجة ثم للزوج وهو	و
ا	ابن الام ثم الاب و	ذلك	مع الابن وابنه ثم الجدة مع الابن	وا	بنه والامراض لهم والام	جه
م	لعرفة تختلف فالزوج	بها	مع الولد وولد الابن فمهما لم يكن	ذ	لك والزوجة كذلك هو	و
م	من حيث انها بالمعد	بين	المذكورين ربعا ومع جودهم ثلثا	ا	بلفرا ربعا فثبته	شبه
ت	تلك الوحدة في الربع	ثم	الام ولها الثلث من ولدها و	استثنى	من ذلك حالات وهو	و
ح	حين يكون لولدها الك	ذهب	ولدا ولد ابن فلها السدس وحين	بالا	ثنتين من الاخوة سواء	ا
ر	حجازه او انا فديع	اليه	ثلث ما سبق بعد مرض الزوج او الزوجة	وكان	ذلك اذا اجتمع	ع
ك	كلا الابوين وزوج	الجدة	في ذلك القياس ثم الجدة و	الكل	فمن ترث برقوق	ل
و	وهما شتان ام لام و	الثانية	ام الاب ثم امها ثم من يرث من	مو	ردي لحدوف جدي ام	م
ا	اب الاب والصحيح لها	سنة	الجدة ولجميع جدان فاكثر استو	جبا	السدس لاختاذبا وان	ان
ل	لم يتخاذا وبعدت	احدا	ها حجب ان كانت للزوج اما البنت	فانصب	لها النصف اذا	ا
وقا	وقعت وحكما لاثنين	و	ما فوقهما الثلثا والبنت النصف	ما	لبنات الصبي والابنتين والاولا	لوا
ف	فاوقرها وان بلغت	خمين	الثلثان كبنات الصبي لكن هذه	استثنيت	عن البنت في ما ذكر وا	وا
وهو	وهو تم كانت هي والبنت	ولع	ميراثها الثلثين فلبنت النصف	كقولهم	والحكمة الثلثين لجدته وكذا	ذا
س	سبيل للث للابوين	الى	النصف للابنتين فضاعد الثلثان	قام	مقامها لخت لاب ومثس	س
ك	كل لولها اذا الجمعا في	مصر	وف الميراث على بنت وبنت ابن	القوم	مع بناتهم عصبة فانهم ذلك	ك
ون	ولعطى ولدا لأم	في	ميراث لجدته السدس للابنتين	الا	نفي والمذكر مشدون	ن

السابع المتحرر واما

بمكة في سنة ١٠٩٠ هـ

مالية والتدبير وهو زيادة

بمكة في سنة ١٠٩٠ هـ

١	اما الاب فقد	صحة	السمع الابن وابنه وكذلك الجدا	دند	ك على انة ما	١
ل	لجدة مع الاب شي ولا	لحا	قد مع الابن والجدات مع لأم وايد	امر	او هو ان لم تلوق	٢
س	سبيل الى اخر	ج	نصيب لأم الاب مع جود اما لأم فقد	رث	له اربعة جهاب	ب
٢	الاب ولجد والولد	واقام	الكل ولد الابن مقارم هو محجب	لوا	اربعة ولا يتصل	ل
ب	بولد الاب والام	مد	مع ثلثة الابن وابنه يحجب	ولد	الاب هذه الثلاثة	٤
ع	علي ما وصف	ثم	يجب اخ من الاب والام ايضا	و	اذا استكمل هؤلاء	١
ال	البنات الثلثين	رجع	بنات الابن بزوجهم ان كان جدا	هذا	ومع من ذكر وهو	و
م	منه في الرتبة او اسفل	منها	فانه يعصم للذكر من خط الثلثين	ديار	امن النكاح في	هي
ت	تاخذ نصفه وكذلك	سا	بر التوا من الاب مع اخوات من	الز	بوين لابن ابن ابدا	٢
ح	حتى يكون لهن اخ و	لما	لكون للفرع اذا زادت من وضعهم	رجا	او نمنا مثلا على المال	مل
ر	رجعت السهام عائلة	وفي	زوج وام تحت من ابدام تعمل	فان	للزوج النصف وتعطى	ي
ك	كذلك اخ تحت	سنة	الاخوات وللأم ثلث فقال الفرع	كان	السهام ثمانية	٤
و	ولتخت لأم ثلثا عاك	انتهين	والزوج نصفان لانه الثلث والثلث	٢	الله اعلم باب العصبية	كان
١	العصبية فيما ذكر	و	كل ذكر ليس بينه وبين الميت انثى	والكل	ان الابن كادوي	رج
س	ساوون ابنه وان سفل	سبين	درجة ثم الاب ثم الجد بلك	انكار	ان لم يكن اخ هناك	اك
ك	كذلك الاخ بعد و	تم	الى الام بعد الاخ ابنه وان سفل ثم	احسب	العم بعد ثم نقول	قول
١	ابنه بعد ثم او	فيع	نعم الاب بعد ثم ابنه وان سفل ثم	ما بعد	على هذه الصفة	٤
ن	بعض الودى فاذا في	والد	اننى هؤلاء اذا انفردوا لخير جميع المال	الو	ان زعم احدا	١

م	من ذوى الفرض ام	نه	ان يعطيه من فرضهم واخذوا في فالتوا	على	الدرجة منها اثنان	ن
١	اعطى من ناسبه من	جمدة	الابوين منها ولا يعصب لجد لخته	ما	خلو او برون سفل بلى	ي
ي	يعصب الاخ لخته وانهم	صلا	من ينشأ له اهل فرضه او ما	كان	من المستركة فانها	١
ل	لم ينشأ له اهل فرضه	ح	وهي زوج وانما من لأم ولخ	من	الاب والام اذ	اذ
ي	يكون للزوج النصف	ثم	للأم السدس وبقي الثلث وهو لولد	الز	م يتار كهم فيما	١
٤	هو فرضهم العصبية	خا	للها لك من ابوين ويعطى لختي ما	عر	فناه حقه يقينا وما	ما
و	وقع فيه التور واولها	لف	انه يوقف فان عدم العصبية فالعصبية	اب	الولاء فان فقدوا لخت	خذ
ال	الى بيت المال	و	الله اعلم باب الجدة	والد	خوة اذ حصلت	ت
ت	توكة ولجمع لجد وو	لد	الاب والام او ولدا اب في كلهم	على	ان لا يزيد الثلث	ن
ذ	ذلك فهو فيما ذكر	لللطف	ماثلث على كل حال وقد يعيد	البد	ايد انه من ابوين وذلك الشيء	ي
ي	يكون اذا جمع جد	و	اخ من اب وام واخ من اب اعطى ما	لثقل	احدهم وابن اب بعد	د
٢	بره لاجنه وانما	فقد	ه على الجد وهذه المسئلة تعرف	تلم	بمسألة المعادة ولو	لو
ل	لحق به من يكون	ن	له فرض فلجد لا يعطى من لأم سدة	ما	بقي او سدس كل البنت	ي
و	وما بقي فلا وخوة	ثم	ان لم يتوثنى سقط ولا يفرض لخت	اما	علمه مع لجد فيما سوا	١
٤	هذه المسئلة قسما	لا	كثرة هي زوج ثم تحت جده الزوج لخت	احد	منها نصف المبيع	ع
و	والجد ايضا	حقة	السدس او ثلث فقال الجدة	او	ان حقا لا يضر	خ
د	زايدا على الجد بكون	اليها	من النصف ايضا الى خوة لجد ثم مال لأم	او	نصيبين ويقسم فبين	س
ي	يبقى الباقي منها	فو	جدهما سبعة وعشرين للزوج سعة	م	سنة ولا وخت نحو	ن

سورة على التوراة

الحمد لله الذي جعل في هذه السورة من العجايب ما لا يحصى

الحمد لله الذي جعل في هذه السورة من العجايب ما لا يحصى

الحمد لله الذي جعل في هذه السورة من العجايب ما لا يحصى

أ	أمر بعهدة ويكون	ل	لجدة ثمانية كتاب النكاح بكونه أن يزوج	وما	له فيه عرض	ض
د	داع ولا يستحب أن يزوج	عنه	عند الحاجة إليه كتاب النكاح بكونه أن يزوج	ما	واستحسن وبسوغ	غ
هـ	هذا العقد بنفسك	و	بوكيل يجوز أن يقبل لنفسه كتاب النكاح بكونه أن يزوج	أحد	يطلب امرأة محرمة	ص
ح	حنا وديننا وإذا	أهلها	في عقده كمنعها كتاب النكاح بكونه أن يزوج	ألا	بأن يزوج في	ي
ز	رائد زوجته من	الملك	الذي لم يزوج كتاب النكاح بكونه أن يزوج	أباه	أن يعقده وببشر	ر
ف	في إزافاة فان دامت	الحاجة	على حاله ولم يفوز وجه كتاب النكاح بكونه أن يزوج	وما	للسيفه أن يزوج إذا	ا
س	سأل بل بزوجته الكولي	فا	مناذون له كتاب النكاح بكونه أن يزوج	أمر	أه يقبض وللخلص	ل
ا	الولي من الطلاق إذا	فا	له سريته فان أردت تزوج كتاب النكاح بكونه أن يزوج	ذات	عقده بنفسك بخوف	ف
ط	كبر فانه يعقد بالاذن	ا	لمرأة غير المحتاجة كتاب النكاح بكونه أن يزوج	لجدة	فان احتلج ولا غزو	و
ن	نكحها والمرأة من	أما	إذا دعت إلى كفو وجب على	ألا	ولياء تزوجها وإذا	ما
ع	عقد الأب أو الجد بالبدل	عجل	من غير استئذان كتاب النكاح بكونه أن يزوج	أبيه	للزواج كره وان	ا
ل	لم نكح بعد لم تنكح	ا	إذا باذرها بعد البلوغ وبزوج أمه كتاب النكاح بكونه أن يزوج	وإذا	طلب النكاح فاستغنى	ف
ي	يستحب ولا يجب	ا	بمع نكاح المرأة كتاب النكاح بكونه أن يزوج	استنبت	أزمنة فوليها أن تزوج	ت
ال	السيد تزوج أمه المراهقة	جل	الذي تزوجها كتاب النكاح بكونه أن يزوج	بغير	ألا يتم لجد بالزاحم	م
و	واحد متصفا	وتوف	بعدهما بالزواج ثم ابنه على ترتيب الميراث	وسو	بعضهم بين أخوين هذا	ا
ت	تكون أخوته للزوجة	آخر	للزوجة الصبي خرافة كتاب النكاح بكونه أن يزوج	وما	زاحما فاضلا لم يستحق	ف
د	دون الآخر بل لو كانا	بما	عقد أن يزوج كتاب النكاح بكونه أن يزوج	نحو	هي الحرية والبلوغ بل	ل
ال	العقل وان لا يكون	دي	النظر الجبل أو هم وذكر في الفاسق	خروفا	ولا يضر العمى وفاقوا	لوا

أ	أمر بعهدة ويكون	ل	لجدة ثمانية كتاب النكاح بكونه أن يزوج	وما	له فيه عرض	ض
د	داع ولا يستحب أن يزوج	عنه	عند الحاجة إليه كتاب النكاح بكونه أن يزوج	ما	واستحسن وبسوغ	غ
هـ	هذا العقد بنفسك	و	بوكيل يجوز أن يقبل لنفسه كتاب النكاح بكونه أن يزوج	أحد	يطلب امرأة محرمة	ص
ح	حنا وديننا وإذا	أهلها	في عقده كمنعها كتاب النكاح بكونه أن يزوج	ألا	بأن يزوج في	ي
ز	رائد زوجته من	الملك	الذي لم يزوج كتاب النكاح بكونه أن يزوج	أباه	أن يعقده وببشر	ر
ف	في إزافاة فان دامت	الحاجة	على حاله ولم يفوز وجه كتاب النكاح بكونه أن يزوج	وما	للسيفه أن يزوج إذا	ا
س	سأل بل بزوجته الكولي	فا	مناذون له كتاب النكاح بكونه أن يزوج	أمر	أه يقبض وللخلص	ل
ا	الولي من الطلاق إذا	فا	له سريته فان أردت تزوج كتاب النكاح بكونه أن يزوج	ذات	عقده بنفسك بخوف	ف
ط	كبر فانه يعقد بالاذن	ا	لمرأة غير المحتاجة كتاب النكاح بكونه أن يزوج	لجدة	فان احتلج ولا غزو	و
ن	نكحها والمرأة من	أما	إذا دعت إلى كفو وجب على	ألا	ولياء تزوجها وإذا	ما
ع	عقد الأب أو الجد بالبدل	عجل	من غير استئذان كتاب النكاح بكونه أن يزوج	أبيه	للزواج كره وان	ا
ل	لم نكح بعد لم تنكح	ا	إذا باذرها بعد البلوغ وبزوج أمه كتاب النكاح بكونه أن يزوج	وإذا	طلب النكاح فاستغنى	ف
ي	يستحب ولا يجب	ا	بمع نكاح المرأة كتاب النكاح بكونه أن يزوج	استنبت	أزمنة فوليها أن تزوج	ت
ال	السيد تزوج أمه المراهقة	جل	الذي تزوجها كتاب النكاح بكونه أن يزوج	بغير	ألا يتم لجد بالزاحم	م
و	واحد متصفا	وتوف	بعدهما بالزواج ثم ابنه على ترتيب الميراث	وسو	بعضهم بين أخوين هذا	ا
ت	تكون أخوته للزوجة	آخر	للزوجة الصبي خرافة كتاب النكاح بكونه أن يزوج	وما	زاحما فاضلا لم يستحق	ف
د	دون الآخر بل لو كانا	بما	عقد أن يزوج كتاب النكاح بكونه أن يزوج	نحو	هي الحرية والبلوغ بل	ل
ال	العقل وان لا يكون	دي	النظر الجبل أو هم وذكر في الفاسق	خروفا	ولا يضر العمى وفاقوا	لوا

اولا في فروع سببها

ا	اذا به كغسل الحيض	عد	م الشكر باب ما يخرج من النكاح لا	خدا	فان محرمات مردنا	ا
ر	وان الكفر بعدا	ن	اسلم لا يبيع فكلها وكذا الخنثى المشكل	و	ذلك الحارم وهو	و
عل	على ما قرأت و	ماوا	في نه التزويج اذ مهرات وان علوا	و	البنات وان سفلا	و
ال	الانثى ومختون بولها	لا ثم	بنات اللخوة وان سفلا فكلها الحارم	ليس	هذا يختص بالنسب في	في
و	وتيرة الولادة فقط بل	انفق	لكل على ان هو لا يجوز من الرضاع	ولا	يجل امهات الله واما	ما
د	ونحو الزوج بالالا	هل	اعنى المرأة فيحرم عليه بناتها وان	يكون	من فروعها ابدا والمظن	ر
ب	الحمل في امهاتها من	العقد	وكذا الموطوءة بملك او شبهة	فانك	يجتنب امهاتهما كالأرامل	و
و	وبنائنها وان سفلا	و	باق في بقاء من	في	مادون الفرج ويجب	ب
ع	عليه ان يجتنب العقد	على	زوجات آياته وابنائها وان سفلا ثم	الحجب	للحريم وقد لا يبقا	ا
ز	في مثل اخت امرأة	ا	مت في نكاحه وعمرها في النكاح	وا	ذا فارقها حللن	ن
اخر	اخر واعلم ان الا	م	للحمل بالملك على الاطلاق بل لكل	لنفق	في النكاح على المباشرة	ش
هـ	هو منفي فميراث من يبع	وله	الحرم لحد اعني لذكر قريب او لم فهو	ينصب	اليه العتق اذا	ا
ب	سباه او مملوكه بنفس	الملك	والحمل للنكاح اذ مته	على	الاطلاق بل	ل
ب	بحوف العتق والعجز	او	صداف لحرمة وان تكون مسدودا	كل	ذلك ليس فيه عتقا	نا
ن	خلاف والعقود له	افضل	ويحرم عليه نكاح جارية الزين	حال	يصير لحد من الناس	س
في	في زوجته اذ مته	ا	نسخ نكاحها وكذا الحرمة تحجب	نقول	اذا مملوكه لم يبق	ق
ف	فيما بينهما نكاح فان	لها	ولا ينكحون من مملوكهم ويحرم عليهم	قام	بلعانها او	و
د	وصل طرد فبالنكاح والنكاح	س	مجموعت على تحريم العتق من غيره من	النكاح	ويحرم نكاح المحرمات ثم	م

ا	اكثر من اربع حرام	كان	له من ملك اليمين ما شاء و	ما	العبد فلو نخل الاربع	ع
ل	له بل امرأتان	من	الحرم نكاح الشفعا والمنة ونكاح المحل	خدا	ف وقد خصص	ص
ت	تخبر به اهل العلم	العلم	بما اذا شرط في العقد ويطل اذا	زيد	فيه شرط خيار ولو	و
س	سامته ما بنا في العقد	و	شرطية مثل انه لا يبايعها الا اذا امكنها	او ما	بطاؤها الا ونائبك	او
ب	بان انه لا نكاح بطل	او	بم العتق يحرم البيع بخطبتها من	عدا	زوجها الا اذا اظهرنا	ا
ي	بو ميذ نكاحا وليس	دب	ان يزلم غيره في خطبة امرأة فان خطب	زيدا	ولا واجب فحينئذ	د
غ	غيره باثم بخطبتها	و	نكاحها باب خيار والنكاح اذا	و	جد احد الزوجين جنونا	ا
م	من اللزوا كان له	الفضل	عليه بالعاقبة من لجزام والبرص	ليس	به مثله كان	ان
ا	الخيار له واكثر ان كان	عقلا	صاحبه في الاصح ونجسو	ز	له الفسخ اذا استعرض	ض
ز	زوجته زفوا او فراقا	نم	لها الخيار ان كان عينا او محبوا	يد	وم امد خيار ثم	م
ي	يجوز لها الفسخ	با	لحباحداث ايضا ثم انما ينظر	اولا	ان وقع الفسخ فيما قبل	مقل
د	دخوله سقط المهر	يعو	دلها منه شيء وان كان بعد ففقد	يكون	العيب حادثا فاذا	ا
ع	علم حدونه بعد	او	المسيه وان كان قبل وطرها بعد	ز	ولجها او فراقا فالحال	لوا
ل	لوم مهر مثل ان كان	ام	له ولاية اجبار فليس له ان	يد	خذ العقد على من هو	و
ي	يوصف بالعبودية المذكور	هـ	للاولياء الخيار بنحو من خذتم	او	جد مقارنا للعقد لو	و
ا	ارادوا الفسخ بها	كانت	حادثه لم تجبر المرأة عليه واذا	ما قا	لت انه عيب وافر بذلك	ك
ل	لحاكم او قاضية	الا	قرار منه بذلك فخلعت لـ	م	ل بان يوجع بعدا	ا
س	سنة فاذا انقضت	طاف	السنة فلها الفسخ واذا ارادة لـ	م ما	ذكره من رفع الحاكم	هـ

ت	باعتق باله وهي	مضروب	بعد الاقتصار كفاء ان يكون مذ	خلو	حشفته فان كذب	ت
ب	بكونه قد وطئها	كان	يدعيه فالقول قوله وان تزوج	ربنا	على انه حلال	اص
ا	او على انه من	ولد	فربيت فبان خلافه صح في الاصح	واذا	شاءت ففخت وهي	ي
ل	لو شرطه الحرية او	مكا	ناظر النسب كان الحكم كذلك فان	كان	الفسخ بعد دخوله	ه
خ	خرجت بهر المثل والفا	ل	بانه يرجع على من غيبه ضعيف و	بارا	جماع انه اذا جاء	جا
في	في وطئ الامة	يؤخذ	بولد لزمه قيمته ورجع على الغار	ان	خرجت بعينه او امير	ز
و	في صفته مما شرط	استولى	عليها ولا خيار في الاصح	ا	لا لامة بل خيار ثابتا	ا
في	فيما اذا اعتق وهي	على	نكاح عبد وبناتها فواله في الاصح	فان	ادعت الجاهل كونه	ن
ا	الخيار ثابتا بصفته بينهما	حر	زك بالفسخ ففسرها ولا يحتاج اذا	شا	الفسخ الى الحاكم ويكون	يكون
خ	خبرها المفسر	ض	انه يسقط ان يقع العقد بالفسخ قبل الخلق	رفع	بعد الدخول فالمر	ر
ر	راجع اليه مهر المثل	وهو	وهذا اذا كان العقد قبل الوطئ	فان	مقدم الوطئ فالمر	ي
لا	هو وجوب المهر	و	الله اعلم باب تزوجه كناية اذا	شاء	واسلم فاختارت كرها	ا
ح	حلت له ورايت في	سر	ان كان بمؤسبة او غير ذلك او	نصب	فان كانت قبل الدخول انظر	ف
ر	راشد او فريضة	دود	ان كان اسلامه بعد الدخول فانا	يعمل	ان اسلمت هي	ي
ف	في العدة بان ان النكاح	غير	منقطع او تحكما بالفرقة مسلمة	او	سلام منها فالحكم	م
س	سبيله واحد وبعد	ها	ذالوطئها في العدة وقرنا فليس	ان	يعطيها مهر المثل	ن
ا	اما اذا وطئها	ثم قبل	او فرائي الاسلام في العدة فانه	يكون	لها مهر ولو كان تحت	ت
ك	كافر خمس فاسلم فان	الملك	في نكاح لحن باطل فان سلم معه	ز	جرناه عنهم حتى يصح	8

ن	نفسه لترك ولحرة و	الا	نفاق علمين يجب حتى يلجذ من بر	يد	فان مات ولم يعتق في	ف
و	ولحرة فليس لواحده	فضل	على الاخرى فيوقف ميراثه حتى	والا	م والنت اذا الف	ف
ا	الجميع على عقد نكاحه	وجو	امنه وطئها جميعا ثم اسلم لحر	ان	لم يطأها فتدفع	غ
ل	للنت وحدها وكذا اذا	د	خل بالنت فقط وان خل بالزنا	يكون	الاخوة بها وور	د
ق	قول ان اذ لم نصير	اليه	وهما واسلم تحت اربع اما او	ربنا	سلم معه وهو ذو	و
ط	طول من لا يحل له	الكتا	ب نكاح الزملة انفسج نكاحين	واذا	كان من لم يجرموه	و
ع	عليه لزمه بل لا	ر	ان يخار واحده وان كان بينهما	استثا	ها لنفسه وحيد قد	د
ح	حرم عليه الزما وعتق	على	كفرها الحرية واسلم الزما وقف	بلا	شك على اسلمها فلو	و
ذ	ذهبت الى الاسلام في	مقد	مدة علمين ان اسلمت لعدو وارغب	سيما	الثقاة وعلمها فهو	و
ز	في اختيار الامة على السراية	متر	باو فلو اسلم موسرا ثم اعسر	فان	اعسر ثم اسلم قبل خروج	ج
ال	العدة لم يمنع ذلك	الا	خيار وان اسلم على نكاح فزوجه	شا	او نكاح متعة بقا	ا
ح	حينافرق بينهما	مير	المؤمنين ان تزوجه معة او لغير	رفع	النكاح فاسلم ولم يخاف	ز
ر	رسم العدة والمثل	فخر	وجها منه والتفريق بينهما	وان	اسلما بعد قضاء مدتها	ا
ف	يفرق ان فريضة	الدين	الذين انما عليه خبز نكاحا	شا	ت ام ابنتا فريضة	ن
ا	ارند مسلم او لغيره	ز	وجبه وكلاهما قبل الدخول فزوجه	حو	ت بعد الدخول فيكون	يكون
ل	للمامة العدة لاد	ناد	ان اسلم في العدة اقرا والحقنا	ذلك	الوقت بالفرقة والكاف	و
س	سلك دين لا غير	فصل	او يدخل في الاسلام ولو	يقول	انا ارجع الى اصل	صل
ا	الدين الذي انا عليه	احا	بي لم يقبل منه كتاب الصد	جا	زوا النكاح مسلم	ا

ك	كثير ولا قبل ولا نكاح	ب	نكاح بصدوق فان كان بصدوق	ن	نكاح بصدوق فان كان بصدوق	و	وصداق سر عينا
ن	نافذ بما عقد به الا	بن	الصغير لا يزوجه باكثر من مهر المثل	ل	ل في الصغير كذلك	كذلك	كذلك
من	منع الولي من	م	ان الزوج يكملها بغير مهر المثل فان ائذ	م	الولي مخالف قالوا	الولي	الولي
ا	او جبنام المثل والاقا	ل	بان السبقة ينكح باكثر من مهر المثل	ولا	العبد ايضا وهو في	وفي	وفي
خر	خراجها ونجارتها او	كانت	الذمة مشغولة ان عدها فله مهر المثل	سيما	اذا تزوج فاسد اذ افسد	اذا	اذا
ا	انما يتعلق بغيره لكن	الواقعة	لا بكسبه ونجارتها وفي قول يتعلق بغيره	زيد	من ذلك وفي قول	ولا	ولا
ل	لها عليه ما لها في	في	النكاح الصحيح والمثل يعتبر بالعصب	ولا سيما	من سبوا بهما ذلك	ك	ك
و	وليس يجعل مهر	العمة	المسنة مثل الشابة الفتيه كانت	زيد	جمال ومال او شيء	ي	ي
ت	تخطى به اعتد ومن لا	يو	جدها عصبه او كانا وليا لم يزوج	ثابت	منهم لحد ساع	ف	ف
د	دفع مهر نسائه ليقو	م	او قريب اليها ثم نساء البلد وحكم	علامه	ن ملجأ	ز	ز
ا	ان يكون ثمتا في	النفا	بت من البيع جاز ان يكون صدقا او شقا	لها	الملك لو مات او	و	و
ل	لو وطرها او لم يزوجها	في	الا بغيره وكان لم يطها جاز وان	وا	فقرها سقط الاستناع	و	و
م	مهرها عينا فلتف	و	استحققت وذاها بعيب طولي او جزوي	لها	خذها كما مهر مثل فلواجه	ي	ي
جم	جملة المسمى قدر	الفرق	ومهر المثل الف لزم الوكف	و	ان نسب للفرقة بائنا	د	د
و	ونحو قبل الدخول	من	المهر حرها اما اذا كانت	للفرق	بالفرقة له بان واقع	ع	ع
ع	عليها الطلاق او التزم	سنة	الاسلام او ارتد رجع بنصف المهر	المعروف	ولما الزيادة المنفصلة	و	و
و	وقعت زيادة فلو نصف	خمس	له منها واما المنفصلة كزيادة اعيانه	فد	بالنحو ونحو فيجوز فيه	بغيره	بغيره
ا	اينار للمرأة بين تسليم	و	تسليم قيمته قبل الزيادة وان اقبض	فا	لزوج بلخيار ولو ائرها	ا	ا

س	سنة له بینه وهو قدر	س	سنة له بینه وهو قدر	س	سنة له بینه وهو قدر	س	سنة له بینه وهو قدر
ك	كافلهما ووليها منه لم ينكح	و	لو فرضت بغيرها فله المطالبة بالفرز	لا	صدوق فان فرضت ل	ل	ل
ا	الفرض المسمى فان فرض	سبعة	وطلق قبل الدخول ماله ثم هو لا	زمة	ثلثمائة وخمسون ولو	و	و
ن	تا هزها فلم ينسج	ع	الفرض حقة وطهرها جبه المثل واللام	له	اذا طلق زوجة	ج	ج
م	ما فرض مهرها ولا نال	جا	عاقبتها المنعة قطعاً ومضى جبه المثل	في	نكح غير فاسد وطلقها	ا	ا
ب	بغير دخول فانها تو	دي	نصفه وان جعل عقرها صدقاً فله	مثل	وله عليها ضمان	ن	ن
ق	قيمتها واذا اعسر بالمر	هوب	ام وقف فنحن قبل الدخول فقط والقول	قوله	ان ادعت الوطى لكل	كل	كل
ا	ان يخلف ذاتا رغا	و	اخلفا في قدر المسمى وبجران علي	الناقص	في الخلف ثم بردها	ا	ا
ل	لمر المثل ولا مهر	لد	اخلة في الزنا لها باب المنعة	المعوضة	اذا اطلقت منه	ه	ه
ق	قبل الفرض ولم ينل	مكا	فخرها بالجماع فذكرنا انه بكر النكاح	وما	لطلقة قبل الدخول	م	م
ص	صاحبها نصف المهر	يل	من المنعة واما بعد ليس فان	اشبه	القولين وجوبها	ا	ا
ر	رفقها بها وان تيسر	الي	الفراق بردة ونحوها سقطت	ذلك	ويستحب تنقي وهو كونه	كونه	كونه
ا	المنعة تلوين دهرها وان	صعد	عنها فهو افضل وان تنكحها فلهما	د	تنازعا فالحاكم بقدها	ا	ا
ن	نظرا في جالها ببارا	ه	ظنه عليه باب الو لا يم	اللزوم	محرّم والمنكر قالوا	لوا	لوا
س	يستحب بركة والولي في	ا	لعرس سنة وقيل لجبه اللجان يدعو	ه	ها فرض عين ولو	و	و
ع	حصلها فليكن خن الخ	ملك	والاجابة في اليوم الثاني مستحبة فيما	سوا	اه يكمره الضائم اذا وصل	و	و
د	ذكره واقبه ان	ان	ان ينظر ان كان نطقا وان كان	دا	خل البيت منكروما	ا	ا
ف	في طاقته قدره	على	اذالته لم يحض باب عشر النساء	و	الزواج يجب ان لا يكونا	ا	ا

حرف سبب في السبب الخفيف

ان يسمي بانه في السبب الخفيف

وان يسمي بانه في السبب الخفيف

ان يسمي بانه في السبب الخفيف

حر	حربا بل يتعاضد بالمرء	سائر	الاحوال والابواب في ثمره على دينه ولا	بيضا	على سواها في القسم كذلك
و	في المسكون للجمع في	اقتار	بين امرأتين او برضاهما ولا يطوعها	وا	للخبر بخلصه ولبين اثر
س	سنة يبنى في القسم فان	البن	في انبعاثها ولا يبدى بولحنه او بقره	ليا	خذه من ذوات المعدود
ا	الحايف وغيرها قسمها	وبني	بالجد يد البكر سباعا لا يقضي بالنسب	خو	ذلك ويقضي انهم في
ك	كفها نلونا ولا يجب	في	ذلك قضاء ولا يرد وز الوطى في	قوله	تجبا المساواة بل انا
ن	نقول المساواة في	هذا	مستحبة ويقضي ان سائر باذنها	احد	نسائه فهذا استفاد
من	من سلت نفسها و	العا	دنة للسفر في جلتها بسقط حقها	و	ان منفع من انشاء
ا	السفر صعبة لم يلز	م	القسم لها ويحرم ان يسافر باثمة دون	اخرى	الا بقرعة فان فعل
خر	خرج من اذنه بقضاء	المد	ة لصاحبها ومع القرعة لا يقضي	وما	لها ان تفسح
ال	القول بصحة الجأ	ر	يهر القسم لضررها او برضاء وفي	ا	رضي فوجب لها
س	سهمها ملكه ديا	سد	الرجوع متى شئت وخبر على البكر	شبه	بالجواز ويجرم
ب	بغير حجة وان قصد	او فضيلة	فليس او بينهما في الدخول واليجوز	ذلك	ليلا الا من
ب	بعد ضرره واذا طال	في	مكنه قضي لئلا لانهارا ويقضي	وقدحا	نهارا لغير حجة
ا	اما الزمة فلو	تغز	ي اليها حق وفي القسم للنشوز اما	ت	اساءة المكروه ولها
ل	لا تخف الى فراسته	وفي	هذا بغيرها فان شئت بها فبغيرها	بلوا	تسريح ولما ضار
ص	حقيقا وهو الرخي	سه	في منع حرمها كسرها القاضى فاق	علو	شره عذره فلو
ا	استند النفاق اذ	ست	انما الصلح بغير حكم حكما من قو	مه	وحكام من قوتها حجة
ن	بعضها الحق موضعها	و	بغيرها بالصلحة وادى كيدون على	وندا	الصلحة بان يرضا

الزواج

ا	الزواجان يحكم في البد	سبن	الصلح والطلاق وفي ذيل العوض	با	لبقول باب الخلع للنفقا
و	وجه صحته اذا	خرج	من نصح عبادته وهو مكروه وحري	لسماع	بابا حته عند خوف احدها
ا	العجز عما يستحق	عليه	الزجر او كان قد علق الطلاق فادنا على	مثل	دخول الدار فاذنوا لها
ن	نفعه وتخلق وكان	المظفر	يبقاء الزوجية عند الخلع او بغيره	الا	انت المال في هذا
يس	يسلم الى الولي وليسد	وخل	في ملك السيد خلع السفيرة او معا	رض	في القول بطلونه وما
ك	كان من الامه فلو	حر	ج بل ان اذن مولاها تعلق بكسرها	و	تجادرها فان فقد فحق
ن	نوجب بذمتها وان لم ير	ص	مولاها تعلق بذمتها وان لم يصل	السا	حدة من الولي وعرض
م	ماله وخلع الصغيرة	واما	ها حيا ذاما فلهما فلا وليس للبر	و	غيره ان يخلع حرم
ا	الطفل ويجوز معالمة	اما	مع نفسها او مع اجنبيه ويقع خلع	الو	جل بلفظ الطلاق واما
ب	بلفظ الخلع والعدا فقد	م	الا كثره بان يصرح بخبره او لا	ياح	ولزم مهر مثل ومطلو
ق	قال اطلقك على الف	الز	منها الطلاق وبالف وان قبل	واليك	له في الرجعة ولو رغب
ي	يطلقها فقال وهو ير	يد	ها ان طلق بالف فقبل بان	و	لزمها الاول والثاني
ا	ان ضمن لي الف اتود	به	الى فان طلق وضمن واجاب	الد	ع فور ابان ولزمها
ل	له الف الذي ضمنه	ثم	قال ثم ضمن لي او متى اعطيني	ر	ها فان طلق فنقول
ح	حصول موجب الطلاق	عاد	ت بالجواب فورا وعلى التراخي	و	ملجاء صداقا كافيا
د	ذكر جاز بقوله عوضا	من	المخالع في الخلع وان ذكر	الد	افع عوضا ولم يكن
فا	فاسد لم يلزمه	غير	المسمى بمانه واد كان فاسدا	لو	كاصححا في الاصل
س	سبيلها البينة الا	ان	جلبها البينة سطل ورجع الى مهر	و	لو قال متى اعطيني يوما

الزواج

ق	قبا فان طلق ولم يقابل	بوصفه فاعتقه قبا فملكه طلق عند	الكا	قته واستحق من المثل	ل
ا	لها القبا فلو عيكة وح	ما اذا وصفه بصفة التمس المهر في النكاح	س	ملكه والبيان لم يكن	م يكن
ط	طبا به ردة و عا	والى من المثل وان العا به ردة على انه	و	يخرج مرويا	ا
ا	اوجبا البينونة م	الخيار بين الرقة والامساك وان خرج	الدرج	كما بانته وجعل	ل
ل	له من المثل واذا	قالت المرأة طلقته نكاحا بائنا فطلقتها	و	احد استحق ثلثه واذا	ا
س	سالت منه الطلاق حرجين	فطلق بخبرين لونهما اخضر و	الفر	ض على من هو	و
ب	بالخلع وكبرها ان تمسك	وذا ما اذنت فيه على الزيادة من الزنا	س	وان نسبها الزيادة	و الاصل
ب	بانته من المثل او كذا زيادة	سب الناس منبها ام لا وار اطلق	و	جبت الزيادة عليه ونها	ا
ا	ام اخلع لم يفرق قبا	بانه من المثل وان خالعت في امره	الفس	بالمض فحب	ن
ل	لم يرد على من المثل و	جينا من رأس المال وان جا	و	رته فالزيادة من الثمن	م
خ	خلاف بين الزوجين في ابر	نصداق او بدل عرطوق سوا	لهر	ة والامة جعلنا	ا
ف	في انكار القول قبا والام	المبدولة اذا اختلفا في جسا	ب	فذهبا او صفها او كم قبل	ل
ي	يطلوها طلقا قات	لمرجع الى الخالف كتاب الطلاق	وا	لطلاق بمضى	ي
ف	في كل زوجة واماة	فلا طلاق منه وكذا الصبي وا	الطريق	الى تطبيق امرته	ا
و	وصول المهر وان طلق	طلاقا والسكوت ثم من بعد بالبس	و	او يقع طوقه فاذا	فاذا
ا	اكره بحق فلا ينكح	في نفقة وبذلك انحلت نكاحا	والر	يقو تطبيقين فثبت	ت
ل	للوكل الخيار بين المباد	التأخير لو قال طلق بنفسك فطلقت	و	من مكانها فاصح	ع
ت	قطعا وان كان ما	يقض التأخير كقول المطلق نفسك اي	و	وق ثبت جازا للتأخير	ر

ق	فاما الطلاق فان	له ثلاث اذ اول طلاق السنة جواب	السو	ال عنده ان يترك	ك
س	سببها طاهر قبل الجماع	ام هو طلاق البدر كطلاق الحائض	ف	طاهرة قد جمعت	ت
قا	قالوا وبالمعنى المثل	ما المباح فطلاق لا يسهل والصغيرة	ولها	مل وحرم في البعدة	ا
ط	طاعة العدة خبر ما	ان رجعا ويقع الطلاق بالبرص	نو	ى ام لم ينو مثل	ل
س	سراج طلاق و فراق	يد في الكفاية للنية فتشترط والكفايا	ت	ان خلية والحق	ي
ب	بأهلك وقد لم تذكروا	نكاحك وانت بته وباب وكالمينة	وكل	ما يقارب هذا فانه	افانه
ب	به لاحق وليس حكم	بالطلاق وطلاق الخاير فان	ذلك	كناية فاطلها وتبا	ا
ال	الطلاق فواضح و	عة قالوا ما لم يفرق المجلس فلم ينكح	بذكر	انها ما اختلفت	ت
ث	ثبت قوله بيمينه ولو قال	الخاير ولكن لم ينو فالقول قبا	ويؤ	خذ بيمينها ولو يكون	كود
و	وقال المطلق نفسك فلجابت	عق قالت انت بغتة نون طلق وانكر الم	ن	وقال انت طالق وذكر	ر
ي	يؤيد انه يريد بها او	ما ذكر مما يمكن قبل منه	وذلك	لو قال هو	و
ل	لها انا منك طالق فان	ع يجعل كناية وما اذا قال ففعل	لجاءا	كثيرة وغيره من اشياء	يا
و	وجودها لا يقتضي الفر	بالفراق فلا يعدي نكاحا ولو قبل لطف	و	قال لهم طلق لي يجوز	ل يجوز
ا	ان يقض عليه بالطلاق	فقبل له الكد زوجة فعالم لاو	كل	جزء كبرها وشعرها	ا
ل	لحرمها اذا طلقه	من صحة الطلاق ولو قال بغيرك او	ن	غيره كالمروءة ونحوه	ن
ا	الفضلات لم يقع لا	ذلك طلاق باب التعدي اذا قال	ع	قوله انت طالق اريد	ت
ع	حصول ثلث وقع	وهي هذه الصفة حمل وان خرج بغيره وراه	د	لها تكون فلا يكون	كون
د	ذلك واذا قال	ارحس لم يند طالق وحرة في التبرق	ت	نوي حرجا لحساب فهو	و

أ	انسان وان لم ينفذ	ب	ما قصد اتباعه وافضل العينة فله	او	يعرف الحساب فصد الخصم
ل	لها عوجبة طلقه لا	ز	او طلق طلقه فتنسأ	ل	ان طلق طلقه قبل
ز	ذلك طلقه او بعد	و	جب طلقا ان طلقه في غير طلقه	ا	لو قال لم دخول بها
ي	يا زينب ان طلق ان طلق	ج	اليه فافضل كيد افوجه والاخر	ك	غير الموطوء بذلك
ذ	ذكروا انها نطلق	و	احد فقط ولو قال طلق طلق	ق	يقع الثلاث ولو يقول
ه	هي طلق نصف طلقه	ل	اعلم الطلقه ثم ثلثه ان طلقه	ب	جبه طلقان وكذا
ب	بقوله نصف طلقين	يا	في نصف طلقين طلقه	ع	ان طلق السبع
س	من طلقه خمس طلقه	س	طلقه فطلقه ولو اني بالواو لم يكن	م	لذا ولو قال بعضهم
ا	او قلت بسا علقه	ب	من طلقه ولو كان نسأوه	ل	صلواتا بها في
خ	خمس طلقات بنسب	ا	كل واحد طلقا فان قال طلق	ت	او مل البيت
م	رعت طلقه وكذا مل	ز	ومل الدنيا او طلق الطلاق	ي	اعرضه وقول لفتي
ه	هي طلق او كذا	و	اجمة ثلاث وكذا كل الطلاق	ل	لها ان طلق او لا فانه
و	وضع باطل ومن	ع	عدد طلاق لم يرتفع كذا	و	يرتفع بعضه بالثلاث
ت	يا تي به تصلي على	ل	يدخلها ثلاثا او ثلاثا	ل	طلق ثلاثا بخلاف ما
د	دونه لو قال لا امره	ر	جل طلق ثلاثا الا انين طلق	ق	المستثنى انما بقصد
م	مبايله فاذا قال الفر	ن	لها ان طلق اثنين وثلثه	ت	من العلماء طلق
ج	جميع الثلاث لغير	ف	بظاهر اللفظ وقالوا ان طلق	و	علقه من طلق او
و	وصيه او عتق او نكح	و	غيره على مشيئة الله لم ينعقد	م	شيء باب الشرط ما

ع	علو على الطلاق	ح	وقع بوقوعه فاذا قال	ف	ذلك ان طلق لصن ما
و	وجد الطلاق وانه	و	اشبهه طلق السنة وان قال طلق	ا	عه او طلق ولحق
ا	او اسم الطلاق او نكح	ل	او اجمعه طلق لبدعة ما لم ينو تعليقا	ن	قال نكح ثابتا
ب	للسنة نصفها	ا	لبدعة نصفها لئلا طلقين	و	فحصل في ثاني حال
م	صارت في عموم	س	لج عليك فز فان طلق طلقه	ف	تطلق في كل طهر
ل	لاقة طلقه و	ل	نما كان حائضا لم تطلق كما	ي	ون سوي طلقه ثم
م	ما نكح حبيضا وطهرها	ع	الحمل نكح او اذا علقه على حبيضا	ا	ان يقول متى
ما	ما نكح حبيضا ففقد	ز	عموا انها لا تطلق بل حبيضا	ك	في الطهر فاحضت او عتق
ق	قبلها وانكحها في	ب	ها والقول قولها وان قال لغير	ن	ان حضما وجب
د	دخول الطلاق عليكما	و	حيض احدهما لم تطلق قبل	و	جود حيض الاخرى ليس
ذ	ذلك مما يقبل في	ا	خلاف فيه قولها بل قوله فلو لم ينفذ	ا	واحدة طلق المكدبة
ه	هناك وز المصنف ومبا	ش	الطلاق اذا كان له اربع فقال في	ت	واحدة ايتكر برأ الدم
ب	بمحض فصولها	ف	ان تقول قوله فان صدق واخذ كان	ا	يز بالزوجيه هي
ن	من مزدوجين وتطلق	ع	كل مكذبة طلقه وان كان المصدق	ت	اثنين طلق كل من
ا	المكذبتين طلقان	و	اعلى المصدقين الطلقه طلقه	و	صد ثلاثا في الدم
خ	خرجت المكذبة مطلقه	م	لذا ولو كل مصدق طلقين	ص	او مرانه لو صد الكل
ه	هنا طلق ثلاثا	ب	لو اوج طلاق مرانه ان كان طلاقا	ا	علمها طلق في
و	وقت ايجابه فان	ا	عليها طلاق الاستبراء فوطرها	ن	تغيبه سنة شهرين

منه في الطلاق ما ذهب

الطلاق ما ذهب

الطلاق ما ذهب

الطلاق ما ذهب

ت	تدكلم به بان وقوعه	ور	وانه اذا قال ان كان حملك ذكرا او	جميع	ما في بطنك ذكرا
د	دخل عليك طلقه	و	ان كان انثى فطلقها فولدت لها قال	الا	يكون الطلاق واقعا
م	من ذلك لك عند	هم	لو قال ان قلته ذكرا فطلقه انثى فطلقها	لها	ها قد اتت بانثى فذكر
ف	فان ولدتهما جميعا في	في	دفعه واحدة طلقته نأى الطلق عن ولد	ت	اولا وان قال ان اطلقت
ر	رابعة فزوي طلقا واعا	لها	فقال رابعة طلقا اعلى فوجدت النصف	اليه	التي على غيرها ذلك
و	وقعت طلقتان	حيه	فالو لو قال متى وقع طلقي	عليه	امراتي فزوي مطلقه
ق	قبله نلونا قال لا يكون	نصف	او وقوع الطلاق بعد علمها او	او	قع المخزول لم ينفك علم
و	وكذلك لو يقول عند	هم	اي وقت لم اطلقك فان طلقا لم ينفك من	لها	فما س قدر طلقها
ا	او جبنه ان لم يطلق	ثم	لو قال ان لم اطلقك فان طلقا لم ينفك	سما	ذكره بي العلم انها
ل	لا تطلق الا ان ثم	مالا	انها لا تطلق عند موتها او لحما او	لها	بده ان تخرج في الاصل
م	منظرة في الزمان مثلها	ا	بضا اذا تجوز فان انظر اليها وقد	ت	فقال ان لم تكني عليه
س	شاذنا فان طلق طلق من	لها	التعليق لو قال ان طلقا في رمضان	قطع	بطلانها في اوله وهو
ط	طوى هلا ولم يقات	النساء	طلقته فقال ان طلقا في اليمن طلق	الا	ان يقول اردت اذا
و	وهل الميراث ينفق بمجه	و	اذا قال ان طلقا في اليوم هذا	في	عند لم يطلق وانما
ر	ربعا له ثم ان اهلها	ارلوا	اليها بالخروج فقال ان خرجت و	عشرة	اهلك كما اهدر اذا
م	متى فانت ط لوصح	بالا	ون متى اخرجت ولم تعلم بالوذن لم	سما	الامر فصال
ا	ان حلفت امر او	مير	فانت ط لوصح فحلفت نفيه لم يطلق	فا	فان منلوا ان يترك في
و	ذا الزها بكم فان طلق	فخر	وجها عمل قولها ان يترك بالكلية	الذي	املكه حر ثم كل

ه	هو اوله فلو نيت في حكم	الدين	طلوقها والعتق العبد وعملها اذا	فيها	وهي بحري فنادي
ب	باسمها و قال يا	ز	ينب اوقف في هذا الماء فان طلقا	ا	ن خرجت فان طلقا فليس
ش	نك في انما انطلق لجر	يا	نه وان قال من بشرتي بعد دم	لف	م طلق ولم يكن
ط	طرافد ومه فبشرته بور	د	ه كذا لم يطلق وان قال من بشرتي انه	وصل	فهي طلق ثم
ر	روته كذا بطلت لان	طريق	الاخبار بدخلها الكذب فان طلقا	وهي	تخاطبه بيمينه
م	هذا فان طلق لم يطلق	ا	ن كلن مجنونان وان قال ان كلن	ابن	فهي فانت طلق
و	وان كلن من اهل ا	الحيل	لعدا فان طلق وان كلن	وا	ليافان طلق وجب
ا	اذا كلن حرا قد	فا	زبا او صان النكاح ان يظن ان نأى قال با	سه	فلان ان طلق ان وصل
ل	لك مال ينفق ان فان ا	با	هذا من حوى طلقه في الجاه	وامر	ها عند غير النكاح
م	مثل المكسورة وان قال	لها	بل ان طلق انما اردت عند قد	و	م زيد لم يقبل ذلك
ن	نعم لو قال من	يد	خل الدار منك فزوي طلقا فزوي	امره	قبله فلو قال اردت ان
ه	هذه تصداه بخلاف ما	ا	ذا اراد تعجيله باب الشك في الطلاق	وا	ذا شك هل طلق
و	واحدة او اثنين فان ا	حمل	له ان يخطا ويلتزم ان ينسب لاوله	نساء	بل واحدة ولو روي
ك	كونه طلق من نسائه	وا	حدة وان يخطا عليه اعزها جميعا	وا	نفق عليها مادام
م	معه الشك فيمن	طلقه	وان طلق احدهما لا يعينها الزمة	نساء	النقيض والبقول في
ا	امرها بالنقيض فغيره	وعاد	وقال بل هذه طلقه في البسلة قبلها	وا	او في غيره قبل ان
ذ	ذي كمل هذا اذا كان	سما	فان مات قبل النقيض فغيره	سم	المطلقة لم يقبل في
ه	هذه التي طلقها بهم	ثم	يقبل في التي طلقها معا في الاصح	وا	قال الامر له الحسية

ب	بالطلاق والحد والحد	ان	الذي اردت العينية قبل والحد	ست	فقال است طالق في
ث	ثلاثا ثم قال اردت العينية	الطو	بف لم يقبل منه في الحكم	وا	وقال انك غرا
ه	هذا الطلاق فكل	ننه	عندي من النساء طالق	لف	عبدى حرجي
و	وقف غرق في	ا	لكل حيي بين فان مات	البغ	فالمذهب انه لا يصد
ال	الا انا نرد الم	هيف	الحكم الفرعة فان فرع	وا	ن قرعن لم تخلص
ت	تلك الفرعة فلو حكم	صل	اليس طلاق ولا ينفذ	لف	بعض اصحاب في
ث	شان العبد وقال برق	وا	اول اصح باب الرجعة	لصد	طلاقا الموطوعة ما تم
ع	عدد بوعوض اذا اراد	دار	جاءها في العدة جاز	كقولك	ربعتك واخفك
ي	يكون ردك امسكتك	راية	نافذ في طلاقها	استماع	ظاهر ولو خفي
ث	ثم يلزم المهر بوطئها	حتى	قبل انه وان حصل	واخرج	لا تسقط المهر واذا
ا	اختلفا فادعي انه	دخل	بها فله الرجعة	واخرج	في العدة يحصل
ن	نقول اذا سبقت بالدعوى	ز	عنت انفسا العدة	وما	انقضت الوعد
ي	يومئذ وانت اذن	ببد	ي فالفعل قولها	ا	دعت انفسا العدة
ف	قوله يمينه فان ادعى	يوم	اذ معا صدق المرأة	شبه	الوجهين واذا اثنى
ط	طلاقا لم يسن	الو	منه بطلقة ثم رجعا	ذلك	وقد تزوجت ام لافري
ع	عابدة بطلقة واذا صد	مر	لحزن طلقا والمعد	الو	ان تنكح زوجا بعد
ال	الطلاق وحصل بينهما	سما	لو يتغيب الحنفية	سما	صحها فلا يعتمد على
و	وطي اليد ثم بعد	الث	اذا ادعت انها تحلت	لث	تدعي بكونه مثل

ت	تلك الدعوى ان تكون	من	الصادق فاجاز زوجها	باب ا	لا	بلد من كل زوج يتطوع
د	دخولا باثمة وغير القاد	ر	كالجوب والاشل لا يصح منه	بنفروا	لحكم بقباس النص	ع
ال	الى الزنا والفرقة	جب	العجز موجود فيهما والادباء	علم	انه لحلف على كونه ناكرا	ا
ج	بما عتقها فوق اربعة اشهر	الينة	ولا يختص الحلف بالله بل	ان	الزمن حيا او طرقا في	ي
م	مقابلة الوطئ صح	وكان	موليا ومجدة النيك والوطئ لجماع	الو	فقتاض بالذكور وهو	هو
و	وادم على البكر والبائنة	هلو	والاست بلفظ غيب في حجب	سما	كنايات وليس موليا	ا
ع	عادم خلف على تر	ك	استيفاء الزوج وان حلف في سنة وروي	لث	بصير بها من ليا كفى	ي
د	ولو قال والله رب	المو	لم لا وطئتك اربعة اشهر فاذا مضت	لا	ربعة فواته لا ادنوا	د
ل	لك بوطئ اربعة شهو	ر	فليس بمول فلو ذكر اكثر من اربعة كان	بنفروا	بايدين وان حلف لا	ا
ا	اطاها اللبحم للبعث	بن	وقاكالرجال والدابة واجتمعت	خزون	من بينها فموا اذا	دا
يكون	يكوز موليا وان حلف	على	ترك الجماع في السنة الزمرة فبينه	وجها	ن اذ صح انه ليس	س
الا	الذين موليا فاذا مد	به	وطئها في تلك السنة وبعي	منها	مدة اذ بلاد فلو شك	ك
في	في انه يصير حبيذا موليا	ثم	لوقال ان وطئتك فعلى صوم	عشر	ايام بهذا الشهر لم يكن	ن
ا	ايكوز ومجلف لا وطئتك	ان	شئت فقل في حال شئت صلم لها او	لا	فلا وحلف للربع زوجها	ت
ل	لا وطئتك لم يحكم عليه	السلط	او بايكوز فاذا وطئ ثلثا فاذا كوز	بنفروا	الى الرابعة ثم اذا	ا
ح	حلف اربعة اشهر من حين	ارسل	المولع يمينه او من حين رجوعه الى	ح	رجته وانت تسأل	ل
ع	فيئنه طوبى بالقيمة	لثا	ربه وجماع وان حلف في المدة عليه	مروفا	منه ان غضى	ي
و	في الاحرام حيث في ذ	ب	او ظلم او شتم او مضت فانه يقطع	ولا	يقطعها الرعد اذا	ا

و وجدت في بدتها من	واطلقا رجعا وارتدا	نكر	الاسلام لفظ المنة ولو
انه عجز عن الجماع	طالبتة قال لو قد تلبثت كني وعذرا	هـ فا	هذه فية العذر واذا
لم يكن عذرا	انه يجب وطيرا وانه تعيبه	حشا	فاذا طوبى بالوطي كان
منه الوطى كفر بمينه	او في بانه واخلف بطرق طلق واذا	ماكان	بطل فصار نزع وترك
جماعا فاد استدام ما	ع فيه لو لم يطل بطل التعاضد اذا ابي	على	النية والطلاق وقيل ع
تخصا حتى يكلف الاخر	الي الطلاق باب الظهار هو يحل المرأة	مثل	ظهره وكما ظهر
تذي ويد وكل عضو	نه قال انت على كبره وقال لم	افعل	هذا الا كبره
واجلا لا فليس عظمه	كذا ان لم يقصد شيئا في الاصح و	اذا	شهرها بحرم ملكت قبل
له فهو منظر ولو زاو	طلاق وظهار كان طالق كظهره و	كان	يريد لكل معناها فانها
مع الزوج تكون مطلقه	مظاهرة منها ان كان جريما و	نقلا	للطلاق او لم يكن
قبله مطلقه فقط و	في الحكم عليه عند سببه في	مثل	انت على حرام فلو كان
هذا يقصد طلاقا او ظاهرا	منا بة ان نواهم ليخبر احدهما وفي وجه	اخر	يكون طلاقا واما لو
بين انما كان من المحرم	عسرها او ينو شيئا فله كفارة عين	وا	فاعلقه بنظره كان
المحرم ولو خلبت احد	تلك وقت اذا نظرت من ارجع	سر	ه فانت كظهره فلو انك
حرمت عليها وزوجها ثم	وجب ظهرا حاشا من ارجع	والنوم	المظاهرة كفارة تنكح
فيه عايد ابان	نه مسكها بالظهار وقد ثلث	والنوم	خراقتها فلو انصلت
يؤمذبه فرقة تنز	الطرح كونه ففتح طلاقا ولم يرجع	ما انشبه	فلا عود اصله
نعم لو رجع فالرجعة عود	سلم بعد الردة ليس ذنبا	والثاني	هو عود وان نزلها وقد

اوجب ظهرا فلا عود	ها مصله بالظهار ولو فرق بعد	ماكان	منه العود لم يجعل
ذلك مسقطا للكفارة	انه يحرم الوطى قبل التكفير ويجوز	على	الظهار المسنون
اما الظهار الموقوف	فيه خلاف والصحيح انه لا يكون عوده	فلا	لا امساك
سبيله في العود عند	هنا ان يطأها في المن فاذ تلبثت ثلثة	ن	ينزع ولو قال للبارع
قبله انتن كظهره	وجه من الائم اذا عاد بارع كفارة	الذي	يكفر الظهار وعذره
طلب التاكيد في حكم	ظهار واحد وان قصد الاستناق عند	انقائه	الظهار ويكون بالكلام
الثاني عايد ابان	ه على عتق رقبة في كفارة الظهار	فعلى	هذا بشرط كادى
حصولها مؤنه لا يحل	العمل والكب بخبر صغير واقر	مثل	ميرج يتابع المشي لا
ونفاوز من لا يرجع	هم وجنود مطوق بخبر عودهم	سكان	وفاقد انفه واذا
هو فاقد لذنبه فلو تر	في جوازه وكذا اصابع الرجلين	فان	فقد السبابة للبدن
مقطع الوسطى لم يجز	ها لاضر ومقطع الحضر والبصر معا	ا	وانفلة من البارها لم يضل
انبات جوارها عند	ونجزي مدبر معلق بصفه وذكر القوم	انما	سواء الام ولد وانما
تجني فاضل عن كفائه	عياله كسوف وسكنه ونفقة بالمعروف	سكرا	وحالوا ومنعوا
ايجاب بيع صفة تكفي	وراس مال ومسكن وعند يميني	و	ان عجز عنها الرذان يصوم
لذلك شهرين متتابعين	الهلل يلزمه هلا ليس او ثلثه اثم	ما	انكسر ثلثين فان عجز خفف
او مر عنه بالجوع الى	لا طعام لكل سبكن مد وشروط شرط	ا	لفطرة فلا يجزئ القيمة
خروجه لن تجب نفقة	واب نحوها والكافر وحاشيته	ان يشك	باب اللعان من
عاب امراته بالزنا فخرج	الحداو التعزير على نفسه فله درق	و	اسقاطه باللعان لا يانف

و	قد وزجه غير ذات	المدن	حين يعلم نكاحها او بطنه الطن المؤكد	التا	بت واذا انت بولد لا
ي	بحوزان يكون منه وجب	في	ذلك نفيه باللعان او بطنه ما في البت	لت	وعلم الزوج انه زنا
ب	بها وانت بولد بقدر	ر	احمال كونه منه لعمال كونه من الزاني	ماكان	يجل له النفي للنسب
ه	هذا الولد الحاد بتنا	بيع	الظنون وان كانت حاله ونفاه للمع	على	الفور وان شاء
ف	فيؤخر الى الوضع ثم يعتم	سنة	اللعان وان قال الولد من مائة	افعلو	ذلك لا يشبهه فهو
ي	يعرض على واحد او اثنين	انين	من البقاقة واللعان واذا وطئ بشبهة	مثل	نكاح فاسد فجاءت
ت	تلك الموطوءة بولد	و	نفا لا يبرئ للعا جم من	امقا	نهما وغيرهم واصل
سود	صوره اربعة فان بلغوا	بمعين	فاكثر فلا بأس وليكن عند جرحه	وا	يكون في اثره بكل فعل
ان	ان يزدجر بالغلط	ثم	بغير ما الحاكم وبيا لغيره فاستدرك	وليا	لتلقيها واول ما
ي	يوم هو بالعام فشهد	في	ذلك اربعة بالله او بالصادق ضام لها	ومحج	قد فرها به من زنا اضا
كون	كوله اليها فاذا	عا	ج على الخامسة قال والا فعليه لعنة الله	ا	كان من الكاذبين وتوعد
ا	ان تقول من قيسا	م	اشهد بالله انه الكاذب اربع اربع	لرابع	والا فعليه لعنة الله
م	العباد فين وحي خسر	بع	بذكر الزنا ونفي الولد كل مودة فاذا	ما	لاعت امرأة لحد الشبهة
ع	عند العلم ان لفظ الشهادة	بعد	وايد له جلف او ابل غيبا بلعن او	كان	مقدما لها لم يصح ثم انه
ا	اذا لا عر عن زوجته	ترك	عنها وايد تخومها جلفه ولو اقدم	على	قد فرها بجنيح واد
و	وجد من الزوج عورة	الوام	ولم يلزم باب النسب من تزوج لحد	فعلو	ام لا الحقة النسب
ل	لا مكان ولا ينفي عنه	صلو	او باللعان فان لم يكن ان يكون منه	مثل	الصغير والموسع اهما
ا	الولد والمدة من النكاح	ح	دو ستة اشهر ان نفي بولد لعان	علما	بنا وان وطئ بشبهة

ي	يؤخذ منها حصل	وبلغ	مدة الامكان لمعه وركان بجبال العلم	وقرها	البلد ولمعه لم يتر
ت	تغير نفيه على الفور ليس	الى	تأخير سبل الما بعد ركبته وحفظ مال	ومحج	فان ادعى جمل
ف	في كونه فوزيا او جمل	باب	جواز النفي من اجله لم يقبل فيه	ولما	رجون عجا اهل العلم
قا	قالوا يقبل منهم ويجو	ر	نفي الولد ميتا ولو ولد في اليوم ولد	مس	ولدا وقال السابق
ا	ابن ذوز النكاح	مد	ه نسب الجميع وكذا لو كان بينهما	ما	دو ستة اشهر وخلص
ن	نا في وطئ امته من	و	لها بولد لعان فان وطئها وادعى	كان	استبرأ لها صدق بمينة
ي	يطاها انتان بشبهة	وقف	لحل مدة الامكان ثم ادعى عرض	على	القافة فان كان قداء
س	سابقها قد حاصت	لث	حيضا او حبضة فهو الثاني ان لم يكن الا لحد	فعلو	ه وحما حران قد ثبت
ف	قطعا ابتلاهما والحد	يا	خذ بقول واحد محجب عند	مثل	الشاهدان المتك قول
ا	القاي فاحصل الزنا	ل	او لم يكن ترك حتى يبلغ في نسب	سو	لن له نفسه ولخاتره
م	منها كتاب الزمان	ثم	لا يصح الا من بالغ عقل خمارا فاصدا	دا	ليبين ويصح ارادها
ع	على الماضي المستقبل والكلام	رابع	الي المستقبل وان حلف على ترك وجب	و	محرم عيه وكرمه لثان
ا	لحد والكفارة فان ورد	ها	لترك سنة او فصل مكره فله الخيرة	عدرا	صلو عن الكفارة او الغفر
و	وهو مباح فهو مأمو	ربا	جتاب لحد استجبا بالانفاجا	ور	لحلف بآية الاسم
ا	او الصفة فما كان	سن	ذلك الله مطلقا وغيره باليقين كالف	ها	والرحيم والحي
ل	لم تبطل بمينه وان تأول	قبل	وان حلف بما لا شر فيه نفسه	و	ذلك كقول الله والله
م	ملك يوم الدين والرحم	و	الله والحي الذي لا يوت فربول	مثل	ولا يقبل وان حلف
ر	رجل بمنزلة كالبول	صول	والسمع والحي لم ينعقد الا بالينة	الساد	لباب الشركة من صفات

ان لا يهاجروا ولا ينشأ

ان لا يهاجروا ولا ينشأ

ان لا يهاجروا ولا ينشأ

ان لا يهاجروا ولا ينشأ

الذات التي لا يحتمل	مواد	ما يحتمل كعظمة الله وكلامه المقدر	س	وحواله فهو كالحلف بالله	بأنه
قالوا لا يقبل منه	السلطان	تاويلو وعلم الله وقدرته وحقه	ماكان	يطلق وصف الله العلي	العلي
به كذلك الا ان يتا	و	العلم على المعلوم والقدر على	علي	فقط المقدر والعبادة	فان
الناويل يقبل لوقال	طلع	الله او شهد الله لم يتعقد وقال	فعله	عهد الله بنشأته لم	م
ن يجعله اذ كناية للمقيم	علي	غيره لوقال افسم عليك بالله لتغفل	نحوه	فان قصد الربط	ط
لنفسه باليمين المتعقد	بلاده	فاع واؤفاد باجتماع اليمان وان	مر	احلف لا	ا
اسكر البدر فخرج فاقال	بني	ومتاعى فيها فدخل لنفسه ودماره	ضمة	لم يحنت ولو لبلى	ي
يمينه انه لا يدخلها و	شا	ان يستديم لم يحنت او لا يركب لا يلبس	و	لا يتصور فاذا	ا
ذهب ذهب يستديم ذلك	ور	ايمنه حنت وكذا الحلف لا يسه ولا	امر	فاستدام حنت وكذلك	ك
اذ لحلف لا يدخلها	والعجب	دهل بها فدخل حنت لا بسطها	نحوه	ولو حلف لا يدخل	ل
ممكن لحد فلنفسه	الفيقه	بالحنح بدخول ما يسكنه عبارة	السا	يل كان القسم	م
علي دخول دار	احمد	فلحنح للحصول لا بدار ملكها	بع	ابن الوالي فخر	ن
الولاية ثم تابع ال	ب	فان كان يربى الشخص نفسه حنت	ما	اذ لحلف من مطبوع	خ
وليها امة فلا ن او	ز	وجته فاعتق الامم وطول الزوجة	يكون	حنح لا اذ بشير	ر
للتخص بعينه وير	بد	ولو حلف لا يدخل هذا الباب	علي	باب اخر وحال	ال
الدخول منه لم يحنت	و	ان دخل من الاول الباب منقوع	فعله	هذا العهد المزمع	م
يجاب من حلف وهو	ناظر	ومشرا في حنطة لا اكل من حنطة	منه	هذا لا يحنت لا ينظم	ط
نبوت الاسم ويقاؤ	حتى	لو طهرها واكلها لم يحنت ولا يحنت	بشر	بالنفس من حلف على	ي

ترك

ترك اهل الجوزان	ا	قسم لا اكل سوفا حنت بسفه لورو	ي	منه شربا لم يحنت ولو	و
اقسم لا يشرب فكان مستد	ا	يسفه لم يحنت ولو حلف لا يذره	د	فه فطعمه لفظه فقبل	قبل
من ذلك حنت وقبل	م	الاول اصح وان حلف لا اشرب	عمر	من هذا الكوز فضبة	ع
عليه وشربه فلا حنت	ع	وان حلف لا اكل كل اللحم فهو مستد	ور	في بطن النعم ومبي	ي
الكيلة والكثير وكذا	ا	الكبد والطحال للحنح به والحلف لا	بي	مراب كل النعم فاكل ما	ا
والية لم يحنت ولو	و	يمينه على اللحم حنت بل نعم وحش	ونحوه	الطير لا السمك احلف لا	ا
اكل الرؤس حنت بروس	ا	وبقروا بل وان حلف من البيض ففعل	النفا	بت المتصلب من الزايل	ا
لبابضه حيا من بجاج	ل	ال وطيلا سمك وجرا واجلف	من	اكل الادم فاكل من	ن
ملح ولحم ولبن و	م	حنح وان حلف من الربط والبسر كل	ماكان	منصفا حنت وليس	س
كاين حاننا حلف	كا	اكل بيرة او طينة فاكل منصفه وحنط	علي	الفاكهة فبالربط العنب	ب
نحنه وبالرمان هنه	ن	منها هي اعلاها واحلف لا يلبس شيئا	فعل	الدرع والجوشن والغال	ال
في الراح يقع ذلك كالنشا	ف	صح انه اذ لحلف من هذا الرد افعير الى	مثل	قبض او قبأ او خنيفة	حصة
ها ولم يحنت به ولمعرو	ف	انه لو حلف لا يلبس حليا فلبس	احد	لخواتم من فضة او ذهب	ب
يحنت وان يغلبه واذاه رجل	بي	احمل حلف لا يشربه ما من عطش فقد	ذكر	وانه لا يحنت من	ن
نوبه لبسه ولا بما	ن	مصبيا لعل لا يشربه ما من عطش او	ي	رجل حلف لا يجحد	حد
ببابه فلا ناوقا الا	ب	بالضرب ثم حنح فتنف شعرو	و	عضه وربط يديه	ه
تتكيد به حنت	ت	ذ لحلف لا ينكم فقرا القرآن او سم	نحوه	لم يحنت بذلك ولو	و
اقسم لا يكلمه جهر ولا	ا	افاشا داليه واكتبه او اقبله لم	النفا	فيه اليسير من المال ببيع	8

م	من الطلاق وما فيه	السا	من الطلاق فانها تعد باكثر من	ثلاث	حيضات عتق في الطلاق	قا
ع	عدته من حين ار	سل	الطلاق وعتق الوفاة الموت والحد	و	لجب بعد وفاء للباين	ن
ب	بان تنكح الزينة كما	وصفو	افلا تلبس جلبابا يحرم عليها الا تستأ	ر	لبناب المصنفه الزينة ما	ا
هـ	هو طيب لا قاتا	ته	ولا تحتضب ولا تدهن عليها الا اذا	ع	من اذ كان بالزنا	و
ع	عسر جازا اذ كان عند	الكا	فه لا يلا وتعلمه ترارا او تنطق	وحقه	مباح والحرم حرم عليها	ا
ل	لكن اذا احتلكت النكاح	مل	في بيع غرل وحقه خرجت نصارا	وما	الليل فلا والليل	ل
ت	نظر البان ايضا	الملك	بمنعها من الخروج الا لسوء	الغرض	وبذا نرى على السكان	ن
ا	او ضرورة ثم ان كان	الملك	له في مسكر الطلاق سكنته فان	التي	نظمت السكنا واجب	ب
ن	نعم لو كانت ساكنة في	الزفر	من نكاحه فلا نكاحا ولا باكرنا	لا	مع محرم لها وحقه لو عتقت	ي
ال	الى مسكن باذنه حرم	ا	لعدته قبل وصولها اليه لعدته فيه	ينصرف	عنه واليه سفر تجارة او	و
ث	نواب ولحقها	سا	ع الطلاق فله ان يرجع وان عتقت	في	حلقها فاذا قصرتا ونكح	في
ز	ومن من العدة فاول	عمل	يسافر يرجع معه لثمة بقاء العدة	المهر	وفه في الياسر لو قبل	ل
م	مخرجي للنقطة او في	بن	مكاني وقال بل الحجة فالطهارة	فه	ان القول قوله والحكم في	في
و	وحلى المقتل في نكاح	العبا	ر او غيرها او شهرة اما ان تعد الخوف	و	نقدم عده حمل في	ي
هـ	هذا في حال خبر على النكاح	س	فتقتضيه عده الطلاق ثم	ينصرف	لعدته البشه ولو لم يجرها	ا
و	وهي في عده فلا بد	من	ان يجرها حتى تنقضي عده البشه	في	العدة فطلق وان ابطا	ا
ا	الزناه استبان	لا	عند ادبها فخلط بينها بعد الطلاق	المنكار	نعم صح نفكو	لو
ج	جربان البان في حلقها	خلف	لحكم في الرجعية فلا يجرى بها حتى يبرأ	ا	لرجعية لا يجرى بعد قضاء	خفاء

ت	نار من العدة او طلق	احد	رجعية في البعد طلق ان قلت انقضى	حدها	وانكرو فان عرف	ف
م	من الزمان ما يتصور	في	مثله انقضاء العدة فانكروا انقضى	ما	اذا قال طلق بعد الولادة	هـ
ا	ان القول قوله وقوله	فضله	الا اذا اختلفا في الولادة فعلى	هو	ما ولدت لا بعد ما	ا
ع	عقدت الطلاق	ولا	اشكال باب الاستبراء كل سبيل	اسم	الملك في امة او جبا	خا
ال	او سبيل لها قبل الطلاق	ياقي	منكها حال وحتى تضع ومن	ليس	بها حمل استبرئت	ت
خ	خلف الملك ببيضه كاملة	الزمان	الذي يستبرأ به ذوات النهر الرج	تعر	فهم شهر واحد وان سوغ	غ
ر	رجل ملك امة معدة	حلك	زيج او مرتدة لم تستبرأ حتى يبرأ	ي	او يزول النكاح وتعد	د
م	منه وليس من ملك	مثله	بل لو طهرها لم يستبرأ الا بغيره	على	ملكه فباعها ثم اشترى	ي
و	وفسخ العقد ففعله	الو	استبرأ على الصحيح فزوجها فاطلقت	الكو	اصحابنا انقضت	ت
ا	العدة استبرأها اما	من	طلعت قبل الدخول فاستبرأ قطعا	س	باع امة وطهرها وهو	و
ل	لم يستبرأ حاكمه خوفا	سل	وجاز والجوز تزويجها قبل استبرأ	لونه	فستبرأ امة نوطاء	طا
ق	قد قنت ثم نكح وكذا ام	و	لدا ما سجد او عتقت فزوجها او معدة	ا	ستبرأ ووطيها	ب
ب	به استبرأ يسوغ في النكاح	ت	مدة او في باب الرضاع انما ثبت	ح	ميه بلبس امة لم تنكح	ت
ض	ضمت ما يمكن في منا	له	لحيض فلو حلب لبنها ثم ماتت فقد	ف	في بطنه حرم وان جبن	ن
نم	نم طعمه حرم ولو خلط	ا	اللبس بماه وحقه حرم سواء كان	سل	اللبس الى كثر الكافض	فس
ال	اللبس يغلو بافاح من	خلو	فانه حرم السوء واللبا والسعدوان	جبر	عليها ما حرم وان لا تقضي	ي
ب	به في الحقة والرضع انما	فه	المسرة ان يرضع وهو حي لم يبر	امل	لحويس جنس منها طيب	فليس
ت	تفع بدونها حرمه	في	المرصعات بسنن الفرو فانما انظر	وبا	عقد مختار اذ في	في

١	زايهم رضعه ولو تحول يوم	د	وضع وانقل من ثديي في ذلك واحد	ب	فالتقت ثم عاد في الحال	ال
٢	ورضعه في وقت واحد ولو	و	لي ضاعة وشك هل رضع خما	و	اولا وشك هل حيا	ج
٣	هذا الرضيع حين دخل في	ه	الي اصل جوف ام لا لم يحرم و	ا	لم ترضعه بغير الغارم	غ
٤	ويصير صلب اللبن والد	و	واياها واولادها اباؤه واخوة و	ر	الي الخوف مما الرضا مثل	ش
٥	النسب وعند الشافعي رجم	ا	لو كان الرجل خمس عفا	ل	مستوليات فوضع صبي	ي
٦	جسيم من مرة كفى و	ج	صار ابنه حرم من ايضا على البص	و	ذلك لان اباها كان ولينا	ا
٧	تلك النسوة وكل من	ت	نسب ولد فاللبن له وحكم	ها	ذا اللبن لا ينقطع لا	لا
٨	من ولدن غيره وان	م	النظاير وكذا لو انقطع عاد	و	ضع بين زوجتي اما	ا
٩	ارضعتها امرأة ولم	ا	ة او ناسية فانه يفسخ النكاح	ن	ونفسد على الزوجين	ج
١٠	عقد نكاح برضاع صا	ع	على نفقة مثل باب النفقات	و	يجب به يجب على	ي
١١	الموسر مدان والمد	ا	عشا ودية والمهرمة والبر	ا	بالنقطة مد نصف هكذا	ا
١٢	حصوه ويكون جيبا	ج	كل يوم عن قوت البلد عليه	و	وجبه فان ترضيا بالبد	ا
١٣	ذلك بعوض فوجها ولد	د	بالبهة منها الجواز وكذا لو	ا	لا والادام ما كان غالبا	ا
١٤	في البلد فالخلف يسا	ف	اعسا قدرة الحاكم ومن لا	كل	لحمه يادام اصله	ص
١٥	ولجبها الادام اذا	و	مغيرها ويجب لها كسوة تقع	اسم	الكفاية والعماد القوام	ق
١٦	البلد عادة اهل	ا	الزوج ويجب لها فاذا في الشا	يلعب	به وما يكون	ن
١٧	تقومها عليه من التبرج	ب	العادة لا الطيب لما يفضله	لا ينع	من الخفاف ونحوه ي	ي
١٨	طلب المنط والدم	ط	تحتاجه مما تنطق به السيد	على	الزوج ولجب لها	ا

١	غنى ما كان له من	ا	منه للطبخ والاكل ونحوه ويجب السكن	ا	ما يجب لابق بحالها	ا
٢	ثم لخدمته في البيت	ث	لم فان قالنا لخدمها لم يلزمها و	من	لزمه حدام لسيانته	لا
٣	شك في وجوب نفقته	ال	منه وكسوتهم وجب النفقة بالنسبة	ث	لعقد والتكليف بالبر	ض
٤	لنفسها وان لم ينقلها	ل	اهلها وجب النفقة للبيعة على غيرها	ح	ة كانت او امة فلو	ا
٥	والنقطة العجز عن الوطى	و	ة بمرضها او قهرها والعياله	ف	والامة ان كانت تختلف	ف
٦	هكذا السيد الى الفر	ه	ومن نفقته الى السيد نفقة له بالان	لا	اذا سئل ليلوا في ابله	ه
٧	فان غاب الزوج فبعت	و	يعلمه بالتكليف لنفسها او مكنت بعد	ع	دما انا يمكن وصوله	و
٨	اراد وجب النفقة من	ا	الوقت وسقط بنشوز وسفره بان	ف	وكذا باذنه اذا	ا
٩	جري الجرح بالجرم او	ج	فادن لها بالادام حرام بالجر	ل	خوع نفقة تاما له	م
١٠	تساخر لا يجوز له	ت	احرامها بغير اذنه سقط بالاحرام وذات	ب	لنفسه صوم نقدا	ا
١١	متسع والاصول المظوع	م	بغير اذن المظف ابان وجميع الرجة	م	الزوجة في المون	ا
١٢	التنظيف فالبهية	ا	المطلقة البان فيجب على الزوج	س	ها بالسكن وذات محل	ل
١٣	عليه نفقة ما كسوتهما	ع	انفق حامله فان جابله استرد	و	معددة الوفاة تختلف	ف
١٤	القول في وجوب نكاحها	ا	فانه لا يجب نفقة على	ن	وان كانت حاملا وقت	ف
١٥	خبر الزوجين فقال الذي	خ	نفقة ثلاثة اشهر وقال شهر	م	التمكين اذا اختلفا في	ي
١٦	نفية صدق وبمينه	ن	تاخر من نفقة ما صار دينه في الذمة	و	اذا اعيبر بها قالها يكون	ك
١٧	وجه البصر والتمتع ان	و	لكن الحاكم فان شاور المقام	ما	بعد عن لها الفسخ روي	ر
١٨	العلماء ان لها ذلك	ا	يكان وماله منه على مسافة	ا	المعسر والمكسب فلو	ا

ك	كالنفقة ونزل نزلنا الرجا	مكا	ن والكسوة اذا اعسر بها فكمثل	ذلك	ينسخ بها والمعروف	ف
ف	في نفقة الخادم انه لا تقو	يل	للفسخ على اللعسار بها لكن ذكر	وا	انها تثبت دينا ويقضى	ي
ثم	ثم لا دم كذلك والعبد	الذي	له زوجة ان كان مكسبا ف	لثا	بت ان نفقة ما تحتب فيها	ا
ا	اكتب الخبارة عن غدا	ذكر	وانها تتعلق بتمتع ولها الفسخ بعد ثلثا	لث	باب نفقة الزوج للزوجة	ل
ل	لهم النفقة وكذا الفروع	نا	نا كانوا او ذكورا وان حالف	كل	او اخر في دين الحج	و
ن	نعم يسقط لكسبه غنا	هـ	غير المكسب ان كان ينطلق عليه	اسم	الصغير او مجنونا او ثلثا	ا
ف	قلنا بوجوبها ولما اذا	كان	كبيرا فالصحيح انما يجب للزوج و	في	اعناق الباب خلاف	ف
ص	صح العلماء وجوبه و	من	اوجبوه اوجب نفقة زوجته ودية نفقة	اخر	ما استوها ثم بزوجته ثم يعطى	ي
ا	الولد ثم الاب ثم الام	بعض	او نحو الام لحي وتيل يستويان فيهما	هـ	والابن قبل ابنة وتلك كانه	هـ
ج	جميعا وراستوى فرعاه	امر	بنفقة معا وان لم يستويا اوجبنا	ها	على الاقرب والابن اذا	ا
ت	تنازعنا فنفتقته لزمها	السلطان	الاب ثم اباه الا قرب فالقرب ثم	الثبوت	بعدهم يلزم الاصول	ل
م	منهن كذلك ولحم	المكسب	في المطالبة بها ما لم تفت فانها تقصر	مثل	نفقة الزوجية دينا نعم	م
ا	اذا فرضها القاضي فلم	الحا	هرة بطلب فابتها عليها ارضاع ولها البلاء	حد	راجله فان يلو	ق
ع	عند مرضعة تعيبها	هدا	رضاعا وان وجد عسيرا ازم فقط	معه	من العلماء يقول بتصور	صود
ا	ان لا يحد الاب كرها والام	قطع	او كثر من بطنها اجماعا بارضاعه	و	اذا طلعت لجره مثل فهو	هـ
ل	لازم ان تجاز ان تلزمها	اباه	وان تبرع بالجنسية ثم يلوها ان يكون	فاعله	له قبل الحولين كذلك	ذلك
ع	عليه نفقة رفيقة وكسوة	حر	م عليه ان يضيعه وان عدم نفعا	وحد	مه والسرية تفصل في امر	منه
ص	صعة نفقتها ومغزو	من	كسوة باعلى نفقة الخدم وكسوة	معه	في ذلك على العرف ثم	ثم

ب	بعد ذلك يجب اذا	وا	فاه يطعامه بطيخة منه لا يكفها غيره	وما	لا يطبقه ويرجعه في	ي
و	وقد اختلف في السفر والاقامة	قائمة	ويجب في السفر للجارية والاشارة	اشبهه	لا يجوز ان يؤخذ	ذ
ال	الا ما فضل منه	بعد	لها وبيع ماله في نفقة البريام	والو	فيقوان تعذر قيم الكرا	كرا
ك	لا يكلف فح المأكول ان	فا	تد بيعه باب الحضانة والامانة	ا	ليتوبها ولا اخذ	خلف
ف	في انه لا يتقدم امر	هـ والو	الطفل ثم امهاتها القربى فالقربى ثم	بع	امهات اللب ثم تقدم اختا	ا
ثم	ثم خاله ثم بنت اخ ثم	مقا	م العمة بعد بنت الاخت ولجدان	كل	من لا يرون فليست من لعل	ل
ال	الحضانة وتقدم لخت من	مه	وابية على لخت من ابية بنسب	اسم	الحضانة لكل ذكر حر	حر
قا	قريب وراث ولا تخلى	في	يد بنت عمه المشتهة وتسلم الى	موت	بعينها ابن العم ولو	و
ص	صارت لذكور وان كان	الا	م اولها ثم امهاتها ايضا	على	الترتيب ثم الاب ثم	ف
م	من بعد لامهاته ثم اذ	مر	بعد للجد ثم امهاته وقبل يقدم	ثلاثة	على الاب فقبضوا	وا
ا	الاخت بالابوين ثم الختلام	ثم	لحالة والصحيح هو الاول واذا	اخر	مرس التمييز طفل	ل
ج	جعلت لجنه اليه فلو	انه	اختار وحدته ثم لا يجوز له غيرها	ف	انه اذا اختار الاب لم يبرح	ح
ت	تحت يده ولا يمنع اذا	نزع	به شوقه وزيادة له وازا شاق	نحو	بنتها لم تمنع زيارتها وترك	رك
م	مرة في ايام كالعادة لازا	بد	عليها ولا تزورها ولا تزورها البين	قدم	اختيار الام كانت اقاما	ات
ا	البنت ما لا ياتي الاب ولا تزور	هـ	وله زيارتها والاب مع البلاء	و	مع الاب نهسا اذا ولو	و
ع	عدم الجحد واختار لحد	من	العصبة قدم على الام ولو	بدر	ن الام وكرهتها ما	ما
ا	اجزنا الجباها ونقل الى	الطا	نفقة التي بعد على الترتيب	وما	لرفيق ولا من يعاب	يفتا
ل	لنفقة حق والكافر لا بد	عد	لحسن مسما واما المروضة فني	اشبهه	الرجلين ان تزوجت حر	و

ع	غم الطفل او قريب	وكان	من اهل الحضانة بعد استيفاء ذلك	ولا حلفا فافاد ما	لا
س	صار للسفر لنفلة والاب	من	او قتر من بعده محارم العصبه	رج من الحبيبة لا يمكن انقلا	لا
ب	بشره او يعطى بنته	مره	كتاب الجنايات ولا يقتصر	جنون فلا من صبي	ي
و	ومبرم ويقتصر من خروج	ما	اسكره والعبد والكافر لا يقتصر	حد منها صنبه ولو وقع	ع
ال	العبد بقتله او رجل	كان	كافرا بكافرا فخرج فقتل كالح	او سلا من ماله المخرج فلو	لا
خر	خروج لهما مئا	و	جب من القصاص ويك بقتل	بالموت ويقتصر لالب	ب
م	من فروعه ولا يقتصر	م	فروعه ويقتل بدني بدني	اعني المرتد اذا	ا
حلو هذه الاربعة		يا ايها الناس في هذا السخط		حلو صحيح	
اسطر حلو صحيح		وانما هو بياض صحيح وانظر		وبياض صحيح	
وبياض صحيح		في العبادة تجد حجة ايضا		فلبت امل	
ت	نار عليه ذمي فقتله فلو	سه	في القصاص منه ولو اذ المخرج ثم سلم	لجرح فان فيه خلاف	نكلا
م	معظمهم يقط القصاص	احدا	لقول يقول ان قصر ذمي لودع وجب	جب القصاص العمد وافعال	ال
ال	الحفا لا قود فيها	وتما	ها الذرية كزيريه فاقبل العمد اذا	ل يقصد بما يقتل عاونا	ت
ل	لا لا يقتل غالبا كعصا	بنين	وضرب السوط هذه اخوة شبيهة قالوا	لا قود فيه ولو	و
ج	جنبه من الطعام وقد	تقدم	له رجوع علم به او كان جسر منه	من موته فيها فلو بنجيه	جيه
م	من القود بنية ونقص	السلط	بالقود على غدا برب يغير مقتل	منها انهم والمحتسبان	لا
م	منها فلو اذله او ذك	الملك	يلزمهم دية شبه العمد لو ضرب بقتل	يضر به حتى ذهب	ب

و	وجب القود وحصل	الو	لقاء في ناد او ماء مغرولة او غيرها	لذا كسر	ا
ه	هلك والقاء وقد	نرف	به على ما في النفقة حوت والسغة عفا	اذا	س
و	وجب ولو اكرهه لو	اليه	او غير على قتله لزمها القود ولو	كان	ب
ا	التميز لزم اذ مروا	سر	رجلا او اسكه لم يقتله فالتق	على	ه
ج	جائزا الشراة عنك	دو	في شهادتها ما يقتل بها فرجعا وافر	اكنه	و
ت	توخي له ساقا تلو	وا	لقاء في طعامه فاكله او جلاوفا	كنه	ب
م	منه قود بل دية وان	قام	واكرهه على كاله وجب القود ولو قتله	من	ع
ا	لجباب القود وان كانت	به	سلعة فقطعهما جمل اعتد	احو	ض
ع	عليه القود وكذلك	ا	لا انسان لو يشترك في قتله الو	قود	م
ا	اما اذا قطع احد	با	ديه وحزة او خرق قطع الاو	مثل	ي
ل	لكن شريك الخنثى اذا	ما	تعمد لا قود عليه ولا يقتصر من	رجل	ك
ع	عندنا في شريك المقتص	وفي	شريك قاتل نفسه خلاف ذلك فظهر	يقال	ر
ق	قاتل وليس بموح كان	ذلك	شريك القاتل ثم القصاص في الطرف	له	م
ل	لو اشركوا وجمعهم	الوقت	وقطعوا عضو انسان فطعنوا	مر	ه
و	وجب القصاص فيها	قد	منها وجب المخرج التي ينشئ اليها كرها	يم	ن
ال	التخذ ولو اذ ضحها	مت	لجرح بعض راسه ومثله يستوجب	او	ا
خ	خلاف انه بوضع	عليه	الكل واذا اذ مسحة اخذ راسه ولو ان	امرا	ل
س	راسه بمسحة قال الشافعي	صحيح	او ضح او اخذ راسه لزيد	ه	م

الحرف في النسخ

الحرف في النسخ

الحرف في النسخ

الحرف في النسخ

ل	الطفل لم يتعلم لم يكن	و	الطفل ذكر ينقل فان ثبت	مثل	نابه سقط القصاص لو	د
خ	خرب الميت وفسد امر	الو	بالصبر حتى يبلغ باب موجبات الدنيا اذا	جا	وصي على شفا	ا
م	موضع عال فصاح با	زا	يد او ناداه او شتمه او خافوه قا	لو	انجب دية مغلظة وقيل	ل
ال	القصاص لما البالغ اذا با	ره	بمثل ذلك فوقع منه وما	ت	فلو دية في الوعد جعل	عل
ك	كالبالغ رهو سطحي	بعد	فوقع والمراة اذا ذكرت بمسئ	وط	لبها السلطان فالت	ا
ف	فرغاضته ولو طرح بوجوه	ولد	اصغير او فحان لو وقع هاتين ذنبا	لو	ان وقع فيها وهو	هو
ث	ثابت البصر تلقاؤه	ه نور	فلو ضامن وان كان يفي ظمما	ت	ضمن ولو تخلف السقف	ف
م	منحته وهو بهر بنجكم	الدر	يجب ضمانه ولو سلم صبا لساج	و	امر بتعليمه ففرقه	ي
ال	البحر ضمنه ولو حفر	عل	ملك غيره ابارا عدا واناضن	كلها	يقع فيها ولو حفر منها	ا
ش	شأنه في كونه او كذا	بن	له صغر وعاد بانسان فوقع فيها ضن	اشبه	القولين ولو جعل	ل
ت	تلك في خطر يضيقت	عر	ها المسلمان ضمن الوقع فيها فان التعت	ذلك	باذن امام المصلحة ثم	م
ر	رفع الضمان والاضن	د	جميع ما يتولد من جناح الى شارع الضمان	و	الميازين يجوز خرقها	قد
ا	الجواز بضمان التلف بها في	سنة	لحو لو وقع الخراج منها على انسان	الفا	بت فقتله حتى بالدية	ا
ج	جميعا وبالكل في البض	ربع	ولجدرت المايلة اذا كانت	من	وقت البناء الموشس	لوس
ت	تصور ما ياله في البناء	و	جب منها الضمان كل جناح	وهو	مستوفى وضمان	اصلا
م	من ذلك ولو طرح فتشور	نما	روطيع ونحو في البطارق ضمن	كل	ما تولد له ولو تعاقب	قب
ا	السبان بان جرحها	نين	بئرا عادي او وضع خرخر جرحا فتعثر بها	ا	نشان ووقع في كبري	ج
ع	عندنا السب الاول	استر	الضمان على وضع حجر فان لم يتصف بها	سم	المقدي ضمن الجاني	م

الحرف

ال	الحرف لو عثر بها غير النجس	الفا	ها فتخرجت فغسلها اخرها فالتقا	عل	المذبح ولو عثر من	من
خر	خرج بمنى نائم او لمعة فالقا	ض	بهدرها ان ماتا والطريق متسع	ما	ينه واضافا فالواحدة	ه
م	مهدر العارضة او في	قريب	ضعيف والواقف ضمن لا العارضة	ل	الصحيح وان اصطد ما في	في
و	وسط الطريق فالتا حكم	الدينار	وجب على كل نصف دية فان كان	العقل	عدا افتقار وان لم يقصد	ا
ا	الاصطدام كما اذا الجبايا	لنظار	فاصطدم فمحققة وان اصطدم لم يرقا	ا	لجنينان فضعفة كل	ل
ل	لازم لكل وان جرح	ي	الاصطدام فمهلك استرها فالحكم	لتقبل	في ذلك ان كل واحد يلزم	م
قا	قيمة نصف دية الاخر	وز	عمواهما الى ناصيتين او نحو ذلك	والامر	في سفينتين وقع التلافي	في
ب	بينهما فاصطدم اربع فيه	يرا	في الدابتين والقيمان كالركبتين	مثل	جرح المنجنيق اذا عا	د
ض	ضربه على احد الرما	ثم	مات وعدا لوماعشة متدولا	ريد	ون لزمهم شقة لغنادية	ا
ما	ما اجتمعوا على البترو	همل	ذمة فسقط واحد فذاتا الثاني	وا	لثابت الجاه ما تو افلا	ل
ا	الثلاث مائة بغير	زله	على الثاني والثالث ويسقط الثلث	وجب	لثالث منله على المنقذ	م
ج	جزء والثالث منله	خرج	لثالث نصفه على الثاني فقط	وخرج	على الاول والمربع جرح	جرح
تم	تمام الدية على الثالث	لاجل	انفراد به وقيل على الثلاثة انذنا	و	اذا افتقدوا وجب كذا	ذكر
ع	على كل دية الا خرفا فم	ذلك	باب الديات الدية	الفا	مه لخر ذكر مائة بغيرها	ا
في	في المدة ثلاثة نواتون	س	لحقاق وتكون جرحا او بغيره	س	في اليس لا يفر من كل قبل	ل
ه	هذه من بله لا فعال	البلد	وفي الخطا عجزه بنحو وبتا	كل	عشر على الجذو	حدو
س	ثلاثة انواع ابن لئون	ثم	حماق وجذاع ثم القتل فيما وقع عليه	اسم	حرم كذا خطا كان او	و
ع	عدا فدينه مثله و	عاد	للمخطا في اشهر الحرم او	بعل	ذي حرم حرم فان جرحها	ا

وذلك العنق وهو الجناح

بجانبه من جهة اليمين

ل	للجميع انوارا وهذا الحكم	نور	ده لحرم المدينة في اصح الوجهين ان	وزن	عضا عن الابل فله الرد	ل
و	واخذوا باليزم حكم	الدين	اخذ معيت لا يرضى احد بال	فعل	م المقول فيه خلاف	ف
د	ذكر في القديم لا نقا	علم	الفدين في الجديد هو الصحيح	ن	علت واذا كان	او كما
ا	المقول اثني او خني و	حالد	مشكل فيه ما نصف لية ولو قيل	فعل	قالتا عدا اخطا	ب
ك	لكل ثلث دية مسلم	الي	ولده وامرأة نصف الجوزي	او	من لم يبلغه داعي	ي
ال	الاسلام لتناغم	ان	لجنيين دية غرة اذا احدثت به	فعل	قالتا قيمتهما تتم	ت
ع	غرة دية امرأة وعلين	هك	جنيين يهودي ونصري غرة كمن غرة	ن	لمسلم وان خر	ر
ق	فبالحافات فلو خرف	في	وجوب دية كاملة وتقل الغرة	اذا	كانت لم تهرم وبرد	د
ص	صغير لم يميز فان فقد	شهر	الوجهين خمسة ابره والبقيل من	كان	معيبا وحسبا والمض	ف
و	وزنه لجنيين والنخل	جها	عنه لحارضة تشوكل والدمية	ا	لباضعة تقطع والمزوجة	و
ه	هذه لغوص في لحم النحر	د	وزلوجة تبلغ الجدين اللحم والعظم	لنو	ضخ الموضحة ويضرب	ب
و	وضخ العظم لها شدة	ي	يهشمه والمنقلة تنقله المامون	ن	الدماع بجلة والدماع	ي
ب	بلغت الدماغ ثم	الا	فصاح للرجل في الموضحة واملعها	منه	فصاح للرجل في الشجاة	ب
ا	التي لها سوي الحارضة	خوي	لا يجب فيها وليت الموضحة في الراك	زائده	على التي في البدن بل الكل	ل
ج	جائز القصاص فيه وجب	سنة	القصاص اذ قطع ولم يبنه واما	مثل	الموضحة فانها لا	ا
ت	تفرض عن الرجل من	سبع	موضحة فكل واحد خمس اذ يضاع	سعد	لها شمة وجب عشر	ر
م	من الابل والاربع	و	في المنقلة خمس غرة والماتون	ن	فيما قبل الموضحة شدة	د
ا	المعرفة به والالحاد	نما	لجانبه وجوب تلك الدية والموضحة	و	الصغير سواء لو شخ	في

عض

كسر من العصب وهو الجناح

منه من جهة اليسار

ع	عض موضحة غير الحيا	سن	فلسان ولد وسعها الجاني فوجنه ولو	رد	في الجابفة فزيادة الموضحة	ه
ا	الا ان الجابفة اذا فقد	و	ربطنا وظهرها فحما جابفتان و	ان	وقطع اذ يده او شهما فذلك	فك
ل	له دية في احد الجانبين	القاضي	نصفها وحب في كل نحو اسنل حكومة	وبرها	ذلك واضح وكل من	من
خ	خرج عينا فصف دية	شرو	به على العي ولم يعم فيسقط والنفس	مخذلك	سواء اذا لم ينقص ضوها	ا
م	منه فان نقص دية حكم	الدين	ق بالحق فان لم ينضب فحكومة	ولها	منه من الجابف بطلب	ل
و	واحد من جفان الما	في	مربع دية وفي المادون وحن الدية	شرو	عوا انوارا الجابف والطرفين	س
ا	ان الاخشام كالصم	وز	عوا ان في النصفين الدية وكذا الساناطون	كل	اختر حكومة لما الطفل	ن
ل	لم يكن قد مضى من عمرها	ر	وبعرفه اماره النطق واستار فالك	ا	تجب الدية فيها	ا
ع	عليه ان ثبت في	شرو	لوجهين ثم في كل سن خمسة الكلس	سجين	للنظر في البقل وفد	د
ص	صحت ابا النسيون كالمطاط	و	بين من قلها من السخ على الصم	صدا	الجف في سن زائده	و
ب	بها حركة وقلقلة	استمر	بها بطله المنفعة حكومة فانقصت فالملة	اسما	الوجهين فان عادت سنة	ه
د	وكان مغورا فلا يحكم	القاضي	ان عواها بسقط الارض عنه ان كان	واحد	لم ينغر اسقطه ولو	و
ا	ابان الوجهين فدية في	وجبه	ضعيف تندرج فيها الا ان في احداهما	مثل	ذلك اليد او ثم	م
ل	ليد نصف دية في قضاء	الدين	ان قطعها من الكف وان قطعها من فوق	حضر	دينها وحكومة ثم من	ن
ك	كل اصبع عشر من	بن	لبوز وعينه كنسبة الدية والمغلة لهما	مو	جب المغلة الباهام بالقطع	ع
ف	فصفها والرجل كاليد في	عبا	مهم وفي حلق المرأة الدية وفي حلق	ت	الرجال حكومة وفي	ي
و	وجد كسر الصلب ويا	س	من المشي وجبت الدية فان فقد المشي	و	الفتاح فديتان وفي عضو	و
ا	الذكر الدية سواء كان	في	صغير او كبيرا وعينين كالمذكور	معد	بعضها يلزمه بالقصاص	ب

ان من افعال العرف وما يتقون

في تفسير الآية في قوله تعالى

الفاحشة في قوله تعالى

في قوله تعالى

عل	على نسبتها والنتيان قد	ي	وايهما اليه كالذكر وفي الايتية وكذا
م	موجبة لدية والنظران	ك	واذهب وجب لدية وكذا السمع في
ا	الحكومة وهو ضعيف في	ب	في الكلام لدية وفي بعض الحروف الوحو
ن	نوحها فيه في الغياب	و	الكلام والصوت دينا وفي الذوقية
من	من رجل رجل اطرافا	ما	لديا ثم سرت الجراحات و
ا	الواجب به ولو توصل	اشبه	خره عمدا ولحم لم يندل فكذلك في
ف	فيما لا تقدر فيه	ذلك	المنع يوجب في الحركات
ع	عصو لحيانه نسبة	ما	نقص من فية لو كان فبقا
ال	الابعد لذل اما الواجا	علم	الاطراف مثل السن والاصبع والموضعا
ال	القيمة في الرقيع والما	ان	يقولها من القيمة نسبة لدية في الحروف
ع	عده خطأ وحسين	ا	لامه تجب في عشر قيمة ارم والله
ر	رجوع يوجب لدية	سما	والدية الكاملة في الخطا في العمد
و	وفرا عام العصبه عالة	الو	يلزمهم الاقرب فاقر برب النسب من
م	منعيف يستويان ثم	من	بعدهم وهم المعقون ثم عصبته من كان
م	منهم سواء ثم قطع النزع في	عوف	بما انفعال بعدهم الى المعقون في قوله عليهم
ا	العتق عطا ان قدر	سنة	الله فان عجز عاقلة السلم في المال
ي	يوميذ منه سوى غير	سبعين	على الجاني وان عدم فالكل عليه في
ت	توحي لثلاث سنين	ثم	يلزم المعاقلة كل سنة ثلاث و

ف	فد سنة او جوا ذلك	استر	اراع على اصل والمرة في سنتين لدية
قا	ولو الاظهر ان	العلم	يلزم المعاقلة بتمتد كل سنة قد تركت
ال	الاصح ان ثلث سنين	الاجل	والاطراف في كل سنة قد تركت لدية
في	في الاطراف ان اجل اشهرها	شرا	موقت لحيانه ولا يعقل في لحيانا
ا	المنع ذكر موافق في اسلو	بالدين	فاذا افقد واحد هذه المخطا وهي
ط	ظلمنا تم نقد بر الشرع	احمد	الامور الغني نصف دينار للموثر بغير
ه	هذا عنه واستغنى	بن	اخر لحوال لزمه باب كفارة القتل و
وي	ويعلم لك البصية والمجوز	الو	الد والعبدة الذي في خطا وعمد وفي حنين
خ	خذ الظهار لتسوي كفارة	ز	عموا في الظهار معنا قولنا اظهرها عدم
ت	تحريم مخالفة السطاة والخذ	بر	منه والبعثا الفوق مجزوع وترك انقيا
لف	لفيف شوكه متاولين	تقي	اذا كان فيهم مطع والافطاع طريق
ال	الصلوات وكفر بالسلف	الدين	واظهروا اعتقادات الخواج وهم
قا	قالنا لم نعلمهم ونحكم	في	شهادة البغاة بالقبول وقد فاضل
ا	لجزية مجزيا في اوضح	النار	لا يجزي وكذلك اذا اقاموا الحكم
ب	باغ على عادل وعسكه	من	المال عنبر في القبال لا يضمن وفي غيره
ه	هؤلاء البغاة لما عنبه	صفر	من البصية بيا لهم بيقون في كذا
ف	فان اصرروا على الجحود فان	سنة	الله جودت قبالهم فان شالوا مملكة
م	منعهم ومدبرهم ولا	احد	يتبع مدبرهم ولا يطلو ايهم في

د	دون ابرية في الثاني	سنة	الله وبه في الاسلام ان كان سلبا	در	بقيا مع ابيهم	ح
پ	يد برين ما و نرس قبال	نار	نة الصباي النساء العبدية في عام في	احوال	الوار الكاملين	و
ا	ان بفعل بالصلحة في مح	ث	مقبول ولا شرف في الفدا فيهم	فا	كان اغبط فلا يجوز	يوز
ب	بطونه فان باور	و	اسلم قبل ان ير الامم اريه فيهم سقط الفل	كان	محاضر قلع فاراد والنزل	دخول
ت	تحكم مجتهد جاز يكون	نما	ان جابا ويردون ثامنهم ولو نزلوا	منها	على مكة ثم اسلموا قبل ما	ا
ر	رسم الحاكم امره ازم	ن	يعتصم دماؤهم واموالهم وان اسلموا	توكيد	الحكم سقط القتل	ل
و	و بقی ماسوه فاذا	ما	ولنا رجل على قلعة في فتر اذا	فعل	ان يعطى من بعض	في
ف	فيتها وغنيمة سجاد	يه	منها فخرج منها جارية لخطها في عود	كان	فيها جارية شتم	م
ا	انها مات قبل الور	و	د بالظفر فلو شئ له او بعد الظفر فالبذل	منصو	ص على وجوبه	ه
ل	له وهو اجرة المثل ويجوز	دفع	مبليهم وهدم ديارهم وخراب	با	رهم وخذل نخام وظفر	ع
س	بسايتهم اذ اذا كانت	في يد	بنة او كان يغلب على الظن انا	نحو	دعا فينجي الكرك والوالي	لي
ع	نهي عن قبل البرهاني اذ اما	رسة	الرجال عليها بالقتال واذا	ضرب	اللهو بكسر كلها لا	ا
ط	طبل حرب وما يوجب	الو	نجيل والتوبة معهم نرق وحا	ض	الماكل بول كل وكذلك	لك
م	ما ذبح لكل و	شر	ب الاضامن فيه وغير ذلك من الخن امر	ما	جلبعه الى الغنم وان اسر	سر
ق	قوم كما وجد الحكم	فه	بانه لسيد باب قسم الف	و	الغنية الغنية ما اذركه	ه
ط	طرا به بايخا خيل و	في	ذلك يقع الملك للفاغين بانقضاء الحرب	ان كان	فيها سلب فهو	و
و	واجب للقتل تم تم	تفر	الغنية خسران قسم خسرانها لما كان	بعض	المصالح كشد الثغور و	ا
ع	على بني هاشم ونبي المطلب	الح	م عليهم الركون لذلك من خط الا نبيتم	ان	خيتهم فقيرهم سوء في ذلك	لك

و	والثالث التباين في قسم	وس	الفقر منهم الرابع المسكين ثم ابيهم	فعل	الزينة ولما باقى الزخاس	س
ف	في قسم الفاغين واروا	بود	الرجل الى هم والفاغين في ثلاثة قلوبا	او	لا يسهم لهم كغير	ر
ال	الرجل فلو كان رجلا فزقه	الله	فرضا فاقبل عليها وبقيت الي	ان	انقضت له بوجي معه	و
كا	كان فارسا ولو عازر من	منواه	حتى انقضت له بوجي معه	فعل	هو على فز من لا يتفع	ع
م	منعت ومن حضر له	جمل	يقال حتى قبل وما بعد انقضت له	كان	قبل انقضت له لم يحصل	ل
ل	له شئ وكان نصيبه	لجنة	ويخرج لصية وائمة وعبد ويكون الذي	جارية	مجرهم ان حضروا في	ي
ا	الامر بل لغيره وكذلك	ماوا	في مع العكس من خدام وتجارب عطا	على	او ظهر كغيرهم اذا	ا
ح	حضر او فاكوا والذين	ه	رضحا يكون من الزخاس الاربعة وفعل	الفعل	الموم للكفارة ينقل القتل	ل
د	ذكر والله زيادة شتر	كانت	تؤدي من هم المصالح والنفى باياخذ	عمل	قال من مال الكفار كوف	ض
م	مال الجزية والخساج	نفسه	وما هرب عنه الكفار فرغما و	مثل	ما في منات من لعل الدنة	مة
في	ضابعا لا والله فخر	يوثر	بالجنس لعل المذكورين في بركة على	الفعل	المذكور في الغنية في	ل
م	ماعداه لا بخاد واهل	العلم	امروا بوضع ديون و عفا يعطون كفاية	مثل	وتقدم في اذ سم العطا	ا
ر	رجال فريشهم ولد النفر	والعلم	يرون او غرب فالقرب من رسول الله	اجب	ويستوي الهاشمية والمطلبين	ن
و	ولو استويا في السن ولجدهما	ط	قدم على اذ وبع ثم انقضت شتم	حرب	بساير العرب بعضهم	هم
ف	في بعض ثم العجم ومن كان	منقول	بالجهاد وما اعطى وثمة كفايتهم	زيد	عليها ومن ابتلى بذا	ا
ي	يبطل منفعة كمرض	بها	صادر منها او غي او جبر وطال	عرو	وهم جندي لم يسلم	خ
ا	اسمه من الدين في الثاني	م	يري ان عقار النفي وضا	حالا	يقسم عليهم كما وصف	ت
ل	لك باب عقد الدنة	تم	ضرب الجزية لا يصح الاتع ولي الامر	فكرو	حقا لا ذما لمن اشتر كتابا	ا

اصح احكم وكذلك

هو في حجب الطول والتعاقب

هو في حجب الطول والتعاقب

هو في حجب الطول والتعاقب

س	سواء اليهودي والنصراني	ثبت	لهم صحف يتسكون بها الصلوات	و	بورد اورد للجنس كذا	ن
✓	رجع اياك قبل التسليم	البيعة	او سلمية الى اهل الكتاب	يد	خلا بعد التسليم	ولا
ت	تصح عقد الخربة	يؤخذ	منهم الا بالترام احكامنا وبديل الخربة	في	كل عام وافل ما يجزي	ي
ع	غز الواحد دينار والناخذ	لؤلؤ	الصغير منه ثبانا لاكن بالترام	موضع	الخربة خراجا ويجوز	يجوز
ا	ان يجعلها ذكوة في نضعها	السيف	وهو الامام او نائبه لو لم يمت	نصب	الخربة ضيافة من جاء	ا
س	سنن بلدهم المسلمين	الماضي	والراجع جاز ولا بد ان يذكر	لا	ضيافا في سائر احواله	ن
م	مقدار الطعام خمسة	في	المدة ايضا والبريد في كل سنة	به	على غني ومتوسط	ت
هـ	هذه على فقير ذي	اعدا	م وتزولونهم في فضل مساكهم	المفعول	واجب والحب لا يدخل	رض
ا	اذ بلغ في عقد الخربة	به	او عقد بيتا نقله ونحوه	فان	القول بالتعريف	ا
س	صار في كل من الرهب	والو	جميع الزمر المهر وكذا الفقير	ادخلت	من التسليم	ل
ل	لزم في مته ولا يلزم غيره	ابل	لان الزمر النساء والخناني والعبيد	او	رجال المجانين فان خفت	ف
م	مدته مثل الجنون	الرها	جم سبعة ورتفع حجب او جاز	لف	ايام الا فاقة في ارجح	2
و	ويجان الذي من البا	طل	ونفسه ماله وان ارى كبحا	واللا	زم في عقد وعقد اخر	هـ
ك	كالزنا اقساه عليهم	على	شريعنا وان اعتقدوه بخبر	م	كالخز فلو نوجب عليهم	علمهم
ذلك	ذلك واذا اعتدوا	او	جب ان يخبروا عن يهود المسلمين	او	جب عليهم ان لا يركبوا	ا
ف	فرضا لا يغزو للحار	لبا	مهم الوالي ان يركبها بالاكف	ن	ركبهم حشبا فان	فان
ع	عبروا طريقا في سر	به	او بلد الجاهل الى ارض الطريق	يف	فوق نياهم واذا دخل	رض
و	واحد الحمام منهم وهو	م	رد المسلمين عنهم ويجزى	الاعمال	ذلك خاتم خد بد في فته	ته

اولا الروايات الناصرية في حجب ملكها

ليور

ل	ليعرف لا يظهر وجرأ	لانا	قوسا وخزيرا وعيدا وليس	و	اذا قالوا لا ونفوا	ن
ن	نقض فيقتلهم به	السلطان	ولو طعن في الدين او صار	نصب	بيننا وبينهم حربا	س
هو	هو على مسلم فقتله او دعى	الملك	في نبلة وطرها او ذباها	المفعول	ان كنا قد شرطنا	نا
و	في العقد النقص كان	الناصر	للموحيكم به نقضا لا فاد	نقعل	لحياد فيهم للامام	د
ج	جعل لاصحاب من	محمد	الرجاس منهم احدا الكنايس	اجب	الوجهين الاتي بلدان	ان
ن	نفتها على اهل ابقارها	فجند	عنهم القوي ويمنعون	الضرب	والسيور في طرقاته	ته
س	سوى حرم مكة مابق	الله	بل نبش موتاهم منه	رند	خل في مكة والمدينة	ا
ال	الجمامة وقراها	بعد	العلم بالبيع ان يخلو	عرا	ن الحجاز وخراجه	و
ط	طلبوا الاذن لجماعة	انظر	رنا اليها او لصلحة	حالا	بل ثلاثة ايام	ل
و	ولما حرم فزبون في قرا	ابهو	ان اداهم عدو وجبال	وا	باب الهدنة والامان	ن
ي	يجوز عقد الهدنة	صاد	فيه مصلحة واما الى	عج	الامام ففقدوا	ذك
ل	له قوة عليهم كان	لحق	جواها اربعة اشهر	ضرب	مدتها عشرة سنين	✓
وال	والشرط الفاسد	في	عقدها ابطله كالمو	رندا	يعقد جزية بدون	ال
م	منك او على ان	نضا	لهم على اعفاء	عرو	او على مال او فرس	س
ت	تؤخذ منا هذا الحكم	به	صحيحا ولو نزل ان	خا	طرح اليه جاز فلو	و
قا	قالوا وان اردكم	حملت	انفسها على اتباعكم	لدا	رجازا او النساء	ال
ر	رد هرس فلو كان	را	او مجانين او عبيدا	فانهم	ويجب الكف عنهم	تا
ب	بعضهم يوجب	باية	الباقون ولكنهم	هذا	نقض منهم وان	س

المصدق سالم وان كان عروضا

المصدق سالم وان كان عروضا

المصدق سالم وان كان عروضا

المصدق سالم وان كان عروضا

1	اهل للتكليف وكان تحت	الملك	حد الا والوالد فجلد ثمانين ومن كان	من	او رقابا بغير	2
2	بشرط بل المحصن هبنا	الناس	س هو البائع العاقل الحد	المو	من البغيف فلو دما	ما
3	بجنونا او صغيرا او رجلا	ص	على فوق او بعد عز وافي فبعيله	طن	جسوا او ادعى انه يفتن	قا
4	دين مع عييه ولو	خرج	منه قد فاعل عفيف فلم يجد حتى	بيت	الفضايله فزنا وجب	ب
5	دفع الحد عزق اذفه	يوم	العفة وفيه حتى يتكلم بشرة خروفا	حبس	وغيره يروى عن عمر بن الخطاب	له
6	سالم لا يبطل احصائه	لسا	ير الناصر فامته ولا يدان نيت عند	الي	لحكم قد فده بصرح الزنا	ا
7	مثل باذني وبالوطي وتر	د	فيه كتابا من اذ لفاظ مثل قول	او	لنا ان انت فاستو العفيفا	فا
8	واذا قال عاشرك من النبا	س عشر	الليلة او انت خبيثة او انت تجنيح	باب	للزنا او اهلون بهم	ذا
9	كله كناية فيخالف مانوه	من	قدف من الناس جمعا كثيرا	او	يجوز عليهم ذلك كما	ا
10	اذا قال اهل زيدا وكذا	شهر	من الناس عزوان قال له هو	ش	يفيان بطي فكناية في	ن
11	ناواه فقال ما انا	فاحذ	حزك ولست تزنك وابن الحلال فهد ليس	فه	صرح والكناية وذلك	ك
12	عندهم تعريض فيعزروا	سنا	وه الزنا الى اوله يعزرفه وكذا زنت	عام	كنت مجوسا عظمي	س
13	رفعنا الحد لو ان هو	ح	بقدر ثم قال ادب بكنم مجوسا والي	انتهى	من الحد حتى يبرأ	را
14	وجع اذكي ولو عني فزنت	وعينه	من الورقة لم ينف فبل يستوفى العضا	و ثمانين	فيه وجهان ولما روي	د
15	ضاحك او عايد فزنت فقد	وضع	او مر الى المحاكم فوجهان باب السرق	و	السارق يقطع الى النهم	انهم
16	مع الحرة شرط قيام	المير	ان يسرق قد رابع دينار فلو سرق	سبعماية	جهل فان يخرج	خروج
17	ناضا اذا نمن الذ	ي	سرقه ثمانية خمسة وسبعين دينار كل واحد	م	رابع دينار فلو نقت	ت
18	هذه دينار لم يقطعوا	من	اخذ سبكه ذهب زها رابع دينار	حدا	او اذا استوتبه فزنا	ع

1	العلماء انه لو خرج عن	مكانه	الجزء نصبا ثم ندم على ما احدث	نه	فردة قطع في ذلك	ك
2	ولو فنه فاسفهما	وذهب	فاطع الطريق ذلك فبان دينار قطع	من	سرق خمر او ملح	د
3	ضرب من المار على فظا الى	ما معهم	منه ان يبلغ مسكرا او نارا فزنا	الس	المنبر قطع وشتر يكون	ن
4	المسروق لغيره ولو	ثم عاد	فادعا ملكا لم يقطع ولو سرق مال الفرس	وقد	ادخلها شربكه حرزا لها	ها
5	في يده فاقطع او جده	منصور	لجته منها لا قطع وشتر عدم الثبوت	اخذت	للصلك او خنك او مال	اي
6	مالك ما لم يجب القطع	وبوم	القسمه لو قرأ امام لطيفة من بيت المال	نشا	فردة غيرهم وعرف	ف
7	جددناه وان لم يقر	لحا	ين بالسرقه له فيه حق كمن يكون	من	الفقراء والمال ذكوة وكذا	ا
8	ذهاب الطعام بالسرقه	مس	الناس رجوع لا قطع واشترط اهل	العلم	لحوز في السرور وهو	و
9	وجود ما بعد حفظه	عشر	الناس وعرفهم في اعداء حرزا فزنت	في الفزع	الاصح يقطع ولو ضمنه	م
10	في جرد مفسوب فجا	من	يلك لحد فنتحه وخن وسرق ما	د	ضع فيه لم يقطع عندهم	م
11	وفي غير خروف لوعب	جا	او غيرها فاحزوها بحرزا فمالا	او	موال التي للفاصل حذا	ا
12	المغصوب فسرهما جرب	دلى	موال ولا يقطع على الماصح ولا يقطع جا	د	بعضه ولا يختلس وهو	و
13	بنفسه لو نبت حرزا	ولي	اخراج المال غير فز قطع ولو جهر النفاق	ب	معا قطع المخرج ولو كان السارق	قا
14	سبيله في ماء او دماء	من	الحد في اخراج قطع ولو حلت طفا	ونقلت	عليه فلو يد فز جميع	ع
15	طفلك ما يعله قال	عامه	احكامنا الصيغ لا يقطع وانباء المالك	القفا	ضحي شرط فلو يواخذ	د
16	سارق اخر حتى يقبض ومن	فصد	بالاقرار وهل للمولى ان يقطع عن	فيه	وجهان فلا ثبت ذلك	لك
17	لزم قطع يده اليمنى	حد	انتم اعداء قطعت رجله اليسرى	ثم	ان عاد بعد قطع	ع
18	منه يده اليسرى	بني	على حاله عاد قطعت رجله اليمنى	لما	خوذ قطعت حدا فادعا	د

و	وجب تعزيره قطع بغيره	س	حذف منها علة اغليته بالنار و	دخل	حل لقطع فيه والباس
ف	في الاكفا بكف يد قد	ن	ت اصابعها فاكنته اليمنى شلوا	زبيد	ه اليمنى قطع اليد و
و	واليمين سرقته حاكوا	ا	في اقطع يمينه قطع واحد ولو سرق	اخذت	يمينه اكلة او حياء
ا	ابانها سقط القطع	وا	ما اليسار فلا يقطع عنه القطع	في	ذهابها بالحقارة اوجب
ف	فيمر الخاف اليسل بكا	س	ه وشوكة ان يظل حتى يؤخذ	للفقران	قطاع اليسل
ر	رعاية المسلمين فمن اخذ	ا	نصاب سرفه من غير شهرة قال ال	الغفلة	قطعت يمينه اليمنى
ا	ايضا رجله اليسرى	نم	من قتل قتل حتما ومن قتل ذهابا	عند	ذلك ثم صلب ثرا فاذا
ج	جاءوها انزل	خرج	بعضهم انه يصلب حتى يسيل صدره	الامام	اذا لونه ملوذة حيس
م	ما يبلغ نصابا او اخاف	يدود	او لم يلخذا ما لا يفسد في وضعه	جاء	ع ان من تاب من هؤلاء
و	واصل قبل الظفر بعد	ا	ة بسقط حذره باب حذره	ل	فيه ان كل شيء
ج	في الاثرية اسكر كثره	وده	حرام القليل والكثير في حكم	الدين	سواء في الحرمة وكون
ا	الحذ على المكلف لا كان	يوم	شربه حيبا او مخبونا او حريا في ثوبا	الر	جل المكر للجد من كان
م	منهم جلد اربعين خنزرو	ا	فاجعله الامام للحرمانين او بعضهما	يحي	نوابه جازي السوط
ض	ضابطه النقية جد الجدين	النكاح	بتعيز الصبي بحري سوطا ويدا	جرحه	حجة باقراده وبنية
ر	رنجة ونحوها فصل	و	المركب معصية لاحيها والكفارة	النظر	لامام في كل احد
ع	على قدر مجلس وطعن وقرب	الفرق	في عبد والاربعين في جرح يمتد	في	هذا جميع المعاني اوضح
و	ولو عني مستحق الحد فاراد	من	اليه تعزيره لم يجز في اوضح	علم	ان مستحق التعزير
ا	اذا عني فلو دام التعزير في	شهر	الوجهين كما في القضاء من	الادب	من لا يطلب ولو

ل	لم يكن يصح للقضاة	د	تعريضه فان امتنع جبر فان طلبة	وعينه	التي بينه كره والموت
ه	هنا انهم لو قلدوا	و	الامر الى المفعول فله القول الطل	من	حال او حجاج طاب ثلك
ز	زاده وكهايته جازو	حصول	لناضين فاكتر في لد جابر عند	العلم	لا ينقض احدهما كلمة
ج	جزم حكما بها الا لو	نهم	اعنه المحصوم او الخصمان حكموا جازوا	قتا	دواله وهو يصل لفضا
ا	الحكم في عذر حذره جاز	بالرفق	قبل الحكم ولا ينشر بعده في الظاهر	ل	العضا باستحقاق من حكم
ش	شروطه ان يكون مسلما	نم	ذكر اخر الامم كلفا جازوا او كان	شهر	الوجهين سميعا بصير انطقا
ت	توليه ويحب ان يكون	عاد	ما لشدة بل ضرر وليس بل وجود	رضا	في الامور يسأل عن البلد
ر	رب امانة وفقه وكن	تفر	ي اليه العدالة وعن في الجس كاه	ن	منهم فيه مطلقا
و	وجب الطلوق يسأل عما	و	عند الاول من السجدة ويلخذا وبيع	سنة	لفضا في تناوذة العلماء
ي	في المشكوك له استخلاف	نهم	في عمله ولا يتخذ نوابا ولا جلا في	ربع	استخذه للحكم فان الجناح فلو
ا	الحجب احد الخبير من كان	جنانة	منعوانه وكذا به بعده عن مجلس	و	بوصي وكراهة وعونه بالقوى
ل	لله في اعمالهم و	قصدهم	وليعد من اهل المسائل فله الجواب	تسعين	يعرف بهم الشهود فان
س	سما جازا وانخذهم	للجلها	فلينخذهم امنا وجمهدا للبقاد فورا	وعرضت	عنده حكومة لملوك
ر	رفيقه او لابنه او ابنه	في	خود فمها الى الخليفة ويجوز لهما ان	معروف	وصديقه واليقض ولا
ي	يعقده في غير لابنه والحكم	الر	سم له هالك لا ينفذ ولا يرتنه ولا يرد	ثانيا	عن امر عن قولها فان كانت
م	من له عادة جازا اذا	بع	العادة ولم تكن احكام حاضرة	فا	ن رعاها فوليها وتخص اذا
ط	طوبى بالحضور في ولية	من	يعتبر ببل سياوي بن الناس فان	فاض	فلك وكذا في بما لا
ي	يقطعه عن الحكم ولو حضر	جاء	عنه الحكم وجايع فلا ينفذ بينهم ولو هو	علا	عطش ولا في جمال

مكتوف نفعه ونفعه

الامور والمعارف

الاستحقاق وان كل صفة

الاستحقاق وان كل صفة

م	مسحطة ولا مفرجة ولا	ذا	موم ومرض مقلوب ولا عند تراكم	عجاء	الامور والمعارف	ف
ك	كل ذلك مكروه والحالت	المرى	اولي فان حكم تفديكم وبلغه بحله و	كر	اعتماد المجلس لذلك ثم	م
ن	شرع له التاديب بحضار	فلخر	ان مجلس مستقبل القبلة والبلد	مه	السكنة حيث كان	ن
و	وان مجلس الخات بالقر	ب	منه نظر معه كتابه وان يكون العذر	ولو	دبير مجلس الشاودة والنظم	كم
ف	في المنكرات والحوال	بلوهم	اهلها ويستحب ان يترك القميص	يدى	مجلسه مخوما وان حضره	ه
ثم	ثم حضور كبير فمن تقدم	حصو	له في المجلس بداره وان تساود بدا	با	لقرعة ويقدم السابق	ع
ح	في حكمه فخره لا يريد	نهم	عليها اغنى السابقين بسويهم	لكرانه	والجلس ليس برفع مسلما	ا
عل	على كافر في المجلس	ولذلك	نفسه من اثر لحد الضيق او قوم ارباب الزور	والنفة	ولا يلقن من لغفل	فل
ز	نفس الحق اما الدعوى فان	منهم	من حوذا تعليمها هو ضعف فلو شفع	واضاف	ما عليه الى فتمته حتى	ي
ي	يغرم عنه جازو وينظر	كثيرا	في الامنا ويتبرهم وفي اموال الايتام	الى	من وصيهم ولو سأل الخدم	س
ح	حضور المعزول توقف	ثم	سأله عن شكله منه فان قال حكم بشهر	تدر	له الحكم وقال ارشيت	ت
ن	شيا اليه لخصم والنوفا	سأل	من سيره قوله وان ادعى جبره نظره	يس	حكمه فما كان على تأسيس	ايو
و	واجتهاد يسوع فلو بعد	الى	نقصه والافضل باب صفه المقفا	المد	عي اذ حضر فللقا هناك	ك
ا	ان يبيك فان امر الدعي	زجبه	فان اذ ادعى لحد الحصين فاداروا	رسته	وتقطع عليه الكلام	م
ل	لباخذ حق البديته	بيد	ه او ظهر من سوادب منها فان اكثر	المجاهد	ة واللد وعنده وان	ا
مد	مدعيها كان يومه	يوم	ذلك باطلة لم يسمعها فاذا صحت	يه	قال لا فوما نقول فيما	ا
يد	يدعيه فان اقر فدعيكم	الو	اذا سأل الحكم لانه المصونه	وتقرها	اليه فان انكر جنيذ	د
و	ولا بينه فزكركم	نبن	او المدعي عليه ان قال المدعي حلفوه	و	ان نكل خلف المدعي بمنا	ا

ا	استحق وان كل صفة	الاستحقاق	بت المدعي عليه لو قال بعد النكول	نظر	ت في الحساب الذي كان	كان
ل	له وجبت الخلف فحلفوه	في	لم يلق عليه ثم كذا المدعي لكان لهذا	مدار	اخر اذا اراد ان يثبت	ت
ب	بجلس ليرى كل المدعي عليه	و	حلف هو استحق وان اقام بينه بغير	س	والعجز سمعت الموم اذا	ا
س	سلبوا العدالة احسن	الغنى	ة في الرد يقولون في شرا والعدو	عدو	ان اربابهم فمهم	ل
ي	يسأل كل واحد عن اليوم	بن النهر	هو وعن الكيفية وكان الحمل فان	جعل	بجوهم ثم يعطى الحق	ق
ط	طالبه نعم لو قال لخصمهم	فا	سقول مكنه من جرحهم فاذا قال	له	بينه جرحهم امسلا	ا
و	وان سال المدعي عن دية	قام	عليه ملو دم بينهما يخرج الشهود	جائكة	المدو دم عليه فان وافق	في
لح	لخرج الملهة قال الحكم	اليه	العضا حكمه وان جعل عدله الشهود	كل	ذلك اليه من مكلة	ه
ب	به وهم كسالى وتهمل	اليوم	والابام حتى يعرف حالهم واليسال عنهم	نهر	ة بل خيفة فاذا علم	م
ب	بعد انهم امرن بيمين البينة	العا	دلة بعد انهم علانية ولو شهد في قضية	لنماة	غير عدول فلا يبد	د
م	من زعم والمعد ان لم يعا	نهر	ه بل عرف ظاهره لم يكن فانه عرف في الباطن	دينار	رجع الى قوله لانه علم	م
خب	خبره وان شهد بعد الدية	من	صينه لحاكم كفى ان يقول هو عدل	وامانة	لو شهد وابعده ثم جاء	جا
و	وشهد حلالا بجرحه	جب	نقدم شهادتهما ونشترط ان يفسر لرج	ايضا	فلو جاء للمعد فقال	فقال
ن	نشهد ان هذا لرج قذاب	بعد	وصلح قدم ولو قال المدعي مرا	العلم	لنقوموا للعلم استوف	ف
و	والاظهر للقاضي حكم يعلم	وخرج	من ذلك حد ودائه وذا سكت لخصم	مضا	في سكونه لانه افراد والاف	ي
ان ك	انكاد جعل نكلا ويعرفه	اليه	العضا انه لم يجب جواب المعبر	في	او المنكرين جعل نكلا فقال	ال
ان	ان حسابا اعرفه في	المعا	جلة فامسكوا له فامسكوا له فامسكوا	وضر	عنه الدين بآراء وخوف	ب
ع	عليه البينة فان عجز جا	ر	للمدعي الخلف واستحق الحق فان سأل المله	له	ان يرفع اليه البينة لعل	ي

ص	رفعها لئلا تظلم طوب	ه	ولم يدع ملزمت من المصلحة وكوا	دارا	للدعوى على غيب أو مبت	ت
و	ولذا تستر وصية ومجنون	وسا	اسماع الدعوى عليهم سمعت فان اقام حجة	كاملة	حكم له بها فان	ا
ض	ضمها وظهر الغائب	لوا	مدت المدة سمعت حجة وكذا البصير	المر	المستد ولو ادعى على اجل	ل
'	اما عيننا او ديننا في	الله	وهو في البلد لم تسمع الدعوى في غيبته	افق	وحضر طابعا والابن	ث
او	اولياء الشريعة	وسير	وه اليه ولا يكلف الحجة الحضور والكل	فيها	وتخلف في بيتها واذا	ا
ضرب	ضرب رجل في الارض فجاء	لله	لها كم في غيبته مدع وابنت تحض من	عين ما	له والاد فينبغي من	ن
ا	الرجل المحكوم الذي	حكمه	الزمان ان يسأله انها بالقضية ما كان	حاربه	عنده الى الحاكم الثاني	ي
في	فيسئول في الالباب لبعض	المخالفين	انها سماع البينة بل ينهها فاجل عدل	و	جبان يسيمهم واذا	اذا
ا	انهي الحكم جازع القرب	فا	ما انما البينة فشر مساو القرب	نعم	ويستبان يكتب كتابا	ح
ل	له به ويحتمه بعد ذلك	خذ	في ذكر المحكوم عليه ويصفه باوصاف	وافيه	يعبره فان انكر الادم وحبا	جا
م	منكم اقبل قوله يمينان	ما	هو اسمه وعلى المدي البينة انه اسمه	فا	ان اقامها فاعال حلف	ق
د	دعواك نظرت فان كان	سهم	مشارك له في الاسم لحضريه و	مقت	عليه الدعوى فان كان	كان
ي	يعتد صارت الخصومة	وج الر	جل المقدر وان انكر فليامر المدي البينة	عنده	بزيادة الوصف فان لم يكن	م
د	دخل بتاكر في الاسم و	ما	وصفه حكم عليه من ثبت تحت عند القاض	اكرهه	وسأل ان يكتب له كتابا	ا
ف	فيه جري محض	ومن	الحكم وغيره فعل وقر فيه وكتب نظره	في	قطره والقرطاس المكتوب	ب
هو	هو من بيت الما في المصالح	وتخلو	الافضل طالبه ويحضر الاعداء والشه على قد	رو	جودها لجمع ما وقع	ع
م	منها ويربط ويكتب عليه الدعوى	دخل	فيها ويبره والترجم للقباض بعدد وجب	من ار	به في الزنا لانا نعد	د
خت	ختمهم شهادة وانما حكم بقرتها	زبد	انه اختلف الفرض والعلل والقياس	يفض	لحكم ونقصه ولو قال	ال

د	لر عوي علي غيايب اومت	دارا
ا	حكم له بها فاذا	كاملة
ل	المستد ولو ادعي علي هذا	المر
ث	وحضر طابعا والبعث	افق
ا	وتخلف في بيتها واذا	فيها
ن	له والاد فينبغي من	عين ما
ي	عنده الي الحكم الثاني	حارس
ا	جبان يسيمهم واذا	و
ح	ويستبان يكتب كتابا	نعم
جا	يبرز فان انكر الهم وحا	وافيه
ق	ان اقامها فاعال حليف	فا
كان	عليه الدروي فان كان	مقت
م	بزيادة الوصف فان لم يكن	عنده
ا	وسال ان يكتب له كتابا	اكرامته
ب	مقطره والقرطاس المكتوب	في
ع	جودها لجمع ما وقع	رو
د	به في الدنيا اذا ناعد	من ار
ال	لهم ونقصه ولو قال	يفض

مذہب و فنی ایما

و	و خضمر نكران القاضى حكم له	فوقف	القاضى على ذلك لحكم فان عرف	وجود	كان حكمه باعرف	ف
ن	ن فاذا باب القسمة وو	الى	القسمة اذا كان منصوبا من قبل الرميما	فا	نه بشرط كونه ذكرا	ا
م	م معدل الحرا عا فابالحا	ول	به القسمة من حساب السام فان كان فيها	نص	وتقوم وجب سماء الانفصل	ل
ح	ح حصلت الكفاية بوجدان	يوم	القسمة في بيت المال شئ فالجزء منه في	عر	والشرع والافضل الشراء	ت
ذ	ذ ذلك موزع على المخص	من	المال كل بقسطه مما لا ينقسم كحجره نوا	نص	فيه الشراء وكذا	ا
و	و وقالوا يقسمه ويعرفه	نعبا	منعناهم وما بطل ما نفعه من غير ذلك	الى	ولكم المصغر فليس	س
ف	ف فيه قسمة الا	ن	يتراضوا ولو كانت القسمة مضر للخدم	ان	كان الطالب لهلهو الذي	ي
و	و وقع الضرر به منع	وان	طلبها شركاء لجبوا والقسمة التي	توقا	بها الحقوق منها ما ليس	س
في	في فيه تفضل في قسم آخر ويا	المعا	في القسمة الاخرى وبعادها كما امر	ه الله	بالعدل ويكتب كل	كل
ا	ا اسم في رقعة نقد	زبه	ثم تدرج الرفاع في بناء ومتساوية	قالبه	شئ منها لم يميز ثم	م
ل	ل لخرجها على الزجر	ابل	لو كتب الزجر والخرج على الزجر اجاز	الله	اعلم ويجوز عن تغيره	ت
ك	ك كل واحد ولا يبطلها	الناخرة	بعدها وما قسمه التغير فيكون	بر	يعرض تخلف لجزأها ثم	م
ا	ا القسمة هذه قسمة اجباد	فا	استبوت قسمة دارين فاعط كل دارا	صوا	اجاز وان كره البعض	ض
م	م منهم وان لم يكن	غار	ما لم يجبر وفي ثياب عبيده ثم	نه	لا من نوعين ثم	م
ل	ل لنذكر قسمة الرذليس	عليهم	فيها الجبار ويمن يكون باجدا لجانين	و	اشياء لا تنصود	ر
ا	ا القسمة فيها فحتاج احدا	يوم	القسمة ان يرد قسط قيمة الزايد اليها	ملكه	فتجب هنا الرضا بالقسمة	ه
ح	ح حين العزة وبعدها في الزجر	الثاني	يكفي قبلها وقسمة التغير مع قسمة الجور	اعلى	الزجر اقراد ولو قسم	قا
ذو	ذو وبالشراخي	وابا	لعرعة اشترط الرضا بعد ما انصفا	مرتبه	لحكم اذا قسم فيكون	ي

الفائض على ذلك الحكم فان عرف	وجود	كان حكمه باعرف
القسمه اذا كان منصوبا من قبل الرعايا	فا	نه بشرط ان يكون ذكرا
به القسمه من حسب السامه فان كان فيها	نص	وتقوم وجب سماء الانفقول
القسمه في بيت المال شئ فالجزء منه في	عر	والشرع والافضل الشراء
المال كل بقسطه وما لا ينقسم كحجره نوا	نص	فيه الشراء وكذا
منعناهم وما بطل ما نفعه المقتضى ذكره الله	الى	ولكم الصغير فليس
يتراضوا ولو كانت القسمه مضره لخدم	ان	كان الطالب لاهلها الذي
طلبها شركاء لجبوا والقسمه التي	توفا	بها الحقوق منها ما ليس
في القسمه الاخرى وبعادها كما امر	ه الله	بالعدل ويكتب كل
ثم تدريج الرفاع في بناء ومتساوية	قالبه	شئ منها لم يميز ثم
لو كتب الاخرى واخرج على الرضا اجازة	الله	اعلم ويجوز عن تغيره
بعدها وما قسمه التقييد فيكون	بر	بع ارض تختلف لجزاها ثم
استبوت قومه دارين فاعطى كل واحد ارضا	صوا	اجاز وان كره البعض
ما لم يجبر وفيه ثياب وعبيد ثم يوزع	نه	لامن نوعين ثم
فيها الجار وحي يكون باجدا لجانين	و	اشياء لا تنصود
القسمه ان يرد قسط قيمه الزايد اليها	ملكه	فتجب هنا الرضا بالقسمه
يكفي قبلها وقسمه التقييد بيع وقسمه الجور	اعلى	الارض اقراد ولو قسمها
لقرعة اشترط الرضا بعد ما انصفوا	مرتبه	لحكم اذا قسم فيكون

في ملك ثم دعاه لم يسبحها
 البينة بملك موزع وقفا
 ولا انزلنا ربح مع اليد
 اسلم لم يقبل حتى نقول
 في الحال لادارة شحاب
 راحته ولا غرة موروثة
 القيمة بل اذا ردت من
 قولا فمن اذ اخفا واصح
 صلح الحرم وراستويا
 معا على الصحيح لو ماتت
 وفق دينه كان كافر افلح
 في دعواه قدمنا المسلم
 او سلام ثم شهادت
 كانتا معا ضيقا فلو ماتت
 مات قبل ان اسلم ثم
 لزم تقديم الكافر ولو
 مات في شوال قدم الكافر
 ضمان وجزه وليس في

في ملك ثم دعاه لم يسبحها
 البينة بملك موزع وقفا
 ولا انزلنا ربح مع اليد
 اسلم لم يقبل حتى نقول
 في الحال لادارة شحاب
 راحته ولا غرة موروثة
 القيمة بل اذا ردت من
 قولا فمن اذ اخفا واصح
 صلح الحرم وراستويا
 معا على الصحيح لو ماتت
 وفق دينه كان كافر افلح
 في دعواه قدمنا المسلم
 او سلام ثم شهادت
 كانتا معا ضيقا فلو ماتت
 مات قبل ان اسلم ثم
 لزم تقديم الكافر ولو
 مات في شوال قدم الكافر
 ضمان وجزه وليس في

نكح مع فم كفيف في الحنث

في ملك ثم دعاه لم يسبحها

رود	علي المدعي الا كان	غيب معين كالمسلمين حبس حتى يحلف وقيل سلم	اليدين جنانا متعذر ومن
م	مدعي وما هناك لو	حبس المدعي ان يحلف خمسين عينا ان ظنها	واستحق الدية والباقي منها
ق	قود ولو حلف غير حلفنا	على قدر لارت فان حلفنا على غير العبد	نذرنا العاقل او على عاقل
ش	طوبى لها القتل وان نكل	الوزنة والحلف الباقون حصصهم ككل المدعي	غير الموت جربا على
ع	عادة الدعوى كغيرها	يحلفها خمسين واللوثة مثل ان تنكر	ل عن قتل او يوجب ال
د	وهي صغيرة قبل الفاد	عن الشهادة كسائر عبيان وعبيد	سقيب فلو شهدا كان
ز	فيها واحد يقول قتله	وقال الاخر عندا	قله سنة اربع فجايز
ا	ان يكون لونا وقيل لا	لو ادعى على رجل انه قتل موته	سمعت دعواه هناك لو
ل	له رجل واقر قبله فالحق	القسامة التي ثبت لا يبطل بذلك	مه ولو ادعى عليه جرحا او
ح	خاصة في طرف ونم كما ذكرنا	الكلام لو ثبت لم نلتفت اليه وشعا	ذه شعارا سائر الدعوى
ف	فيها الحلف بالجمعة وان كان	اليدين حبس بالعمية وسحب التعليل	ذلك اذا كان خذوا
ف	في غير مال او مال لا ينفق	النضاي التعليل بالزنا والكاستون	وا ايضا التعليل بزيادة
د	والصفت كذلك	كقوله والله العظيم الرحمن الرحيم فهد	عنه للفقير والحلف على
ال	المسئوب اليه على البت	حل حلف على انبات فعل غيره ما ساء	التي افضل وخيل
م	من غيره فعلى من علم كونه	يحلف ما علم ان موته ذهب	ابراة الزنا والعدا
ج	جميعه هذه الشرايط	هي اسلام وبلوغ وعقل وحرية و	ه تقوي لاشهره والمغفل
ت	تحلفه في شهادة كافر وهي	بلغ وحنون وعبد فاستوفى جرا	نفسه على كبره فسقي
ت	ثم من اصر على صغيره	ثم من اصر على صغيرة خبز	هذا الجري في الفناء

٢	ماعد العود واللات	أخذ	ت لله فقط وأبلى الرقص بغير كسر	ولا	قبل من عدم روة فكل	ل
ن	شيء ارتكبه بهدم	حصن	المرض ككل غير السوف في السوف	حقه	من الغنى في السر الذي لا	ا
ع	عادة بطله بسقطها	ر	جواز في حرف الدين إلى الشجر	و	الذي يوقهم كصفه خفاف	ف
ت	ثم حجامه ودينه وكل حرمه	مه	للدانة إذا تعاطها لم يلبق به	معا	طارت هارت شهاده وأما في	ي
و	وارثها ومزلفه	و	لا قبل منهم كرفع أصل عكس المعاد	رف	وأصدق أنه فقبل ونصح	ح
هـ	في الشهادة عليها وترد	سار	غرماء ميت أو غنم شاة أو حيوان	ع	شهاده شهود شراك	ك
ا	هذا الدين في نفع وفي كل	ما	جرت نفعاً كشر أو غيره وما كان كذا في	عوا	فمن شهود القتال أو لشهد	هـ
ز	زوجته إنهما قبل	هنا	وقبل شهاده أحد الزوجين من غير يده	رف	بل قبلها فيما لم يعل	ف
ح	جوازي على عدد وفرد	لك	بعض يجوز معه لمروره ويخرج بحسبه	المتدا	ول بينهم أنه لأب	س
ا	ان يشهد له في قبل من يدع	و	المغفل غير مقبول وهو من ليس بشيء	فقه	أو مر لم يضبطه فلا يعمل	بعل
خ	خبره ولا شهاده من	كان	حريصاً على إظهارها بادر بها ببادرة	غار	ة عاصم ورد أو فيما هو	و
ص	راجع إلى جوفته فان	افتاح	القول منه والمساورة حسبه كشهاده	فه	فقبل ولم يشهد وكذا	ا
م	ميقاعه وعنه ومثل	هذه	عفو عن قصاص من نب وجد ودله	مد	السوف في المد وفضل إذا قال	ال
و	وحكم بشهادة كافر من	أو	عبد زوجه من نفعه هو غيره في شرع	الله	ولو كانا فاسقين بنقض	ض
ف	في الإظهار ولو شهد صبي	ما	بلغ أو قتل أو كافر ثم أعادها بعد ما	ملكه	الله رتبة الكمال قبلت ثم	م
ال	الفاستودا قبل شهاده	من علي	غير واقعه قد رد فيها بعد الاختيار	وجعل	كثيرهم مدته سنة عنهم	هـ
س	سائر القضايا وجميع ما	يد	في لا يكتفى فيه شاهد واحد أو مضاعف	له	بنا قول أنه لابد أن يجمع	ع
ر	جواز كغيره بالزنا قال	الا	بد من شهاده أربعة رجال ماؤه	بنا	وبقبل شاهدان فيها	ا

ي	بقية من الزنى قبل	أمر	المؤمن في المال وفي الحق والمال	كلها	شهاده رجلين أو رجل	ل
ع	عصده أو مانعاً	الأ	مواك الكناح والظروف والكالة أهل الزنا	ملكه	لله كنهه وحيات الشراك	ك
و	أو سدرم أو سوا يطلع	جل	عليه عالماً في شرط فيه جازون	وبعد	ذلك ما لا يراه أهل العالم	س
ال	المراءه وبكارها والارتفاع	بدو	ها في عيوب النساء المسورة فثبت ما يثبت	هذا	جوازي أيضاً ما ثبت بطريق	ر
من	من حقوق فثبت في حكم	الدر	بشاهد عيني لا يحب النساء ونحوها أما لو	فن	حلف مع شاهدان مؤثره	هـ
س	بشاهد عيني فثبت في حكم	محدث	أو برسر رحمته بثبوت ذلك أنه	وقف	والشهاده على الفعل نحو	و
ر	رمد ضرب وعصبه	زباد	ة في قضان ونحوها فلا يجوز الشهاده	علي	شيء من ذلك كثر أو شدة	شدة
ح	حتى يشاهد بعينك فغند	الكأ	قة أو ضم بغيرها أو زكاته على قول	هذا	من عمل الشهادات	ت
م	من أهلها والنكاح ومن	ملي	أمر طلاقاً أو زكاً أو كفاً فشرط رؤيته	الكأ	ونحوه فلا يقبل من العامة	ا
ك	كذلك لا يتم إلا إذا اكمله	و	هو مضيع بذه بكملة لها ولا ذمه إلى العاصم	و	أدائها وتعلمها قبل العمل	ل
ش	شهاده عليها وعند أدائها	ما	استمرت لجبرها الفكا ليرها الشاهد	وجد	وأجل هو بالبعد الموصف	ف
و	ولغيرهم أنها هي جاز	زا	لعمل على الإصح ويجوز الشهاده بما	فيه	أو استفادته من شئ كذا	ت
ف	في إيدي وعق وولها كايها	ل	ووقف ونكاح ذلك في الإصح ولا	سرو	عن غيرها أو استيفاض	ح
ثم	ثم يسمعه من جميع يؤمر	مو	أطامهم عليه وبعده اجتماعهم على كذب	أخطأ	والشهاده بالملك باليد الحرة	هـ
م	منع عتيل إذا انقضت إليها	لانا	خه بالذم من لوكي والفرق من	دام	يعادرض جازون من تحمل شهاده	سها
ف	فقطب لادوا فامنع ثم للغير	الملك	لانه يفسق بالامتناع ومطلبها	جد	معده ثان نظرت فأن كانت	فأذات
ا	الشهاده ما يثبت فيها	الملك	بشاهد عيني كالمال ومعلقاً	له	منعده فوجب إقرارها أو	ا
عل	على الإصح ولو شهد فيها	النسا	فغيره شاهد عيني لا يشهد فيها	يا	بي باليمين معه لم يجز بل	ل

في المضارع والمضارع مقبول الطول وفي البسيط

في الماضي والمضارع مقبول الطول وفي البسيط

ن	نارها بأدائها فان	ص	على الامتناع ان لم يجد في ذلك	و لو جرد في انما شرط لا	6
خ	في الذمة ان لم يلها القرب	قا	لواجره مسافة العدي وانما للجب	الجب انما العلة انما	1
ال	الفاصولي جمع على فصيل	ما	وي في الجمع عدم وجوب الاء اعلى	روي ان جرد الاء للناس	ف
مضارع	مضارع للمعد المتكلم	عل	المريض لجانب بل يبعث اليه فصل اذ	فعلت انهد على نهاده في	ه
وا	والا انما شاهد كذا فاشهد	قدم	الي القايض وسمعه شهد عنده وكذا	لم يحضر فاضل كان معا	ا
له	له يقول انهد انما من	الجد	اما وبيع الفاعلي اوضح والاعمال	ان في جرد ما في	ب
ز	زنا ونحوه يشبه لعله	والا	صل اذا مات او جرد جازب شهادة	اذا فسق او ارتد فلو	ا
ج	جودها واليسوع في الاله	جتهاد	بقول شاهد عيان لم يرد والشهادة فان	كسالة حال فيها	فا
و	واذا بالشهادة جازها	نابضا	ن للمحل عن اثنين وقيل بشرط ان	الرجوع بعد الحكم في الحكم	ث
ال	الاستيفاء بالمال ينقص	با	للعقوبة والقصاص ينقص بعد فلو	رجوع الشهود عند انهم	م
ط	طوبوا بالقصاص وجرحت	عبا	رهم بالخطا فالدية ورجوع القاص	له ما عليهم كما فعلت	ف
و	فان رجوعا جميعا فصلا	الكلوة	ينظر فيما ينقص رجوعهم فان كان ثوب	لله وجوب القصاص فلو	د
ي	يدفعه عن جميع الدية	قا	لو ايكور على نصفها عليهم نصفها و	نا لو رجع ترك ضمن ايضا	ا
ل	لكن لو رجع المولى كافيا	يا	عنهم بالجمع لو رجع منهم في مال	عليهم ولا يقول الواجب	ب
مقبوض	مقبوض من الشاهد ولو لم ينع	في	ما اذا حج بعضهم ونجى منهم نصيب	ن لحد الجاهل بل منهم	ال
وفي	وفي الجمع لا يلزم شيء	املو	باب الوقرار اذا اقر حتى للشئ	صح ان كان مطلقا	ف
ا	اما اقرار البصير المجنون لا يبا	ع	قبول ولا داعي البلوغ نظرت فان	بالاحتلام كان في وقت	ث
ل	لا يبعد مكانه صرف	فا	ما باليس قبله ما قامه التبينه	واقرار العبد يصح	ه

با

والدخول نحو وفي الكوف

في الماضي والمضارع مقبول الطول وفي البسيط

ب	بما يوجب عقوبة و	شد	الوجهين يقطع باقرار في البصر طائفة	من	يد المال اذا كان	كان
ع	سببه يكذبه ولو شاء	المعد	وعامل باذن سببه واقر في	موقوفات	اذن بمال صحيح وشاء	شا
ط	طالبه لعامل بما اقر	و	يقضه من كسبه وتجلبته واقراره في	العقوبات	من المرض صحيح نافذ	ذ
قال	والدلت عليه من اقراره	العبا	سواء ولو اقره ثم اقرت بدري على اقراره	الما	ل ولا يقدم اقراره وانما	ا
ر	مروءة فاقترعها فحين	يئال	يحب طلاقه ونظره صحة اقراره يكون	نفعه	به هلاك الملك فلو	و
ج	جاء واقر له لم يوجب	الله	لهامنيا وان اقر للمحل في البطن	حدا	لناس مجال نظرت فاذا	ا
ز	زعم انه بارت ونحو جازو	ان	اطلق فكذا في اقراره واقراره	حاصل	بشرائه ونحوه بطل ولو قال	ل
ح	اختار اهذا فلو لم	يجمع	معه على ذلك بل كرهه لم يوجب في	معه	في اوضح ويقدر	ر
ب	بيده حتى ثبت به لحد	الخلق	ولو قال لي عليك الف فقال	الذ	بي عليه الدعوى	وي
و	وهو ينادع زنه واختم	عل	هذا او اجعله في كسبه فليس	هو	باقراره وقوله صدق او	و
ن	نعم ان يلى اقراره	طا	بقة تقول العري اقراره وقوله انا مقربا	ل	او قد ابرأني اقراره وكذا	ا
و	وفيتك او قد استقر	عدوان	قال انا مقربا فلو وكذا اقراره	عل	الصحيح ولو قال رب المال	ل
ي	فيه اقصى الف ففعال	يعد	في الله بمالك اقصى او بعين من قضاة	ما	اسألك الا مهلة يوم	م
ا	او اصرحت حتى اقرت	في	الوضح ولو قال اقراره او ثوبتي او ثوبتي	في	دفعة وبذلك جوي جوي	جوي
ل	لغو الحديث ولو لم يكن	ايام	او اقراره في المقر له حكم اذا اصاد	ضمن	يد فلو قال اهذا حق للجود	
و	وصية زبدية ثم صار في	دولة	بان اشتراه حكم عليه بحريته وكانه	ا	فقد اقر من طلاقه ونحوه	
ا	اذا قال له عندي شيء	انف	يقبل تفسيره باقل ما يتصور فيجوز	لكا	الموقوف ولا يقبل ما لا	
ف	فاية فيه مما يحكم	عل	الناس اقتناؤه كالحنزير والكلب	هذا	في غيبه العلم في العلم	

ر	راجع اليه والى غيره المحترمة	كل	ما في معناه مما منعنا من بيعه فلم ينج	من	اقتنائه واخذوا فيه	في
م	من الوجهين قول كل شئ	شئ	من ذلك لا بد سلام عيادة من يرضى	التمام	مال ووصفه بان عظم	م
عق	عقيم كثير فسه قليل	قد	ره قبل لا بصر حبر وكلب معلم	ما	اذا قال له على كذا	ا
و	وكذا او شئ وشئ كان	ير	ه بالواو ونرم نيشان وبكذا كذا	لا	بالواو شئ واحد وقالوا	وا
ل	لو قال كذا درهما	كل	الوجهين يلزم درهم وكذا درهم بالضم والكسر	يلزم	درهم وكذا وكذا ما باعنا	عاده
و	واو لسوء درهما	هذا	ان نصب درهما فان دفعه اوجه يلزم درهم ونحو	و	بوجوب درهما واحدا	ا
في	في الجميع ولو قال لهذا	التا	جر في معنى الف درهم يلزم درهم وله	سلوك	ما شاء في تفسير الف ل	ل
ا	اذا قال خمسة عشر	ر	هما فقد قيل لمصلحة والصحيح في	هذه	ن لجمع درهم ولو حق	قا
لك	لك ان الدرهم فقه	نحو	او قرار والتفسير ان قيل وان لم يقبل	لما قيل	نحوكم بها فيه	ايف
ا	انه ان كانت درهم	و	افيه لم يقبل واذا قبل وان فراد	ا	هم بما هو معيب	عيب
م	مفسونين كالناقص	تكملة	فيه واذا قال لك مروجي عشرة	خفت	منه سعة واذا قال عندك	ي
ل	له كتاب في صندوق	الكتاب	دون الصندوق او صندوقها كتب	منها	الصناديق دون باسمة	س
م	الكتب كذا عبد علي	في	الوجه او من يبرج اجابية بكر	البكافة	المنج اولك لك ما لا	الا
و	وهو ميراث ابي حكما	اليوم	بانه اخر على ابيه بدين افي ميراثي	شعت	فيه لا يلزمك وبني	ي
قا	قل درهم درهم كان	الثاني	ناكدا انجلا درهم درهم فانه لا يلزم	لا	ن شرط التاكيد سقط	ط
و	ولو قال له على	من	المال درهم درهم درهم فلا يلزم	هل	ولما التاكت فلذا	ا
ص	صح بانه ناكدا للروفا	نحو	الوجهين يلزم ثلاثة وكذا ان اطلق	و	كذا التاكت بالتاكت قالوا	وا
و	وجب درهما فله اقرب	الحرم	بالف في صفة غسابة ولم يذكر للحصا	الفصل	بوصف واحصل	ل

ع	تعبير بيب بان قال	احد	هما مثلا ثم سبع واذا فرق وضاع	منها	في الاكثر وان كانت	ت
م	مختلفة لزم لجميع وفي	اشهر	القول لو قال له على الف درهم	جا	من غير خرافة كان	ض
ال	الف فقصته لزم عليه في	سنة	السلام البينة ولو قال للمدار في	يقضو	نه بالمدار غير فيها	م
ع	عاده مقرأ لو قال له على	اربع	مائة ثم قال هي ديعة صدقت	ن	كان قد قال هي دين في	ي
ر	ربني افي ذمتي وجا بالف	و	ديعة وقال هي عذبة كذبه منا عذبة	منا	دعه بمينه ولو اقر من	ن
و	وجد في بين من	فأما	انها لو زيد ثم اقر بها العمد واخذها باقرار	و	زيد درهم لعمرو ولو وقع	ع
ض	ضرب من الاستثناء المفضل	في	الاراد ولم يستغرق صح كعبرة او تسعة	جمل	الاراد بواحد وكذا	ي
و	وقوع من غير كسب كعلي	مد	طعام او درهم والف او ثوب في شريح	الله	جائزا اذا انشئ الثوب	ب
ا	اقل من الف وند	سد	في ذلك ويصح اقراره بنسب منه في شرط	ذلك	ان يصدق كسب وايضا	ايضا
ل	لا يكذب الشرح كنسبه	نحو	بها اليك وقد عرفنا غير كاستبا	خالصا	والنصف المستحق فلو	و
ح	حصل استحقاق صغير ثبت	الحرم	نقلوا انه اذا بلغ وكذبه لم يبطل	لو	استلحقه بالخالف فلو	ا
مد	مخل الى الابد بالنسبة	و	استلحق الميت صح اذا اتى به على	جهه	ونحو وطو برته بسل	ل
ل	لو قال لو لادمت هذا	لحمد الله	ولدي ولد فميتي ملكي ثبت النسب	الكريم	ووزا استلحقه فلو قال	ل
له	لهم علقته في ملكي	وصل	اليها حكم الاستلحاق وان لم تكن مزا	ومر	بنسب لادمت الزوجة	ه
ك	كمنكر لان الولد للزوج	يا	في ضمن الحق النسب بعينه شرطان	با	لشرط ان ذكرناها	ا
ن	ثم وجهي ان يكون	رب	النسب الملقوب ميتا وان يكون	من	يلحقه بالميت يعلم	علم
ي	يو مبداه وانه بنحو	على	جميع الميراث ونحوه فان لم يخبر لم	جنا	بالمقوله لا يشك ولو ما	ت
ر	رجل وخلف عليا	مجد	ا فاستلحق عليا رجل فالحال ثبت	ت	مجد على جازاته لزم	م

النسب و على امير المؤمنين **عليه السلام** غاية التسليم الموجب للكرامة **النعم** امين امين امين

امين. امين. امين.

المعجم

غاية التسليم الموجب للكرامة

وله وسلم

النسب و صلى الله عليه